لمن يهمه الأمر..

من يحاكم القتلة؟

مجرمي الحرب الإسرائيليين

أمير سالم

لمن يهمه الأمر..

من يحاكم القتلة؟

مجرمى الحرب الإسرائيليين

أمير سالم

اسم الكتاب : من يحاكم القتلة ؟ (الكتاب الثانى)

الكاتب : أمير سالم

الناشر : مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان

صدر الكتاب الأول سنة ١٩٩٥

بعنوان (محكمة سيناء الدولية لمحاكمة مجرمى الحرب الإسرائيليين)

(طبعة أولى)



مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان
٧ شارع الحجاز - روكسى - مصر الجديدة - القاهرة ت : ٤٥٢٠٩٧٧ - ٢٥٩٦٦٢٢
(lrrc@briany1.ie-eg.com)

٢٠٠١

إلـى الشـعب ...

صــاحــب الـحـق فـى مـعـرفـة الـوقــائـع الـكـامـلـة حـول الـجـرائـم والمجـازر الـتـى ارتكبـهـا الإسـرائيليـون ضـد الأسرى المصريين.. والشعب الفلسطينى.

إلى كل من يهمه الشأن الوطنى والإنسانى أقدم هذه الوقائع والحقائق..

إلى الذين مازالوا مستيقظين وسط ركام أمة نائمة يغلبها النعاس أكثر من اليقظة..

إلى المنتجين والمبدعين وسط أمة مستهلِكة ومستهلكة من الداخل والخارج.

أطرح هذا الكتاب.

المحامى

أمير سالم

«كان يوجد جنوب موقعنا محجراً كان عددهم ٤٩ رجلاً كلهم عمال تراحيل. قمنا بتقييدهم والابتعاد بهم إلى حيث المحجر، كانوا في فزع وانهيار، ولم يصدر إيتان أمراً صريحاً ولم أطلب منه ذلك، الغبي فقط هو الذي يطلب من قائده السماح بأداء ما هو مفروض عليه فعلاً. على كل يمكن أن أقول لك، إن إيتان لم يحزن لمشهد الجثث الملقاة بل لم يعاقب على التخلص من المصريين. لقد كانوا عبئاً، وكالشوكة في المؤخرة ولولا أن قضينا عليهم ما كنا تفرغنا لمهمتنا»

إرييه بييرو

«لقد كنا مثل الإعصار الذى يحطم كل ما يصادفه فى طريقه . إننى اعترف فقط ، أننى لم أفكر فى تلك اللحظات التوقف ولو مرة واحدة ، من أجل أخذ الأسرى، كنت استبدل خزانات الرشاش مثل المجنون ، بدون أن أشعر بذلك عامة . وطاردت المصريين . كنا نصطادهم بلا أى قواعد ، وكل من نجح منهم فى الهرب من رصاصى عندما هرب بجلده . فقد عاش إلى اليوم بمعجزة . والتفسير الوحيد لذلك هو الكراهية للعدو.

لم أكره هذا العدو فى حرب الأيام الستة وعيد الغفران ، ولكن فى قادش كنت أريد تحطيم عظامهم ، أردت أن أذبحهم . لقد اجتاح الفدائيون الدولة لمدة سنتين ونصف ، كانوا يقتلون غدراً ويمثلون بأجساد نسائنا وأطفالنا. كنت ممزقاً من الداخل، ما بين القيم التى تربينا عليها فى حركة « هاشومير هتسعير » ، وبين إيتان وبيرو اللذين علمانا كيف نمقت العدو. لقد دخلت هذه الحرب بكأس مليئة بالكراهية أفرغتها تماماً»

عاموس نئمان

مقدمة

محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين

كنت أتصور مثل كثيرين أن أيام الغضب العربية قد ولت أو أدخلت في سبات عميق، فقد توالت علينا أحداث كثيرة سواء على المستوى الوطني أو العربي أو العالمي ولم نتحرك، أو تحركنا ثم عدنا للنسيان. نغضب.. ننفعل.. ونمارس رد الفعل ثم سرعان ما نهدأ، وكأن شيئاً أقوى يأتي دائماً ليمحو الذاكرة ويتداعى كثير من الخطاب العربي إلى حالة من اليأس والاستسلام تطال الأمن القومي الاستراتيجي لمصر، كما تطال ثوابت الوجدان والفكر العربي، بل وتطال المقدس الديني... القدس.. عروس عروبتنا.. وأولى القبلتين.

إلا أن قيادات إسرائيل حاملة طاعون العنصرية والإفراز النموذجي للنازية العسكرية الجديدة في منتصف عام ٢٠٠٠ أبت إلا أن توقظ نار الغضب الفلسطيني العربي، وفيما عمد جنرالات إسرائيل إلى تكتيك إشعال الحريق، وتوجيه ضربات خاطفة موجعة للشعب الفلسطيني بهدف تركيعه، وتركيع العرب أمام شروط استسلامية جديدة على مائدة مفاوضات تقودها الولايات المتحدة على جميع الخطوط والمسارات العربية تتجاوز مدريد وأوسلو الأولى والثانية واتفاق واي بلانتيشن وشرم الشيخ من أجل التسليم بمزيد من التنازلات، وطبقاً لأمر واقع جديد تنهزم فيه الإرادة العربية والفلسطينية بعد أن تكون إسرائيل والولايات المتحدة قد قادتنا إلى حالة من اليأس التام، نقبل فيها بأي شيء وتصبح القدس وعودة اللاجئين وإزالة المستوطنات والدولة الفلسطينية المستقلة في مهب الريح.

شارون - باراك وتكتيك الهزيمة

اعتمدت الحكومة الإسرائيلية بقيادة باراك على تكتيك إشعال الحريق، وتوجيه ضربات خاطفة موجعة للشعب الفلسطيني، وكانت الخطة التي اعتمدها رجال العصابات السابقون الذين أصبحوا حكامًا، ترمي إلى هدفين أولهما إذلال العرب والمسلمين والثاني كسر أنف عرفات حتى تقبل حكومته بكل الشروط الإسرائيلية.

وبدأ المشهد الذي تم التخطيط له ودراسته في أعقاب كامب ديڤيد الثانية، بزيارة اقتحام وقحة لشارون محاطاً بثلاثة آلاف جندي إسرائيلي، ذهب فيها يترجل بثقله متبختراً متحدياً إلى الأقصى الشريف وذلك بعد دعوة كافة وكالات الأنباء العالمية لمشاهدة إذلال العرب والمسلمين. وكأن باراك قد ضغط بأصبع شارون على القنبلة الفلسطينية الشعبية الموقوتة، فانفجرت في الحال في وجه إسرائيل، وعلى الفور لجأت إسرائيل إلى توجيه ضربات باطشة لرماة الحجارة علها تكتم أنفاس الأطفال والشباب الفلسطيني وتظهر الصورة كما خطط لها، بأنها زيارة بريئة للفحل الوديع شارون ووُجهت بعنف فلسطيني والذي كان على إسرائيل مواجهته لحماية مسيرة السلام.

لم يكن في الحسابات الإسرائيلية، أن الشعب الفلسطيني قد قرر أن يخوض معركة فاصلة، وأن انتفاضة الأقصى ستشق عنان السماء لتفرض نفسها على ما يسمى بالضمير العالمي، وأن الانتفاضة ورماة الحجارة من الأطفال والشباب الفلسطينيين والرجال والنساء، يرفضون الترهل العربي والحالة الكلامية العربية، لقد فجرت انتفاضة الأقصى الشارع العربي أيضاً بل والشارع الإسلامي في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، بل ودفعت إلى الحركة الجاليات العربية والإسلامية المهاجرة في أوروبا وأمريكا.

لقد وضحت الرغبة الشعبية العارمة في رفض جرائم آلة الحرب الإسرائيلية الهمجية، التي تقوم بالمجازر ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، بل ورفض الدور الأمريكي والضغوط الأمريكية على العرب لقبول التصور

الإسرائيلي لقضايا الوضع النهائي بالذات فيما يتعلق بالقدس وعودة اللاجئين، لقد أضحى خيار المقاومة الشعبية العربية والفلسطينية خياراً لا بديل عنه، وأصبحت المطالبة الشعبية تضغط على حكوماتها العربية لقطع كافة العلاقات مع إسرائيل بما يعني سحب السفراء وتجميد العلاقات أياً كان نوعها، وخاصة المقاطعة الاقتصادية والتجارية، والتي ستكبدها حتماً مليارات من الدولارات وتضرب أحلامها هي والولايات المتحدة في السوق الشرق أوسطية، بل وطالب الشارع العربي بإعادة استخدام سلاح البترول.

لم تترك إسرائيل للعرب سبيل لأي حديث جدي عن السلام، بل أصبح الدرس الأخير منذ حكومة باراك ثم شارون يحدد السبيل بوضوح أنه لا سلام مع إسرائيل، ولا سلام في ظل هذا الوجود العسكري التدميري للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية التي زرعت لغماً مستمرًا في الأراضي العربية. فإذا كانت إسرائيل والولايات المتحدة وغالبية الغرب الأوروبي يصرون على فرض السلام بالإكراه على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية. فإننا نرفض جميعاً هذا السلام، وإذا كنا لا نملك القدرة على محاربة إسرائيل ومن خلفها كل هؤلاء، فإننا نملك وفي حدود دائرة الشعوب العربية، الوقوف بقوة وبجدية وعن حق خلف الشعب الفلسطيني، ونملك مقاطعة البضائع ورفض العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل، وإذا تطور الأمر نملك مقاطعة أو على أضعف الإيمان، التهديد بمقاطعة كل من يدعمون إسرائيل.

والآن وبعد مرور أكثر من عام على بدء انتفاضة الأقصى، دفنت إسرائيل عن عمد كل ما بدأته من أسلو ١٩٩٣، وحتى اتفاق شرم الشيخ مروراً باتفاق طابا ١٩٩٥ وواي بلانتيشن ومع اتساع دائرة المذابح والقتل الجماعي واستخدام كافة أنواع الأسلحة والذخيرة الحربية والذكية، وبعد أن بدأ الأمر وكأن الصورة هي أن إسرائيل تدفع المنطقة إلى حالة الحرب، مع كل صنوف الدعم الأمريكي العلني والسافر لإسرائيل بدءاً من الڤيتو الأمريكي على تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق، ثم ڤيتو على إرسال الأمم المتحدة لقوات دولية لحماية الشعب والسكان الفلسطينيين من مجرمي الحرب الإسرائيليين. بعد كل هذه الوقائع ربما يصحو الضمير الإنساني من سباته العميق لينصف شعب مُورست ضده أعمال وحشية لا لشيء إلا أنه يتمسك بأرضه.

لقد بدأ العنف الصهيونى من قبل الاعتراف الدولي بدولة إسرائيل، وما زالت دولة إسرائيل العنصرية تبيح سفك دماء الأبرياء في فلسطين، وتغتصب أرضهم وتنتهك حقوقهم، ومع ذلك تدعي بتبجح شديد أن الطفل الفلسطيني الذي لا يملك إلا الحجر يدافع به عن ما تبقى من كرامته وأرضه، يمارس العنف ضد الجنود الإسرائيليين وهم المسلحون بأحدث الأسلحة في العالم !!

ولكي يثبت كذب وزيف إدعاءات الإعلام الإسرائيلي والغربي، يمكن أن نقف أمام بعض الحوادث والمذابح التي ارتكبوها كأمثلة قليلة للعنف والوحشية وانتهاك كل المواثيق والأعراف الدولية.

شواهد على الجريمة :

لقد قتل مجرمو الحرب الإسرائيليون أسرى عزل بطريقة لا إنسانية وتتجاوز في بشاعتها ما فعله النازيون في الحرب العالمية الثانية.

فكما ذكرت صحيفة (يديعوت احرونوت) وهو ما كشفه أحد الصحفيين الإسرائيليين «جابي براون» عما قام به الجيش الإسرائيلي من إجبار لمئات الأسرى من المصريين في حرب ١٩٦٧ على حفر قبورهم بأيديهم قبل قتلهم، حيث تم احتجاز مئات من الأسرى المصريين في خنادق، وكانت الشرطة العسكرية تخرج هؤلاء الأسرى من الخندق واحداً بعد الآخر ليحفر قبره ثم يقوم جندي إسرائيلي بإطلاق النار عليه من مدفعه الرشاش وقتله، وقد بلغ عدد القتلى المصريين بهذه الطريقة، ما يقرب من ٤٠٠ قتيل في يوم واحد. كما أكدت صحيفة إسرائيلية أخرى (ها آرتس) أن عدد هؤلاء الأسرى الذين قتلوا غدراً يصل إلى ألف أسير.

وفي تحقيق لصحيفة (جيروزاليم بوست) الإسرائيلية مع العقيد المتقاعد «إرييه بيرو» اعترف في هذا التحقيق بأنه قد أصدر أوامره لوحدته ٨٩٠ مظلات (والتي تعرف بمخلب القط) بقتل عمداً أسرى مصريين، حيث لم يكن لديه العدد الكافي من الجنود للقيام بحراستهم ..!! والغريب بل والمثير للتقزز أن العقيد القاتل لم يتورع عن الاعتراف بهذا القتل وأكد أنه لا يشعر بنمة وخز للضمير، بل وقد اعترف أيضاً بأنه لن يكون كبش الفداء، وهدد بفضح كل الذين اشتركوا معه في هذه الجريمة.

وكان رد الفعل الرسمي الإسرائيلي على تلك المسألة يمثل أمراً أشد إستفزازًا للمشاعر الوطنية، بل أن تصريحات أعلى القيادات الإسرائيلية إنما تمثل إستخفافًا بكل مبدأ عقلي أو أخلاقي وإهدار لكرامة هذا الوطن وهو الأمر الذي لا نقبله ولا يقبله كل ذي عقل، فقد جاءت تصريحات اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي مدافعاً عن تلك الجرائم بزعمه أن الجيش الإسرائيلي كان في تلك الفترة، يقصد فترة المذابح والمجازر التي تمت خلال حرب ١٩٥٦، كان لا يزال في مرحلة التكوين، ولم تكن لديه تقاليد عسكرية لمعاملة الأسرى!!!

كما أضاف أنه لا ينوي أن يقوم بأية إجراءات في مواجهة مرتكبي الجريمة حيث صرح بأن العقيد المتقاعد «إرييه بيرو» لم يعد تحت سيطرة الجيش ولا ينوي التعامل معه.!!!

لذلك فإن مثل هذه التصريحات تمثل جرماً أكبر وتُعد بحق عذراً أقبح من الذنب، وهي محاولة ساذجة من رابين لإخفاء وجه إسرائيل القبيح، إذ أن اتفاقيات جنيف الأربع والمؤرخة ١٩٤٩ قد سبقت حربي ١٩٥٦، ١٩٦٧ بسنوات عدة، كما أن إسرائيل قد صدقت في فبراير ١٩٥٠ على تلك الاتفاقيات وعلى الاتفاقية الثالثة منها والخاصة بشأن معاملة أسرى الحرب والمؤرخة ١٩٤٩/٨/١٢، وهي الاتفاقية التي تعنينا أحكامها في دعوانا هذه، وهو ما يؤكد أكذوبة «عدم وجود تقاليد معاملة الأسرى لدى الجيش الإسرائيلي إبان تلك الفترة» حسب زعمه.

كل هذه التصريحات وغيرها إنما تؤكد محاولة إسرائيل للإفلات من جريمتها الشنعاء، وهي الدولة التي كانت ولازالت تتباكى على ضحاياها، وما فعلته بهم النازية، وهي محاولة أيضاً لإخفاء معالم جريمتها التي فجرها أشخاص من داخلها «وشهد شاهد من أهلها» بل تحاول تغليف الجريمة وإحاطتها بدوائر من الصمت كما سبق وفعلت حين قدم الباحث الإسرائيلي «أرييه اسحاق» تقريراً عن سلوك القوات الإسرائيلية في حرب ١٩٦٧، وسلمه إلى القادة عام ١٩٦٨ ولكن لم يهتم أحداً بهذا التقرير، وتم إخفاؤه وكانت مؤامرة للصمت على حد تعبير الباحث الإسرائيلي نفسه، والذي أجبر على التخلي عن البحث الذي يجريه حول تلك الوقائع.

تلك الجرائم تُعد من الانتهاكات الجسيمة طبقاً لاتفاقيات چنيف، وتتناقض مع أبسط المبادىء الإنسانية وما تنادي به كل الأديان وكافة الأعراف والتقاليد البشرية، بل وتتناقض مع القوانين العسكرية الداخلية لكل دول المجتمع الدولي، والاتفاقيات الدولية، وخاصة اتفاقيات چنيف الأربع المؤرخة ١٢ اغسطس ١٩٤٩، وعلى وجه الخصوص الاتفاقية الثالثة الصادرة بشأن معاملة أسرى الحرب.

حتي لا تضيع حقوق الأسرى المصريين :

وعلى الجانب الاخر يفاجئنا رد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، رداً على خطابنا إليه في عام ١٩٩٥(*) : «أما بخصوص واقعة قتل الأسرى

(*) بخصوص الدعوى رقم ٣٣٥٧ لسنة ٥٢والتي اقيمت للمطالبة بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق فيما يتعلق بواقعات قتل الأسرى المصريين.

المصريين في ١٩٦٧، فانه يجب التنويه إلى أن هذه الحادثة لم يتم تبليغ اللجنة بها من أي طرف آنذاك، مما يدل على أنها أُرتكبت بسرية تامة كان من الصعب على اللجنة اكتشافها بجهدها الخاص، خاصة وأن أحداث المعركة تمت في سيناء في منطقة معزولة. وبالتالي فلم يتم تسجيل الحادث في ملفات اللجنة الدولية».

إنها كارثة مروعة أن لا يطالب الحكام العرب بحقوق الأسرى، ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

إن سكوت الحكومات العربية وعدم المطالبة بحقوق أبنائنا الذين قدموا دماءهم من أجل الحفاظ على كرامة العرب جميعاً، وتناسى أن الجناة لم يتركوا نازياً اعتقدوا انه ساهم في قتل اليهود إبان الحرب العالمية الثانية دون أن يقاضوه أو يغتالوه، فهل المواطن العربي بغير قيمة حتى تهدر الحكومات العربية حقه؟! أو أن المواطن العربي أقل من اليهودي!!

ولم تتقدم الحكومات العربية بشكوى. كما هو وارد في المواد ٤٩/٥٠/١٢٩/١٤٦ من اتفاقيات جنيف تلزم الدول على اتخاذ تدابير تشريعية داخلية لمعاقبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للاتفاقيات. إلا أن إسرائيل ليست من ضمن الدول التي التزمت بهذا الإجراء.

الجرائم الإسرائيلية في لبنان :

أما على أرض لبنان فقد استمرت الغطرسة والإرهاب الإسرائيلي الذي تمثل في سلسلة من الجرائم بدءاً من صبرا وشاتيلا وحتى مذبحة قانا

والعمليات العسكرية ضد المدنيين العزل وهذه الجرائم التي قامت بها إسرائيل ضد المدنيين العزل في لبنان ليست فقط انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان ومخالفة صريحة للمعاهدات والمواثيق الدولية، واتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولين الملحقين بها، بل هي جريمة مركبة تكشف عن عدة حقائق:

أولا : إن إسرائيل هي بؤرة الإرهاب ومصدره الأساسي في منطقتنا لأنها تستخدم آليات الدولة وكل ترسانة السلاح الذي وفرته لها الولايات المتحدة في الاعتداء على حقوق المواطنين، بدءًا من حقهم في مقاومة الاحتلال، وحقهم في التنمية وإعادة البناء، إلى حقهم في الحياة والعيش في أمان، ولاشك أن إرهاب الدولة الذي تستخدمه إسرائيل ضد المواطنين الأبرياء، واستمرار احتلالها للأراضي العربية بالقوة والإشهار اليومى لقوة السلاح فى وجه الشعب الفلسطينى المحتل هو المسئول عن حالة عدم الاستقرار في المنطقة، فالاحتلال والعنف غير المبرر لا يولد إلا العنف وينشره ويجعل المقاومة فعلاً مشروعًا.

ثانيا : لقد كشفت الحملة الانتخابية في إسرائيل عن تنافس المرشحين على أيهما أكثر تطرفاً وعنصرية، وأيهما أقدر على إلحاق الأذى بالعرب، وكان من الطبيعي أن يزيد هذا العدوان من روح التطرف والتعصب العنصري في إسرائيل - وهذا ما أسفرت عنه نتيجة الانتخابات بكل وضوح.

وإذا كان لكل هؤلاء من انجاز ملموس، فهو الترويج المباشر وغير المباشر، لثقافة جديدة وغير إنسانية، تقوم على معاداة القانون واحتقار

المبادئ الأخلاقية وتجاهل النصوص والمعاهدات الدولية، فارضة هيمنة وعبودية جديدة.

إنها ثقافة نابعة من بذور فاسدة تكمن في العقلية الإسرائيلية، كما وصفها الكاتب الإسرائيلي «أري شافيت» في جريدة نيويورك تايمز الأمريكية»، مؤكداً أنها ثقافة سمحت للإسرائيليين بارتكاب مذبحة قانا، ثم تجاهلوا الأمر، ولم يعتذروا أمام التاريخ، لاعتقادهم أنهم قتلوا حشرات بشرية، لا تستحق أقل أو أكثر من القتل سحقاً!

ثالثا : إن نموذج مجزرة قانا والعدوان الوحشي على المدنيين والذي يعتبر حلقة في سلسلة الجرائم والمجازر الجماعية التي اعتمدتها إسرائيل أسلوباً ومنهجاً بدءاً بدير ياسين وكفر قاسم، ووصولاً إلى مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف، ومروراً بمجازر الجنود المصريين الأسرى في حربي ٥٦ ، ٦٧ ومجازر الفلسطينيين واللبنانيين العزل في صبرا وشاتيلا، يندرج بكل تأكيد تحت جرائم الحرب، ويمثل بعثاً للعنصرية النازية الكريهة التي أدانها العالم أجمع.

شهادة اللجنة الخاصة
وبعثة تقصى الحقائق فى فلسطين :

ولعل الذاكرة الإسرائيلية والأمريكية تحفظ تقرير اللجنة الخاصة عقب الانتفاضة الفلسطينية الأولى والتي فضحت السياسة الإسرائيلية،

ولعل إطلالة على تقرير هذه اللجنة يوضح لنا الجريمة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

حيث أشارت اللجنة الخاصة في التقرير الذي قدمته إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ إلى أن «سياسة ضم الأراضي المحتلة ودورة التوتر والقمع التي تتبعها هذه السياسة أدت إلى «وضع متفجر» من المؤكد أن يستثير في المستقبل أحداثاً أشد»، وسرعان ما ثبتت صحة هذا التنبؤ في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، عندما اندلعت انتفاضة السكان الفلسطينيين ضد الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعلى حد تعبير اللجنة الخاصة، «وقعت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، حادثة في قطاع غزة يبدو، في ضوء ما وقع بعدها من أحداث، أنها كانت الأولى في سلسلة طويلة من الاضطرابات في الأراضي المحتلة أدت إلى حدوث خسائر في الأرواح واستخدام العنف على نطاق كبير ودائم، ويشار إليها عموماً منذ ذلك الحين على أنها انتفاضة».

وركزت الانتفاضة الانتباه على حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ونتيجة لذلك، اكتسبت مهام تقصي الحقائق للجنة الخاصة، عندما زارت الشرق الأوسط من جديد في عام ١٩٨٨ في إطار بعثتها السنوية، مزيداً من الأهمية.

وفي نهاية آيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٨٨، عقدت اللجنة الخاصة، كما فعلت في السنوات السابقة، سلسلة من الاجتماعات في جنيف وعمّان

ودمشق والقاهرة. ولم تزر الضفة الغربية وقطاع غزة لأن «إسرائيل، كما أبلغ الرئيس بيريز أن الجمعية العامة، أصرت على موقفها المتمثل في عدم التعاون مع اللجنة الخاصة، ولم تتح لها فرصة لزيارة الأراضي المحتلة للوقوف على الحالة في عين المكان».

وفي إطار بعثة تقصي الحقائق هذه، استعرض الأعضاء آخر التطورات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وتلقوا رسائل من مختلف الحكومات في المنطقة، ودرسوا بالتفصيل التقارير الصحفية عن الحوادث والوقائع في الأراضي المحتلة، واستمعوا إلى شهادات فلسطينيين وغيرهم ممن لديهم خبرة مباشرة بحالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان.

وفي عمّان، في الفترة من ٢١ إلى ٢٧ آيار/مايو، ودمشق في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آيار/مايو، والقاهرة، في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه، استمعت اللجنة الخاصة إلى فلسطينيين قدموا مؤخراً من الأراضي المحتلة يصفون الصعوبات التي يواجهونها يومياً بسبب حظر التجول وإغلاق المدارس والجامعات وعدم كفاية المرافق الطبية، والاعتداءات على الهوية الثقافية، والحد من الأموال التي تحول من الخارج، والقيود المفروضة على التنقل، واقتحام الجنود للمنازل والمستشفيات. ووصف عديد من الشهود حالات استخدمت فيها السلطات الإسرائيلية القوة على نحو مفرط دون مبرر لإخماد الانتفاضة في الشوارع والسجون، وأجرت اللجنة الخاصة مقابلات مع أشخاص قالوا إنه جرى

الانتقام منهم في محاكمات زائفة، وعُذبوا في السجون وأنهم يعانون من آثار استنشاق الغاز المسيل للدموع الذي يمكن أن يتسبب في هلاك الإنسان، ومن جروح نتيجة لإطلاق النار عليهم، ومن جراح بالغة نتيجة لسياسة «كسر العظام» التي اعتمدت لمعاقبة الشباب الذين يقذفون بالحجارة.

وكان من بين الشهود الفلسطينيين الذين درست اللجنة الخاصة شهاداتهم، مربون وأخصائيون في مجال الصحة العامة ورجال أعمال ومزارعون، كما استمعت إلى شهادات ثمانية أشخاص كانت السلطات الإسرائيلية قد طردتهم من الأراضي المحتلة، وشهادات عدة فلسطينيين مصابين بجروح نتيجة لإطلاق الرصاص عليهم يتلقون العلاج في المستشفى. وطلب معظم الأشخاص الذين أدلوا بشهادات ألا يكشف عن أسمائهم خشية أن تنتقم سلطات الاحتلال منهم لدى عودتهم إلى الضفة أو قطاع غزة.

وبالإضافة إلى الاستماع إلى إفادات الشهود الذي هو الغرض الرئيسي للبعثة، اجتمعت اللجنة الخاصة، ببعض كبار المسئولين المصريين والأردنيين والسوريين الذين أعربوا عن دعمهم للانتفاضة في الأراضي المحتلة، وقدموا معلومات وثيقة الصلة بأعمال اللجنة الخاصة. وبعد انجاز بعثة تقصي الحقائق، اجتمع أعضاء اللجنة الخاصة من جديد في أواخر شهر آب/أغسطس في جنيف لزيادة استعراض الحالة والاستماع إلى شهادات سبعة أشخاص كانوا قد أُبعدوا مؤخراً من الأراضي المحتلة، ثم وضعوا تقريرهم لعام ١٩٨٨ إلى الجميعة العامة في صيغته النهائية.

ويشمل تقرير اللجنة الخاصة الفترة من ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ إلى ٢٦ آب/أغسطس١٩٨٨، ولدى إحالة التقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، قال السيد بيريرا، رئيس اللجنة الخاصة، إن حكومة إسرائيل واصلت رفض السماح للجنة الخاصة بزيارة الأراضي المحتلة. وأضاف أن المعلومات الواردة في التقرير تعكس التدهور الشديد في حالة حقوق الإنسان في الأراض المحتلة منذ بداية انتفاضة السكان الفلسطينيين. وكان لابد لتراكم مشاعر الإحباط على مر السنين نتيجة لاستمرار سياسة الضم والاستيطان التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي التي احتلتها في حزيران/يونية ١٩٦٧، والإذلال والآلام التي نجمت عن انتهاج هذه السياسة، أن يحدث رد فعل عنيفاً من جانب المدنيين المقهورين، وقد مهّد لحدوث هذه المواجهة القيود التي فرضت من خلال «سياسة القبضة الحديدية» منذ عام ١٩٨٥ وتزايد تصميم جيل الشباب من الفلسطينيين على معارضة الأحكام التعسفية التي يضعها المحتلون.

خلصت اللجنة الخاصة في تقريرها، إلى أنه تم الوصول إلى مرحلة جديدة في تطور الحالة في الأراضي المحتلة، تتسم بمستوى من العنف والقمع لم تبلغه من قبل عبر ٢١ عاماً من الاحتلال، وقد ألقت الأحداث المروعة التي وقعت منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ظلاً مأساوياً على سكان مدنيين تعرضوا بالفعل لضربات قاسية وأنزلت بهم يومياً نصيبهم من الموت والمعاناة.

وتنبع هذه التطورات المأساوية من حقيقة أساسية، شجبتها اللجنة الخاصة منذ بداية أنشطتها، مفادها أن الاحتلال في حد ذاته يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، بيد أن حكومة إسرائيل تنكر هذه الحقيقة بصفة مستمرة، إذ أنها تقيم سياستها العامة تجاه الأراضي المحتلة على أساس مبدأ أن الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ تشكل جزءاً من دولة إسرائيل، ولذلك لا تشكل تدابير إنشاء مستعمرات في الأراضي المحتلة ونقل مدنيين إسرائيليين إليها عملية ضم. وهذا الموقف يشكل انتهاكاً صريحاً للالتزامات الدولية التي تلتزم بها إسرائيل بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية جنيف الرابعة.

ولقد ساهمت شتى التدابير التقييدية التي تنفذ ضد السكان المدنيين منذ عام ١٩٨٥ في إطار «سياسة القبضة الحديدية» في تدهور الوضع مما أفضى خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير إلى انتفاضة السكان الفلسطينيين ضد الاحتلال، وإثارة موجة من الاضطرابات لم يسبق لها مثيل في الأراضي المحتلة، واتسمت هذه المرحلة الجديدة باندلاع المزيد من العنف وتدابير قمعية ارتفعت إلى مستوى سياسة رسمية من جانب السلطات الإسرائيلية.

لقد أسفر هذا التصميم على اللجوء إلى العنف المادي ضد المتظاهرين عن خسائر كثيرة، إذ قُتل عدة مئات من المدنيين الفلسطينيين وأصيب آلاف آخرون بجروح، بما في ذلك الأطفال الصغار والنساء والمسنين. ووردت إلى اللجنة الخاصة تقارير عن عدة حالات من الضرب

الشديد وكسر العظام، وثمة تطور آخر وهو استخدام شتى أنواع الغازات ضد المتظاهرين.

جرائم العقوبات الجماعية ضد الفلسطينيين :

كما توضح المعلومات والأدلة التي جمعتها اللجنة الخاصة التوسع في شتى ممارسات العقوبة الجماعية وتكثيفها واللجوء إلى أشكال جديدة من الانتقام الجماعي، مثل الجزاءات الاقتصادية ، وقامت السلطات الإسرائيلية باستخدام ممارسة غير شرعية تتمثل في هدم البيوت على نطاق لم يسبق له نظير. وثمة تدبير جماعي قمعي آخر وهو استخدام حظر التجول بصورة منتظمة ولفترات طويلة، فضلاً عن عزل نواحٍ بأكملها، مما أسفر في عدة حالات عن نقص في الأغذية والوقود، وبالإضافة إلى ذلك، فرضت أيضاً جزاءات اقتصادية قاسية على السكان المدنيين، بما في ذلك قطع إمدادات المياه والكهرباء، والحد من الأموال التي يسمح بدخولها إلى الأراضي المحتلة، وقطع الاتصالات الهاتفية، وساهمت هذه التدابير في زيادة تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة بالفعل.

جرائم إبعاد الفلسطينيين ونفيهم :

وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، وخاصة الفترة منذ بدء الانتفاضة، حدثت زيادة ملحوظة في عدد حالات الإبعاد، والنفي من الأراضي المحتلة التي جرت بالرغم من حملة الاحتجاج الدولية على هذه الممارسات غير المشروعة.

وتشكل حالات الإبعاد هذه انتهاكاً للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على أن عمليات النقل القصري للأفراد أو الجماعات من أرض محتلة أمر محظور، بغض النظر عن دوافعها.

جرائم إضافية :

كما تجلى تدهور حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة في مجال إقامة العدالة، فقد تميزت الفترة التي كان يشملها هذا التقرير بإجراءات قضائية جديدة كانت موضع شجب بوصفها «عدالة مستعجلة»، وبالإضافة إلى ذلك، حدثت زيادة كبيرة في عدد حالات الاحتجاز، بما في ذلك الحجز الإداري.

وهذه الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في عدد الفلسطينيين المحتجزين قد أسهمت في تردي حالة السجناء ومعاملتهم، وتميزت الفترة الأخيرة بزيادة عدد مراكز الاحتجاز، ووضع المحتجزين أيضاً في سجون ومراكز احتجاز داخل إسرائيل نفسها، انتهاكاً للمادة ٧٦ من اتفاقية

جنيف الرابعة، ومن بين المشاكل التي يواجهها المحتجزون فرط اكتظاظ الزنزانات، وسوء المعاملة جسدياً ونفسياً، وعدم وجود ما يكفي من الخدمات الصحية والتغذية والملابس، وذكر أن مراكز الاحتجاز التي افتتحت حديثاً مثل مركز الظاهرية وأنصار ٣ مشهورة بظروف الاحتجاز القاسية فيها، بما في ذلك الضرب المنتظم والاكتظاظ المفرط والأشغال القسرية، وانعدام الشروط الصحية. وقد أدت هذه المعاملة القاسية مراراً إلى إضرابات عن الطعام.

وتم اللجوء بصورة منتظمة إلى حظر التجول وعزل المناطق المحلية، أو إعلان الأراضي المحتلة بكاملها مناطق عسكرية مغلقة، مما يعطل بصورة خطيرة الحق في حرية التنقل، وأوضحت عدة حوادث وقعت في الأماكن المقدسة أو حولها القيود المفروضة على ممارسة الحق في حرية العبادة. كما تأثر بصورة خطيرة الحق في حرية التعبير من جراء سلسلة من التدابير منها حظر توزيع الصحف، وإصدار أوامر الاحتجاز الإداري ضد الصحفيين، وإعلان مناطق محتلة «مناطق عسكرية مغلقة» في وجه التغطية الصحفية، أو إغلاق وكالات الأنباء والصحف. كما قيدت حرية التعليم تقييداً شديداً، إذ سرت أوامر الإغلاق على جميع الجامعات في الأراضي المحتلة وأدت إلى ضياع السنة الدراسية بكاملها، وعلاوة على ذلك، أُغلقت جميع المدارس في الأراضي المحتلة لعدة أشهر.

وخلال الفترة قيد الدراسة، وصلت أعمال العنف والاعتداءات التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين إلى مستوى لم يسبق له مثيل.

ويحتوي التقرير أيضاً على معلومات عن التوتر السائد في الأراضي السورية الواقعة تحت الاحتلال حيث استمر وقوع حوادث خطيرة.

تدابير عاجلة :

ونظراً إلى خطورة هذه التطورات، شددت اللجنة الخاصة على أن مسئولية المجتمع الدولي أصبحت الآن أوضح من أي وقت مضى، وأنه يجب اتخاذ تدابير عاجلة للحيلولة دون زيادة تدهور الحالة، وضمان توفير حماية فعالة للحقوق الأساسية للمدنيين في الأراضي المحتلة، ولا يمكن تامين هذه الحماية، على المدى الطويل، إلا من خلال التفاوض بشان تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي - الإسرائيلي يقبل بها جميع المعنيين، وإلى أن يتم التوصل إلى هذه التسوية، يمكن أن تسهم التدابير التالية في استعادة حقوق الإنسان الأساسية للمدنيين في الأراضي المحتلة:

(أ) التطبيق الكامل من جانب إسرائيل للأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة، التي ما زالت الصك الدولي الرئيسي في مجال القانون الإنساني الذي ينطبق على الأراضي المحتلة، والذي أكد مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرهما من أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة مراراً انطباقه على تلك الأراضي.

(ب) تعاون السلطات الإسرائيلية تعاوناً كاملاً مع لجنة الصليب الأحمر الدولية بغية تسهيل الجهود الرامية إلى حماية المحتجزين، ولا سيما كفالة الحرية الكاملة لممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية في الاتصال بهؤلاء الأشخاص.

(ج) الدعم الكامل من الدول الأعضاء لأنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية في الأراضي المحتلة، واستجابة الدول الأعضاء بصورة إيجابية للنداءات التي قد تصدر بعد ذلك من أجل تقديم مساعدات إضافية، بما في ذلك الأموال من أجل تمويل الأنشطة الإضافية التي يتطلبها الازدياد غير المعهود في عدد المحتجزين.

(د) الدعم الكامل من الدول الأعضاء لأنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الأراضي المحتلة بغية تمكين الأونروا من تحسين المساعدة العامة التي تقدمها للاجئين.

لذلك كان من الطبيعي أن تشهر الولايات المتحدة سلاح الفيتو ضد إصدار قرار من مجلس الأمن بتشكيل لجنة تقصي حقائق جديدة.

ضرورة قيام محكمة شعبية لمحاكمة مجرمى الحرب الإسرائيليين :

وبسبب كل الجرائم التي ترتكبها وارتكبتها إسرائيل في مصر ولبنان وفلسطين والجولان نرى ضرورة تاسيس المحكمة الشعبية الدائمة لمجرمي الحرب الإسرائيليين، وتعطي هذه المحكمة لنفسها صلاحيات واسعة في إطار مفاهيم القانون الجنائي الدولي وأعراف محكمة نورمبرج وطوكيو واتفاقيات جنيف الأربع واتفاقيات مناهضة الجرائم ضد

الإنسانية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك قرارات الأمم المتحدة المناصرة لحقوق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره.

إننا لا بد أن نستخدم كل أسلحة الدعاية والإعلام لكشف جرائم حكام وقادة إسرائيل باعتبار أنهم النازيون الجدد الذين يمارسون أبشع الجرائم اللا إنسانية ضد الشعب الفلسطيني، بل ويخالفون كل الأعراف والقوانين والاتفاقات الدولية، بكل تبجح وصلف وغرور، بل لابد من كشف جريمة المساندة الدولية لمجرمي الحرب الإسرائيليين، والتي تقوم بها الولايات المتحدة والتي تصر ليل نهار على أن المشكلة هي وقف العنف المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن على الفلسطينيين خاصة أن يوقفوا أعمال العنف من جانبهم، حتى تتمكن الولايات المتحدة من أن تطلب من جنرالات إسرائيل وقف العنف من جانبهم.

لقد فرض التخاذل الغربي الأمريكي والأوروبي وسياسة الكيل بمكيالين سواء فيما يتعلق بجرائم الحرب أو حقوق الإنسان، خياراً وحيداً على الشعب الفلسطيني، وهو خيار استمرار الانتفاضة كمقاومة مدنية من أجل الاستقلال واستعادة أراضي الوطن ضد محتل يمارس كل صنوف القتل والتدمير والطرد من الأراضي.

نعم من حقنا الخروج إلى الشوارع في كل البلاد العربية، ومن إسلام أباد إلى شوارع لندن ونيويورك في موقف عربي وإسلامي موحد، يوقظ العقول النائمة والقلوب الميتة.

من حقنا أن نعقد عشرات المحاكمات الشعبية لمجرمي الحرب الإسرائيليين على امتداد البلدان العربية، بل نملك أن نعقد تلك المحاكمات الشعبية بالتنسيق مع منظمات حقوقية وإنسانية سواء على الأراضي العربية أو في البلدان الأجنبية.

ومحاكم الرأي هي المؤسسة الأخلاقية التي يلجأ إليها أكثر الشعوب عرضة للمظالم ليعبروا عن مطالبهم العادلة، والتي يتبناها عنهم الرأي العام المستنير في البلاد الأقل حرماناً. وذلك مثلما هيأ فلاسفة القرن السابع عشر والثامن عشر الرأي العام لقبول التغيرات الاجتماعية الوشيكة، ،كما عبرت وثائق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن فلسفة مفكري القرن العشرين المستنيرين.

إن للمحاكمات الشعبية مسوغها التشريعي الخاص، ولها أهمية خاصة في فهم طريقة عمل هذه المحكمة، وشروطها المرجعية وسلطاتها.

إن رسالة المحكمة هي تنشيط احترام مبادئ حقوق الإنسان وحقوق الشعوب على المستوى العالمي ورصد الجرائم التى ترتكب ضدها، والاعلان أمام الرأي العام العالمي عن مرتكبيها.

وتقوم المحكمة ،بتطبيق المبادئ العالمية كتعبير عن الضمير القضائي العالمي، وعلى الأخص مبادئ نورمبرج ومؤتمر منع وإدانة جرائم القتل، وتبني إعلان الجزائر عن مبادئ حقوق الشعوب، وتطبيق آليات الأمم المتحدة على الأخص فيما يتعلق بالإعلان العالمي والميثاق الدولي لحقوق الإنسان، واتفاقية منع الجرائم ضد الإنسانية وقرار الجمعية العامة عن إنهاء الاستعمار والمبادئ المقررة في اتفاقيات جنيف الأربع.

كما تتبنى المحكمة أيضاً أية آليات عالمية أو دولية أو محلية تهدف إلى تطوير ونشر وتوسيع نطاق تداول النصوص التي تتعلق بحقوق الشعوب وحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف، وأخيراً اتفاقية المحكمة الجنائية والتي تم التوقيع عليها في روما ١٩٩٨ ودخلت حيز التصديق عليها في ديسمبر ٢٠٠٠.

من حق أي حكومة أو أية منظمة عالمية أو حكومية أو غير حكومية أو أي حركة تحرير أو أي نقابة أو جماعة من الناس رفع مطالبهم إلى المحكمة حيال ما انتهك من حقوقهم المبدئية.

محكمة جنائية دولية لمجرمي الحرب الإسرائليين :

وبجانب المحكمة الشعبية للجرائم الإسرائيلية، ندعو إلى عقد المحكمة الجنائية الدولية لمجرمي الحرب الإسرائيليين وعلى رأسهم أرييل شارون، في إطار محكمة خاصة بقرار من مجلس الأمن مثل محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحاكمة رواندا.

ومثلما اهتز ضمير العالم والأمم المتحدة لجرائم الحرب العالمية الثانية وانعقدت محاكمتا نورمبرج وطوكيو لمجرمي الحرب. ومثلما تحركت القوى العظمى والأمم المتحدة لمحاكمة مجرمي البوسنة والمطالبة برأس مجرمي الصرب وعلى رأسهم ميلوسوفيتش. وهو رئيس الجمهورية، فإننا نطالب بمحاكمة شارون وهو رئيس وزراء إسرائيل وصاحب سجل جنائي كمجرم حرب حافل بالجرائم.

إننا نوجه نداء لكل من الأمين العام للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي والمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجلس الأمن، وإلى كافة منظمات حقوق الإنسان في العالم لمشاركتنا في الضغط على المنظمات الدولية المعنية لطلب عقد محاكمة جنائية دولية لمجرمي الحرب الإسرائيليين وعلى رأسهم أرييل شارون.

جرائم شارون :

فإننا نعلن أن أرييل شارون مجرم حرب تأخرت محاكمته طويلاً وقد استمر طوال حياته في ارتكاب جرائم وحشية ودموية متتالية:

** فقبل ١٩٤٨ كان قائداً للوحدة ١٠١ التي ذبحت العشرات من العرب الفلسطينيين المدنيين العزل.

** وفي حرب ١٩٥٦ بصفته قائد اللواء ٢٠٢ قام بإعدام الأسرى المصريين المصابين الذين لم يتمكنوا من الانسحاب بحجة عدم وجود حراسة كافية لديهم فقتلهم بوحشية وبلا رحمة.

** وفي العام ١٩٦٧ أجهزت الوحدات الخاصة الخاضعة لشارون على حوالي ٣٠٠ جندي مصري وفلسطيني وهم أسرى في منطقة العريش.

** وفي مطلع السبعينيات كان شارون قائداً للمنطقة الجنوبية التي تشمل قطاع غزة والأراضي المحتلة وقد قام بتشكيل وحدات خاصة للتصفية الجسدية لرجال المنظمات الفلسطينية بالقطاع.

** وفي عام ١٩٨٢ بعد اجتياح القوات الإسرائيلية لجنوب لبنان، إرتكب شارون جريمة إبادة ضد البشرية فيما عرف بمذابح صبرا وشاتيلا.

** وفى ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ اقتحم شارون محاطاً بالاف القوات العسكرية الإسرائيلية حرم المسجد الأقصى، الذي يحظى بمكانة خاصة ومقدسة لدى المسلمين مما أدى لمذبحة للفلسطينيين شملت الآلاف من القتلى والجرحى.

إنه طبقاً لاتفاقيات جنيف الأربع وطبقاً لقواعد القانون الدولي وطبقاً لقواعد القانون الجنائي الدولي وأعرافه المطبقة في محاكمات نورمبرج وطوكيو ومحكمة الصرب، وطبقاً لقواعد القانون الإنساني الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان فإن الجرائم التي ارتكبها «أرييل شارون» تجعله مجرم حرب تنطبق عليه كافة المعايير الدولية التي تبيح لأي دولة عضو في اتفاقيات جنيف، القبض عليه ومحاكمته كمجرم حرب.

كما أنه وطبقاً لذات الاتفاقيات التي وقعت عليها إسرائيل عام ١٩٥٠ وباعتبارها الدولة المعادية التي يقع تحت يدها الأسرى والتي يعمل لديها الجنرال السفاح شارون. فانها تُعد مسئولة مسئولية كاملة عن جرائم الحرب المذكورة، ويترتب عليها مسئولية دولية تجاه مصر ولبنان وفلسطين كل وفقًا للجريمة التي ارتكبت ضده والحق فى التعويض عن الأضرار التي لحقت بأسراه سواء العسكريين أو المدنيين.

إننا نعتبر تلك القضية اختباراً حاسماً للأمم المتحدة وأجهزتها وعلى رأسها مجلس الأمن الذي يملك إعلان عقد المحاكمة الجنائية الدولية الخاصة، كما هو اختبار لأجهزة الأمم المتحدة ولجانها المتعلقة بحقوق الإنسان.

إننا أيضاً في انتظار دور المنظمات الدولية لحقوق الإنسان في الضغط على الأمم المتحدة ومجلس الأمن لفضح هذا المجرم ومحاكمته، وكشف دور إسرائيل في الاحتلال الإجرامي للأراضي الفلسطينية واستمرار قتل الأبرياء والأطفال، باعتبارها جرائم ضد حقوق الإنسان، ولا يكفي أن تعتبر بعض المنظمات الدولية أن ما تفعله إسرائيل هو استخدام زائد للعنف.

بلاغ للنائب العام

ضد مجرمى الحرب الإسرائيليين

السيد الأستاذ المستشار النائب العام

تحية طيبة وبعد

مقدمه لسيادتكم / أمير حمدي محمد سالم المحامي عن نفسه وبصفته ومحله المختـــار مكتبه الكائن ٧ ش الحجاز - روكسي - مصر الجديدة.

أتشرف بعرض الآتي:

أتقدم إلى سيادتكم بهذا البلاغ ضد الآتي أسماؤهم:

أولاً : إرييل شارون إسرائيلي الجنسية بصفته قائداً للواء ٢٠٢ في حرب ١٩٥٦.

ثانياً : رافائيل إيتان إسرائيلي الجنسية بصفته قائد الكتيبة ٨٩٠ مظلات ضمن تشكيل اللواء ٢٠٢ في حرب ١٩٥٦.

ثالثاً : إرييه بيرو إسرائيلي الجنسية بصفته مساعد قائد الكتيبة ٨٩٠ مظلات ضمن تشكيل اللواد ٢٠٢ في حرب ١٩٥٦.

رابعاً : مرسيل طوبياس إسرائيلي الجنسية بصفته نائب قائد الكتيبة ٨٩٠ مظلات ضمن تشكيل اللواء ٢٠٢ في حرب ١٩٥٦.

خامساً : عاموس نئمان إسرائيلي الجنسية جندي بالكتيبة ٨٩٠ مظلات ضمن تشكيل اللواء ٢٠٢ في حرب ١٩٥٦.

وذلك أنهم من الأول إلى الخامس اعترفوا بارتكابهم في الفترة من ١٩ أكتوبر ١٩٥٦ وحتى الرابع من نوفمبر ١٩٥٦ الجرائم الآتية: فيما سمي بعملية «قادش».

أولاً : قام الجناة المذكورون على أرض سيناء وبالتحديد في الجانب الشرقي لمر متلا في يوم ١٩ أكتوبر ١٩٥٦ بإلقاء القبض على ٤٩ مدنياً من عمال التراحيل المصريين العزل، وقاموا بتقييدهم وتعذيبهم ثم قتلهم عمداً مع سبق الإصرار على ذلك.

ثانياً : إنهم في يوم ٢١ أكتوبر وفي رأس سدر بسيناء قاموا بقتل ٥٦ فرداً من المصريين بعد أسرهم وذلك بإطلاق النار عليهم وهم مكدسون داخل إحدى الشاحنات التابعة لشركة النفط المصرية وقد قاموا بإطلاق النار عمداً بقصد قتلهم.

ثالثاً : إنهم في يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٦ وفي الطريق من الطور إلى شرم الشيخ جنوب سيناء قاموا بعمليات القتل الجماعي لعدد ١٦٨ فرد من الأسرى المصريين العسكريين والمدنيين، وقاموا بعمليات السلب والاستيلاء على ممتلكات هؤلاء القتلى من ساعات يد وخواتم وحوافظ نقود.

وعن ثبوت هذه الأفعال المجرمة في حق كل من المبلغ ضدهم، فقد ثبت ذلك بأنه في يوم ١٩٩٥/٨/٤ نشرت جريدة «معاريف» الإسرائيلية تحقيقاً عن هذه الواقعات قام بإجرائه الصحفي رونئيل فيشر وقد تضمن هذا التحقيق اعترافات كاملة من الجناة عما ارتكبوه تفصيلاً، واحتوى أيضاً هذا التحقيق على شهادة لأفراد كانوا شهود عيان لتلك الواقعات وذلك على النحو التالي:

أولاً اعترافات الجناة

اعتراف المتهم إرييه بيرو

يعترف بيرو بالواقعة الأولى وهي قتل ٤٩ مدنياً من عمال التراحيل بقوله: «كان يوجد جنوب موقعنا محجراً كان عددهم ٤٩ رجلاً كلهم عمال تراحيل. قمنا بتقييدهم والابتعاد بهم إلى حيث المحجر، كانوا في فزع وانهيار، ولم يصدر إيتان أمراً صريحاً ولم أطلب منه ذلك، الغبي فقط هو الذي يطلب من قائده السماح بأداء ما هو مفروض عليه فعلاً. على كل يمكن أن أقول لك، إن إيتان لم يحزن لمشهد الجثث الملقاة بل لم يعاقب على التخلص من المصريين. لقد كانوا عبئاً، وكالشوكة في المؤخرة ولولا أن قضينا عليهم ما كنا تفرغنا لمهمتنا، لقد ماتوا حقاً، ولقد نجح واحد منهم فى الهرب من الطلقات القاتلة، ولم يصب إلا في قدمه وصدره، ولكنه عاد بعد عدة ساعات وهو يسير على أربع وبسرعة جداً اتضح انه كان عطشاناً، عاد هذا الحمار إليّ ليطلب مني ماء، انا لست مسئولاً عن غباء العدو، وبالطبع لحق بسرعة بزملائه.

وعن الواقعة الثانية وهي عملية قتل ٥٦ مصرياً داخل إحدى الشاحنات، يقرر بيرو «على مر السنين أدرب إصبعي جيداً على الضغط بحساسية على الزناد فعندما أصيب الهدف كنت أشعر جيداً بذلك. هذه المرة حدث أمر غريب. ما أن أصدرت الأمر بإطلاق النار. بدأت أطلق النار بنفسي من رشاشي الذي حصلت عليه من مصري في معركة مثلا، بدأت أفرغ الخزائن في ركاب الشاحنة ولسبب ما كنت أتخيل أن كل طلقة تصيب فرداً ولكنهم ظلوا واقفين، وكأن الرصاص يدخل من جانب ويخرج من الجانب الآخر دون أن يثقب بطونهم، شعرت بالحيرة. كان ذلك لغزاً كبيراً في نظري ، بعد ذلك فقط، عندما طلبت وقف إطلاق النار واقتربت من الشاحنة، فهمت السبب، كانت الشاحنة مكدسة جداً لدرجة عدم وجود مكان للسقوط علي أرضها كل من مات، مات واقفاً».

ثم يعترف بيرو بالواقعة الثالثة : وهي عملية قتل ١٦٨ أسير في الطريق المؤدي بين الطور وشرم الشيخ وسلبهم والاستيلاء على ممتلكاتهم. يقرر بيرو «إنني سمحت لكل جندي بان يأخذ شيئاً ما إلى الوطن على سبيل التذكار، ليس صحيحاً أن إيتان وأنا وافقنا على قتل الأسرى، كان هناك أمراً صريحاً يحظر ذلك، قلنا فقط أن الكتيبة ٨٩٠ لا تأخذ أسرى. هذه نقطة. وليفهم كل واحد ذلك حسبما يفهم.

الحقيقة إنني أكره الحروب ولكن عندما أخرج للحرب فانا أخرج للقتل، ولا أحب أن يوجعوا راسي بقصص الأخلاق والضمير، الحرب ليست للهواة، هناك في سيناء، عرف المقاتلون أنني أدير الأمور . وقد حدث أنني صحوت فجأة على ضجة ارتديت الخوذة فتحت باب المجنزرة لأرى ماذا

يجري ولماذا توقفت القافلة، وما أن خرجت حتى انقض علي مصري ضخم ـ كتفني بكل قوة ،ودفعني إلى الأرض صارخاً ماء .. ماء .. حاولت التخلص منه أو ركله حاولت الوصول إلى مسدسي ولكنه لم يتح لي فرصة للتحرك. ونظرت حولي فرأيت جنودي يتفرجون قلت في نفسي يا إلهي بعد كل هذا الذي علمته لهم. صرخت فيهم (ليطلق أحدكم النار على هذا الكلب). بعد عدة ثوانٍ أطلقوا عليه النار.

بعد ذلك اصطدمنا بمجموعة من ضباط وجنود مصريين، أمرت بالإبقاء على حياتهم للتحقيق معهم، وتوسلوا للحصول على مياه فطلبت منهم معلومات عن حجم القوات التي تنتظرنا في شرم الشيخ، حاول ضابط المخابرات الذي معي أن يستجوبهم وأن يعرف منهم بعض الأشياء ولكنهم تمسكوا بنفس الطلب .. المياه .. المياه .. في البداية لم اتدخل حتى شعرت بالاستياء فازحت ضابط المخابرات جانباً وأخرجت «زمزمية» المياه ،فتحتها وأخذت أسكب ما فيها على الأرض أمام وجه الضابط المصري، وقلت من سيفتح فمه ويخبرني بما أريده، سوف يحصل على ما يتبقى في الزمزمية ،واحد منهم انهار وتكلم فأغلقت الزمزمية وأعدتها إلى مكانها وأخرجت المسدس وأطلقت على كل واحد من الثلاثة رصاصة في رأسه.

وبعد عشرين عاماً سنحت لي الفرصة بأن أزور منطقة شرم الشيخ في كل مرة كنت أسير على الطريق الرئيسي كنت أنظر إلى أطراف الطريق لأرى الهياكل العظمية للمصريين الذين قتلتهم في قادش، وقد عرفتهم لأنني فقط كنت شخصاً خيراً وأعطيتهم فرصة كي يرموا السلاح ويهربوا بقدر الإمكان قبل النيل منهم.

عرفت أنه في المكان الذي أطلقت عليهم فيه الرصاص لم يستطع أحد أن يرفعهم، وأنهم سيظلون هناك كالستار الأحمر يذكر المصريين على الدوام بعدم مضايقتنا». كانت هذه اعترافات إرييه بيرو مساعد قائد الكتيبة ٨٩٠ مظلات.

اعتراف المتهم رفائيل إيتان

يقول رفائيل إيتان (ليست لدى أى مشكلة ضميرية، لا اليوم ولا وقتها حول ما حدث فى سيناء أثناءالحرب، لم يحدث في تاريخ الجيش الإسرائيلى أن تظل كتيبة منقطعة ٣٢ ساعة داخل أرض العدو لمسافة ٢٠٠ كم . وذلك كجزء من قرار عسكرى وعملية واسعة النطاق ، أنا لم أخش عدم العودة للوطن. كانت ثقتى فى جنودى كبيرة . كانوا يمثلون أفضل عناصر الجيش الإسرائيلى تدريباً. إننا فوجئنا بخيام مصرية فور هبوطنا بالقرب من نصب باركر، كانوا جنوداً مصريين هربوا من أمام وحدة شارون ، التى جاءت من اتجاه الحدود الإسرائيلية . كذلك كان هناك مواطنون مصريون، ربما بدو ، سقطوا فى الأسر . فيما بعد عرفت بانهم قتلوا. كيف ، ولماذا ؟ لا أعلم . كل ذلك سمعته فيما بعد من القصص. فى رأس سدر لم تقع مواجهة مع شاحنة نقل فدائيين وجنود مصريين هناك تلقيت اوامر بالتقدم إلى الطور من هذه المرحلة، بدأنا نصطدم كل عدة كيلو مترات بلواء مصرى غير منظم يحاربنا. وأتذكر أن اقوى معركة كانت فى أبو ذنيمة حيث أعدوا حواجز على الطريق وخططوا للنيل منا، ولكننا نلنا

منهم لأننا كنا أحسن تنظيماً وأكثر قوة . أما قصص الأسرى فكلها هراء . لم يكن هناك أسرى على الإطلاق كانت هذه حرباً. حتى في شرم الشيخ كانوا يطلقون علينا النار ، وإذا كان بعض المصريين قد استسلم ، بالطبع لم نأخذهم في الأسر . بعد الحرب كان هناك اجتماع مع ديان وبن جوريون في تل أبيب . كل واحد حكى قصته عن الحرب، وقد حكيت أنا أيضاً عن عمليات كتيبتي . عندما عدت إلى مكاني نظر بن جوريون إليّ وقال، إنه واثق من أن أبي كان سيسعد لو هبط معي بالمظلة في ممر متلا. كان أبي وبن جوريون أصدقاء . ولكن ليس صحيحاً أن ديان قد وبخني أو أبدى ملاحظات لي في تلك المناسبة . عامة ، أنا غير مسئول عن الذي يتذكره الآخرون، بل فما أتذكره أنا دائماً أن اهتمامات الجندي أثناء الحرب مختلفة عما يهتم به القادة ، ومن الطبيعي أنهم يرون ويسمعون أشياء أخرى في تلك الفترة . إلى جانب هذا ، هناك أناس لديهم ميول ليحكوا قصصًا بعد سنوات ، تتجاوز الكثير من حقائقها.

اعتراف المتهم عاموس نئمان أحد قادة عملية قادش

« لقد كنا مثل الإعصار الذي يحطم كل ما يصادفه في طريقه . إنني اعترف فقط ، أنني لم أفكر في تلك اللحظات التوقف ولو مرة واحدة ، من أجل أخذ الأسرى، كنت استبدل خزانات الرشاش مثل المجنون ، بدون أن أشعر بذلك عامة . وطاردت المصريين . كنا نصطادهم بلا أي قواعد ، وكل

من نجح منهم فى الهرب من رصاصى عندما هرب بجلده . فقد عاش إلى اليوم بمعجزة . والتفسير الوحيد لذلك هو الكراهية للعدو.

لم أكره هذا العدو فى حرب الأيام الستة وعيد الغفران ، ولكن فى قادش كنت أريد تحطيم عظامهم ، أردت أن أذبحهم . لقد اجتاح الفدائيون الدولة لمدة سنتين ونصف ، كانوا يقتلون غدراً ويمثلون بأجساد نسائنا وأطفالنا. كنت ممزقاً من الداخل، ما بين القيم التى تربينا عليها فى حركة « هاشومير هتسعير » ، وبين إيتان وبيرو اللذين علمانا كيف نمقت العدو. لقد دخلت هذه الحرب بكأس مليئة بالكراهية أفرغتها تماماً . لقد أدركت ذلك قبل الوصول إلى شرم الشيخ بثلاثة كيلو مترات عندما تنبهت وفهمت ما فعلته فى الساعات الأخيرة من الحرب. حدث هذا على منحنى الطريق الرئيسى بتوقف سيارة قيادة مصرية على بعد ٤٠ متراً منى نزل منها ضابط مصرى ، ثم توقف ، وأخرج مسدسه، رفعت سلاحى وأصبح المصرى داخل دائرة التصويب. ولكن بدلا من أن يصوب المسدس إلىّ ، أطلق الرصاص على رأسه . وقد أخذت هذا المسدس على سبيل الذكرى).

من أقوال الشهود :

هذا وقد تضمن التحقيق الصحفي الذي كشف عن هذه الجرائم البشعة والتي تمثل جرائم ضد الإنسانية، احتوى هذا التحقيق على شهادات لبعض شهود العيان الذين حضروا بأنفسهم عمليات القتل الجماعي، ويثبت من خلالها ارتكاب الجناة للجرائم المنسوبة إليهم.

أقوال الشهود

الشاهد الأول داني وولف

عقيد احتياطي، يحمل نوط الأداء المشرف في حرب الأيام الستة، وكان جندياً بالكتيبة ٨٩٠ مظلات، ويقرر في شهادته: «أنه لو كان الأمر متعلقاً به لظل المصريون على قيد الحياة، ومن جانب آخر كانت هناك ظروف. لايحب وولف مثل بقية من كانوا هناك الحديث عن هذا الجزء في عملية قادش وحرص على الصمت على طول السنين ، ولكنه يتكلم الآن.

يقول وولف «كانوا ٢٠ أو ٣٥ شخصاً . لا أتذكر عددهم بالضبط كانوا جميعاً يرتدون الجلاليب البيضاء . كانوا يعملون فى تعبيد الطرق، وكانوا بؤساء يؤدون العمل الصعب فى قلب الصحراء، كانوا يتاوهون من الجوع والعطش. نظرياً كان يمكن إبقاؤهم فى أماكنهم مع قليل من المياه والطعام ، ولكن الحقيقة أن المياه لم تكن تكفينا نحن. وحتى لانفهم خطأ، أنا لا أحاول الأن البحث عن مبررات لما فعلنا ولكن فى الحقيقة، لم يكن هناك ما يمكن أن نفعله مع هؤلاء العمال. كنا نتاهب للتحرك ، فقد تلقينا امراً بالتحرك إلى الأمام، وهم معنا أو فى وسطنا . ولم يكن فى الحسبان أن نطلق سراحهم، لأن

آخر شىء يريده أى واحد منا هو أن نقدم للمصريين معلومات مجانية حتى لايعثرون علينا وينقضون على قواتنا، قبل أن نلتقى بقوات شارون. لقد قذفوا بنا. نحن القوة ٨٩٠ على بعد مئات الكيلو مترات من الحدود، فى قلب أرض العدو، بدون أى تعزيزات أو أى شىء إنه موقف غير سهل أنا شخصياً ما كنت أطلق رصاصة واحدة على هؤلاءالعمال. حتى فى الموقف الذى كنا فيه ، ولكن حدث أن البعض أطلق النار».

- هل رأيت بأم عينك وهم يعدمون العمال المصريين؟.

«ماذا تعنى بكلمة « رأيت » ؟ هناك حوالى ٣٠٠ رجل شاهدوا ، الكتيبة كلها تقريباً، لقد وقفنا على التلال، وقام بعض الضباط بإبعادهم لمسافة كيلو متر عنا فى اتجاه الجنوب، بعد ذلك بدءوا يحصدونهم، كان مشهداً سيئاً».

- ماذا فعلوا ؟.

بعضهم تجمد فى مكانه ، وبعضهم سقط على الأرض وبعضهم هرب لم تكن عملية إعدام متخصصة . لا أعتقد أنهم ماتوا جميعاً يحتمل أن بعضهم قد فهم الموضوع وانتبه قبل فوات الأوان وهربوا إلى الصحراء. من المؤكد أن يكون بعضهم أفلت » .

- من الذى أطلق النار؟.

«قائد السرية (إرييه بيرو)».

- من الذى أصدر الأمر ؟.

«رفائيل إيتان ، قائد الكتيبة».

الشاهد الثاني شاؤول زيف

مقدم احتياطى وكان جنديا بالسرية الخامسة بالكتيبة ٨٩٠ مظلات أثناء حرب ١٩٥٦.

يقرر في شهادته: ، بأن أحداث رأس سدر، تثقل عليه منذ سنوات. كان زيف يرفض حتى ذلك الحين الحديث عن ذكرياته فى عملية قادش. يقول زيف «عامة، كنا فى حالة نفسية جيدة عندما عسكرنا فى رأس سدر. فقد استولى الرفاق على سيارة تابعة لشركة النفط المصرية وظلوا يهرجون، وحقيقة إننا لم نصطدم بقوات الكوماندوز المصرية، أو باى شخص على استعداد بشكل عام لأن يخوض معركة ضدنا، سهلت علينا الأمور من جانب، ولكن من جانب آخر، لم يختف التوتر والخوف من الناس الذين يشاهدون لأول مرة شكل الحرب، فلم يكن هناك ما يزيل ويقضى على هذه الرهبة».

يقول زيف «أتذكر أن الكتيبة استقرت على جانبى الطريق. ثم ظهرت فجاة على منحنى الطريق شاحنة مصرية مكدسة بالأفراد فى اللحظة الأولى لم يعرها أحد أى اهتمام، فعلاً ، عندما أفكر حالياً فى هذا ، ولو كان ركابها واصلوا سيرهم بدون أن يثيرونا أو يستفزونا، لساروا فى طريقهم بدون أن نشعر بهم. ولكن يبدو أنهم قد أصيبوا بالذهول. لم يتوقعوا أن يصطدموا بنا فى قلب سيناء. ونتيجة هذه الهستيريا انفلت من بعضهم طلقات غير مقصودة وقبل أن تدخل السيارة إلى مجال نيراننا، وكان من الواضح ضرورة أن نقضى عليها، من يطلق النار، مهم كان يعتبر عدوا لنا

بكل المقاييس . كانت الشاحنة، وانا اتذكرها جيداً إلى اليوم، مفتوحة من الخلف، حيث تلقت قذيفة مضادة للدبابات من مدفعي في الكابينة ، فانحرفت عن الطريق وتوقفت . أما الأفراد الذين كانوا عليها. يمسكون بالأبواب أو يجلسون على غطاء المحرك ، فقد تطايروا عدة أمتار في الهواء ثم انبطحوا على الأرض ... كان التصويب مني دقيقاً، بعده ساد الصمت ، حملقت في السيارة وعشرات الأشخاص الذين جلسوا في داخلها . كانوا في حيرة . لم يتحركوا ثم أدركت أنهم فدائيون . ربما كان من بينهم جنود مصريون ولكن ليسوا بالملابس العسكرية. على كل حال ، لم تكن فصيلة نظامية من الجيش المصرى. عدت إلى الخلف لنزع الفارغ من المدفع، وفجاة شاهدت جميع أفراد كتيبتي ينقضون عليهم، كان مشهداً بشعاً. فقد أصدر بيرو الأمر بالانقضاض ، فاخذ كل واحد اقرب سلاح إليه وأخذ يطلق الرصاص. كانت انقضاضة نيران كثيفة اهتزت لها الصحراء. انا لم أطلق النار، انا وقفت وحملقت في الشاحنة وفي رفاقي ولم افهم ماذا يحدث ولماذا يفعلون ذلك. لقد انتهى الأمر كله بعد لحظة من قذيفتي التي أطاحت برأس السائق . لم يكن هناك أى داع لهذا الانقضاض. فقد ظل المصريون داخلها يتلقون مئات الرصاصات منا بدون أن يردوا وبدون أن يتحركوا ».

الشاهد الثالث المؤرخ مائير باعيل

كان قائداً للكتيبة ٥١ بلواء جولان أثناء حرب ١٩٥٦.

يقرر في هذا الصدد أنه «لم يكن هناك تحقيق جاد طُلب من ديان لتحري ما فعلته الكتيبة ٨٩٠ في سيناء.

ويقول في شهادته «يجب أن اعترف أنه لم يحدث أن رأيت أي تقرير من الأمم المتحدة تناول قتل قواتنا للأسرى، ولكني اتذكر أيضاً بصورة واضحة جداً، أنه في اجتماع قادة الكتائب بعد حرب ١٩٥٦، تم طرح هذا الموضوع، وقتها كنت قائداً للكتيبة ٥١ بلواء جولان، وفي هذه الفرصة أراد ديان أن يلفت نظرنا لحقيقة أن إيتان وجنوده قتلوا أسرى مصريين في سيناء، اثناء اتجاههم جنوباً على طول خليج السويس، ولم يعلق إيتان على هذا الكلام، وبعد ذلك وبخه ديان علنا أمام جميع قادة الكتائب الآخرين بسبب هذه الأعمال. إنني اتذكر ذلك جيداً لأنني كنت مستاءً جداً من هذا الموضوع، على حد علمي كانت تلك المرة الأولى التي سعى فيها ديان لأن يطرح موقفاً متحفظاً تجاه قتل الأسرى وكان ذلك عن طريق توبيخ إيتان فقط. والحقيقة أن إيتان لم يقدم حتى للمحاكمة بسبب ذلك، ولم يصدر أي قرار بتاخير ترقيته أو إبعاده عن الجيش. لم يحدث أي شيء».

ويضيف «مائير باعيل» : «لقد خجل الجيش الإسرائيلي من إصدار بيان يقول بأن الصفوة من قادته ومقاتليه قد تصرفوا بشكل غير أخلاقي طول خليج السويس، كان خطيراً بمفاهيم جيش الدفاع، لهذا لم يسارعوا بإدانة

أنفسهم ووضع بقعة سوداء على أجنحة المظلات، «لكن فعلاً ما حدث في شرم الشيخ هو أن الكتيبة ٨٩٠ قد اصطدمت بجيش مصري مشتت، ومضروب ومهزوم، ولم يخض الحرب بل بحث عن كل السبل كي يسقط في الأسر، أما إيتان فقد رأى بأنه ليس لديهم من يقوم بحراسة الجنود المصريين الذين استسلموا، فأعطى الأمر بقتلهم، لم يكن في ذلك أي غرابة بالنسبة لإيتان فهذا الرجل لديه مجموعة مبادئ مشوهة لم تكن لها أي علاقة بجيش الدفاع في نظره. إن من يطلق النار ويقتل عربياً سواء مستسلم أو غير مستسلم، فهو شخص يستحق التهنئة».

ويقرر في ختام شهادته: «كيفما نظرت إلى ما حدث، فإن ذلك يدخل تحت وصف المذبحة».

الشاهد الرابع المؤرخ (أوري ميليشتاين)

يؤكد أن : «تنافس كل من اللواء التاسع والكتيبة ٨٩٠ مظلات على التقدم إلى شرم الشيخ ومن يصل منهما أولاً، وأثناء ذلك دخل اللواء المصري بين شقي الرحى بدون أي إمكانية للإفلات. اثناء هروبهم فقد المصريون في الصحراء كل قدرتهم العملية وسقطوا جماعات جماعات مثل قطع القماش البالية جوعى منهكين في أيدي إيتان وجنوده .

لقد فهم جنود الكتيبة ٨٩٠ أن أحداً لن يمسهم بأي شكل لو قتلوا عدة عشرات أو مئات من الأسرى، طالما أنهم سينتصرون في الحرب ويعودون إلى الوطن كأبطال».

ويختم شهادته :

«كل القصة أن إيتان أراد أن يصل إلى شرم الشيخ قبل اللواء التاسع، ولم يكن لديه وقت يضيعه مع الأسرى. لهذا فإن كل ما يصادفه هو وجنوده كانوا يقضون عليه وهم يتحركون في اتجاه الجنوب».

توفر أركان جريمة الحرب :

ومن كل ما تقدم يتضح وبجلاء أن الوقائع والجرائم التي ارتكبها المتهمون الوارد ذكر أسمائهم بصدر هذا البلاغ، إنما تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية كما عرفتها اتفاقيات جنيف وخاصة الاتفاقية الثالثة الصادرة بشأن معاملة أسرى الحرب، كذلك ومن ناحية أخرى فإن ما ارتكبه الجناة سالف الذكر إنما يمثل جرائم منصوص على معاقبتها في قانون العقوبات المصري ، ذلك أنه يتأكد من خلال اعترافاتهم وشهادة الشهود أن المتهمين كان لديهم القصد الجنائي العام لارتكاب جرائم القتل العمد، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية وتعمد إحداث آلام شخصية شديدة، والإضرار الخطير بالسلامة البدنية للأسرى المصريين من العسكريين والمدنيين، وهي تمثل انتهاكات جسيمة وجرائم طبقاً لنص

المادة ١٣٠ من الاتفاقية كذلك فإنها مُعاقب عليها طبقاً لنصوص قانون العقوبات المصري .

تأصيل الأساس القانوني لتوجيه الاتهام إلى المتهمين في هذا البلاغ

القواعد القانونية الدولية ومدى إلزامها

يُثار التساؤل عن مدى الالتزام بالمعاهدات الدولية كقاعدة قانونية وحيث إنه من المسلم به أن الالتزام لا يكون إلا عن رضاء بمعنى أن الدولة لا تلتزم ولا تتقيد بأحكام المعاهدة إلا إذا ارتضت ذلك، ويتم التعبير عن هذا الرضاء بإحدى الوسائل المتعارف عليها في نطاق القانون الدولي.

ويحكم ارتضاء الالتزام بالمعاهدات الدولية ـ القواعد التي نصت عليها أحكام اتفاقية ڤيينا لقانون المعاهدات الصادرة في ٢٣ مايو عام ١٩٦٩.

على أنه متى ارتضت الدولة الالتزام بالمعاهدات الدولية أصبحت تلك المعاهدات ذات قوة إلزامية قانونية للدولة بحيث تصبح جزءاً من القانون الوطني (المحلي) للدولة، وقد نصت المادة ٢٧ من معاهدة ڤيينا على أنه «لا يجوز لطرف في معاهدة أن يتمسك بقانونه الداخلي كسبب لعدم تنفيذ هذه المعاهدة».

بل أنه في العلاقة بين الدول المتعاقدة لا يمكن أن يعلو اي نص من نصوص القانون الداخلي لأي دولة على أحكام المعاهدة، وذلك أيا كان هذا

النص سواء أكان نصاً في تشريع من تشريعات الدولة أو حتى نص في دستورها. وقد قررت المحكمة الدائمة للعدل الدولي على أنه «ليس للدولة أن تستند إلى دستورها بقصد التهرب من الالتزامات الملقاه على عاتقها بمقتضى المعاهدات السارية» وهو ما تنص عليه كثير من دساتير أغلب بلدان العالم.

فعلى سبيل المثال تنص المادة ٨ فقرة ١ من دستور جمهورية البرتغال لعام ١٩٧٦ بأن «تكون قواعد ومبادئ القانون الدولي العام جزءاً لا يتجزأ من القانون البرتغالي» وتضيف الفقرة الثانية من ذات المادة نظاماً للتنفيذ التلقائي المشروط حيث تنص على «تنطبق القواعد المشتقة من الاتفاقات الدولية التي صدق أو وافق عليها على النحو الواجب، بعد نشرها رسمياً في القانون المحلي بقدر ما تكون ملزمة دولياً لدولة البرتغال»، وكذلك الحال في فرنسا طبقاً لنص المادة ٥٥ من الدستور الصادر في أكتوبر ١٩٥٨ وتنص المادة ٨ من دستور الجمهورية الألمانية على أن قواعد القانون الدولي المقبولة عموماً ملزمة للدولة ولكل مواطن.

وهو ذات النهج الذي صار عليه الدستور المصري حيث نصت المادة ١٥١ فقرة أولى على أن «رئيس الجمهورية يبرم المعاهدة ويبلغها إلى مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة».

نخلص من كل ما تقدم أن القانون الدولي العام بقواعده الاتفاقية أو العرفية ذو إلزام قانوني بالنسبة للمخاطبين به أي تصبح تلك القواعد في ذات القوة الإلزامية للقانون الوطني (المحلي) بمعنى **أن القاعدة**

القانونية أو النص القانوني الوارد باية اتفاقية أو معاهدة دولية تكون ملزمة سواء للدولة أو للأفراد، وأن ذات مواد الاتفاقات الدولية خاصة تلك التي تتصدى لحقوق الإنسان أو حماية الإنسانية والجنس البشري تكون الحقوق الواردة فيها سارية لكي تتمتع بها الدول وكذلك الأفراد. ويترتب على مخالفة الدولة لأي من هذه القواعد تقرير مسئوليتها الدولية.

كانت تلك مقدمة مختصرة للتعريف بقواعد القانون الدولي العام ومدى إلزامها بذلك، إننا اعتقدنا أنها أساسية للإجابة عن أسئلة عديدة مطروحة وبشدة بصدد تلك الاعترافات الصريحة والمتبجحة التي صدرت على لسان العديد من القادة الإسرائيليين بما ارتكبوه من جرائم ومجازر ضد الأسرى المصريين إبان حرب ١٩٥٦.

التزام اسرائيل باتفاقيات چنيف ١٩٤٩
وبصفة خاصة الاتفاقية الثالثة الخاصة بأسرى الحرب

قدمنا في عرضنا أن الدولة ينعقد التزامها بقواعد القانون الدولي متى عبرت عن رضائها الالتزام بتلك القواعد بإحدى الطرق التي نصت عليها اتفاقية ڤيينا بشأن قانون المعاهدات ومنها التصديق.

هذا وقد صدقت إسرائيل على اتفاقيات چنيف في ٦ يوليو عام ١٩٥١، وأصبحت بالتالي نافذة في حقها بعد مضي ستة أشهر من تاريخ التوقيع، مما يعني أنها عبرت عن رضائها بالالتزام بأحكام تلك الاتفاقيات عن طريق التصديق، ولا يجوز لها أن تتحلل من هذا الالتزام بحجة أحكام القانون الداخلي.

وينعقد التزام اسرائيل ـ فضلاً عن الأساس الذي قدمناه ـ استناداً إلى نص المادة الأولى من الاتفاقية الثالثة بشأن أسرى الحرب، والتي تنص على أن «يتعهد الأطراف السامون المتعاقدون باحترام وضمان احترام أحكام هذه الاتفاقية في جميع الأحوال».

مسئولية إسرائيل الناتجة عن عدم التزامها بتنفيذ الالتزامات الناشئة عن اتفاقية أسرى الحرب

لما كان الثابت من خلال اعتراف القادة العسكريين الإسرائيليين - طبقاً لما أوردته الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية ذاتها وشهادات كثير ممن حضروا وقائع تلك الحروب - بأنهم قد ارتكبوا العديد من الجرائم التي تمثل انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف بشأن أسرى الحرب ضد الأسرى المصريين إبان حربي ١٩٥٦، ١٩٦٧ فعلى سبيل المثال ما كشفه أحد الباحثين العسكريين الإسرائيليين والذي كان مجنداً بالجيش الإسرائيلي عام ١٩٦٧، عن قيام القوات الإسرائيلية بارتكاب مذابح دموية ووحشية ضد الأسرى المصريين خلال الحرب(١).

وبثبوت تلك الاعترافات التي تمثل جرائم حرب، فإنها افعال صدرت عن إسرائيل كدولة وافراد تناقض ما توجبه أحكام اتفاقية أسرى الحرب، بل تمثل انتهاكاً جسيماً للاتفاقية طبقاً لنص المادتين ١٢٩، ١٣٠ من ذات الاتفاقية.

وبالتالي تنعقد مسئولية إسرائيل كدولة عن تلك الجرائم طبقاً لنص المادة ١٢، والتي تنص على أن يقع أسرى الحرب تحت سلطة الدولة المعادية، لا تحت سلطة الأفراد، أو الوحدات العسكرية التي أسرتهم، وبخلاف المسئوليات الفردية التي قد توجد، تكون الدولة الحاجزة مسئولة عن المعاملة التي يلقاها الأسرى.

كما نصت المادة ١٣ من ذات الاتفاقية على أن **(يجب معاملة اسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات، ويحظر ان تقترف الدولة الحاجزة أي فعل أو إهمال غير مشروع يسبب موت اسير في عهدتها، ويعتبر انتهاكاً جسيماً لهذه الاتفاقية وعلى الأخص لا يجوز تعريض اي اسير حرب للتشويه البدني أو التجارب الطبية او العلمية من اي نوع مما لا تبرره المعالجة الطبية للأسير المعني او لا يكون في مصلحته. وبالمثل، يجب حماية اسرى الحرب في جميع الأوقات وعلى الأخص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد، وضد السباب وفضول الجماهير. وتحظر تدابير الاقتصاص من أسرى الحرب).**

ومن خلال وضوح النصين السابقين يتبين بجلاء - وفي نطاق العلم القانوني الدولي - مسئولية إسرائيل عن تلك الجرائم، ولا يمكن لها أن تتحلل من تلك المسئولية باي حجة من الحجج، ولعله من المفيد أن نشير إلى ما صرح به المستشار القانوني لحكومة رابين - من أن قتل الأسرى المصريين يعد جريمة في نظر القانون الإسرائيلي لكنها قد سقطت بالتقادم - وعلى الرغم من أننا سنتناول مسالة التقادم في جرائم الحرب كنقطة مستقلة فيما بعد - إلا أنه وفي إطار الرد على هذا الزعم الذي ذكره المستشار القانوني لحكومة رابين فإننا نؤكد على أن ما استقر عليه الفقه القانوني الدولي وما قررته المادة ٢٧ من اتفاقية فيينا سنة ١٩٦٩. من أنه **لا يجوز لطرف في معاهدة أن يتمسك بقانونه الداخلي كسبب لعدم تنفيذ هذه المعاهدة»** . هذا من ناحية أضف إلى ذلك ما قررته اتفاقية

جنيف بشأن أسرى الحرب في المادة ١٢٩ والتي جرى نصها «تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، المبينة في المادة التالية:

« يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة او الأمر باقترافها، وتقديمهم إلى محاكمة، أيا كانت جنسيتهم وله أيضاً، إذا فضل ذلك، وطبقاً لأحكام تشريعه، أن يسلمهم إلى طرف متعاقد معنى آخر لمحاكمتهم ما دامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص»، وقد جاء نص المادة ١٣١ من ذات الاتفاقية أكثر وضوحاً **«في أنه لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يتحلل او يحل طرفاً متعاقداً آخر من المسئوليات التي تقع عليه أو على طرف متعاقد آخر فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة للاتفاقية»**،نضيف في تأسيس مسئولية إسرائيل عما ارتكبت من جرائم إبان حربي ١٩٥٦، ١٩٦٧، إلى قرارات معهد القانون الدولي الصادرة بلوزان سنة ١٩٢٧، والتي نصت صراحة على المسئولية القانونية للدولة عن كل فعل أو امتناع ضد تعهداتها الدولية، وجاء في هذه القرارات أن **«الدولة مسئولة عن كل فعل أو امتناع ضد تعهداتها الدولية أيا كانت سلطة الدولة التي أتته - تأسيسية أو تشريعية أو تنفيذية أو قضائية»**، كذلك تتأصل مسئولية إسرائيل عن تلك الحوادث الإجرامية استناداً إلى المبدأ الهام الذي ينص على اعتبار تصرفات رجال السلطة هي

تصرفات صادرة من الدولة نفسها، **إذ تسأل الدولة عن كل تصرف يقوم به أحد رجال السلطة التنفيذية مخالفاً به التزام دولي، وسيان ما إذا كان هذا التصرف قد صدر من رئيس الدولة أو عن مجلس وزرائها، أو عن وزير من وزرائها أو عن أحد موظفيها أو عن أفراد قواتها البوليسية، أو العسكرية، بمناسبة تادية وظيفتهم».**

ويتضح من كل ما سبق أن الدولة المتعاقدة مسئولة عن احترام القانون الإنساني المنظم لحقوق ضحايا المنازعات المسلحة وهي في سبيل ذلك عليها أن تقوم بالآتي:

أولا : إصدار التعليمات إلى القادة العسكريين بالالتزام بقوانين الحرب والتحقق من كفاية معلوماتهم في هذا الخصوص.

ثانياً : إصدار التشريعات القانونية اللازمة لتساير الالتزامات الدولية التي تجرم الأفعال التي تقع ضد قانون الحرب.

وجدير بالذكر أن المشرع المصري قام بإصدار القوانين التي تتمشى مع الالتزامات الدولية.

وبعد فإنه من خلال العرض الموجز الذي تقدم يتضح استناداً إلى قواعد القانون والعرف الدوليين مسئولية إسرائيل عن تلك الأفعال التي ارتكبها أفراد قواتها المسلحة هذا فضلاً عن مسئولية هؤلاء - كأفراد - الجنائية وهو ما نوضحه في النقطة التالية:

قدمنا أنه قد أصبح من المسلم - بصفة عامة - الاعتراف بالشخصية الدولية للفرد، لأنه محل للحقوق والواجبات، وقد تقررت تلك الصفة الدولية للفرد طبقاً لما جاء في ميثاق الأمم المتحدة.

وما جاء بـ لائحتي نورمبرج وطوكيو وهما المحاكمتان اللتان عقدتا عقب الحرب العالمية الثانية لمحاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية، وقد تقرر منذ صدور هاتين اللائحتين مبدأ مسئولية الفرد عن مخالفات الالتزامات الدولية.

هذا وقد أخذت اتفاقية جنيف الثالثة بشأن أسرى الحرب بمبدأ مسئولية الفرد الجنائية عن الأفعال التي ياتيها بالمخالفة لنصوصها، وقد وردت هذه الأفعال على سبيل الحصر في المادة ١٣٠ من الاتفاقية حيث نصت على أن «المخالفات الجسيمة هي التي تتضمن أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاق وهي:

١ - القتل العمد.

٢ - التعذيب أو المعاملة اللا إنسانية بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة.

٣ - تعمد إحداث الام شخصية شديدة او الإضرار الخطير بالسلامة البدنية او بالصحة.

٤ ـ إرغام الأسير على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية.

٥ ـ تعمد حرمان الأسير من حقه في محاكمة قانونية عادلة.

ويلاحظ أن الأفعال التي جرمتها الاتفاقية تدخل جميعها تحت طائلة العقاب في أغلب التشريعات الجنائية الداخلية، هذا وقد أسست المادة ١٢ من اتفاقية أسرى الحرب المسئولية الجنائية بنصها « .. وبخلاف المسئوليات الفردية التي قد توجد ...».

ومن ثم فالمسئولية الجنائية الدولية للفرد حسبما جاءت في الاتفاقية تقع على الفرد أيا كان مركزه، فالمركز الرسمي لمقترف الجريمة لا يعفيه من المسئولية والعقاب، وهو ذات المبدأ الذي أقرته لجنة القانون الدولي حيث نصت على أن **«لا يعفى مقترف الجريمة الدولية من تحمل المسئولية الدولية ولو كان قد تصرف بوصفه رئيساً للدولة أو حاكماً أثناء ارتكابها»** وهذا ما أكدته المادة ١٢٩ من اتفاقية أسرى الحرب بقولها «يلتزم كل طرف من الأطراف المتعاقدة، بالبحث عن الأشخاص المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات التي أمروا بها، **«فمفهوم النص أن كل من يأمر بارتكاب المخالفة، ولو كان رئيس الدولة ذاته لا يعفى من المسئولية»** فالاتفاقية لا تكتفي بمسئولية مرتكبي تلك الجرائم بل تقرر مسئولية الرؤساء الذين يأمرون بارتكابها، بل أن اتفاقية أسرى الحرب قد أضافت بعداً جديداً في تأثيم الجرائم وفي نطاق مسئولية مرتكبيها أو الآمرين بارتكابها حيث إنه:

أولا - لا يجوز للمتهم أن يستند إلى تنفيذ الواجب العسكري كسبب من أسباب الإباحة، ذلك لأن الواجب العسكري لا يتضمن ارتكاب مثل هذه الجرائم ولا يسمح بها.

ثانياً - أجازت الاتفاقية للدول الأطراف تسليم المتهمين بارتكاب تلك المخالفات، فيمابينهم بغض النظر عن جنسية هؤلاء المتهمين.

وهكذا فإن ما ذهبت إليه الاتفاقية الدولية بشأن الأسرى من اعتبار المسئولية الجنائية للفرد عن ارتكابه للمخالفات الجسيمة التي تعد من جرائم الحرب إنما يتفق - إضافة إلى الأسس التي قدمناها - مع السوابق التاريخية وما قررته الوثائق الدولية فقد نصت محاكمة فرساي على محاكمة غليوم الثالث إمبراطور المانيا وغيره من مجرمي الحرب في المواد ٢٢٧ وما بعدها.

وهو ذات المبدأ الذي سارت عليه محكمتا نورمبرج وطوكيو من حيث إن الأشخاص الطبيعيين هم وحدهم الذين يرتكبون الجرائم، وقد تأيدت المسئولية الدولية للفرد بما جاء في تقرير لجنة القانون الدولي عن المبادئ المستخلصة من سابقة نورمبرج من حيث إن الأشخاص الطبيعيين هم المسئولون وحدهم عن جرائم القانون الدولي إذ جاء المبدأ الأول من مبادئ نورمبرج **(أن كل شخص يرتكب عملاً يعد جريمة دولية يكون مسئولاً وبالتالي يخضع للعقاب).**

من كل ما تقدم من عرض وتحليل لمبدأ المسئولية الجنائية للفرد في إطار القانون الدولي وعلى وجه الخصوص بشان اتفاقية جنيف لأسرى

الحرب، يتأكد من خلال المواثيق الدولية والسوابق التاريخية مسئولية القادة الإسرائيليين من الناحية الجنائية عما ارتكبوه من جرائم قتل للأسرى والمدنيين المصريين، وهي من الجرائم المؤثمة دولياً ولا يمكن لهم التحلل من تلك المسئولية خاصة وأن جرمهم قد ثبت بأدلة قوية، بل لا نكون مغالين إذا قلنا بأقوى الأدلة. حيث إنهم اعترفوا دونما ضغط أو إكراه بارتكابهم هذه الجرائم وذلك على صفحات الجرائد الإسرائيلية التي فجرت موضوع هذه الجرائم، ومن ثم فانه مع ثبوت هذه الجرائم التي قام بارتكابها أفراد من القوات المسلحة الإسرائيلية ـ ضد الأسرى والمدنيين المصريين ـ هؤلاء الأفراد معروفون لدى كل العالم الآن. الأمر الذي يصبح معه ضرورة محاكمتهم لانعقاد مسئوليتهم الجنائية طبقاً لاتفاقية جنيف بشأن أسرى الحرب، والمبادئ المقررة في المواثيق الدولية وكذا السوابق التاريخية في شأن محاكمة مجرمي الحرب. وأضف إلى ذلك قانون العقوبات المصري.

جرائم الحرب لا تسقط بالتقادم
في شأن تقادم جرائم الحرب
عدم قابلية الدعوى العمومية والعقوبة
في مجال الجرائم الدولية للانقضاء بالتقادم

إذا كانت الجرائم في نطاق القانون الداخلي تسقط بالتقادم أي بمضي مدة معينة من الزمان تختلف باختلاف نوع الجريمة فأن ذلك المبدأ لا تعرفه الجرائم الدولية.

وقد أكد القانون الدولي والقانون الدولي الجنائي - على وجه الخصوص - على عدم قابلية الدعوى العمومية والعقوبة في مجال الجرائم الدولية للانقضاء بالتقادم.

وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا المبدأ بالنسبة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في اتفاقية نوفمبر ١٩٦٨ بشان **(عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية)** والتي دخلت حيز التنفيذ في ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والتي نصت في مادتها الأولى فقرة (أ) على أن لا يسري التقادم على:

«جرائم الحرب الوارد تعريفها في النظام الأساسي لمحكمة نورمبرج العسكرية الدولية الصادر في ٨ اغسطس ١٩٤٥، والوارد

تاكيدها في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣ (د - ١)المؤرخ ١٣ فبراير ١٩٤٦ و ٩٥ (د-١)المؤرخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٦، ولا سيما «الجرائم الخطيرة» المحددة في اتفاقية جنيف المعقودة في ١٢ اغسطس ١٩٤٩ لحماية ضحايا الحرب».

هذا وقد أكدت الفقرة الثانية من ذات المادة على «**عدم التقادم للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية حتى ولو كانت هذه الأفعال لا تمثل إخلالاً بالقانون الداخلي للبلد الذي ارتكبت فيه».**

والأمر على هذا النحو المتقدم يؤكد أن الجرائم الوحشية التي ارتكبها العسكريون الإسرائيليون ضد الأسرى المصريين تمثل كما قدمنا جرائم حرب، بل هي تعتبر انتهاكات جسيمة وفقاً لاتفاقية جنيف الثالثة بشأن أسرى الحرب فهي جرائم لا يسري التقادم على الدعوى العمومية ولا العقوبة الناشئة عنها، ومن ثم فلا يجوز أن يتبجح مرتكبو هذه الجرائم أو مستشارهم القانوني بتلك الذريعة.

ولا يؤثر على هذا النحو كون إسرائيل من الدول التي رفضت التوقيع على معاهدة عدم تقادم جرائم الحرب، فذلك أمراً لا يؤثر على ما تبناه المجتمع الدولي ممثلاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة ذلك أن ما ارتكبه مجرمو الحرب الإسرائيليون إنما يمثل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الذي التزمت به إسرائيل منذ أن صدقت على اتفاقية أسرى الحرب في ٦ يوليو ١٩٥١، وهي في ذات الوقت تمثل إضراراً بالأمن والنظام العام الدولي وتمس المصالح الإنسانية للمجموعة الدولية.

جزاء الإخلال بقواعد اتفاقية أسرى الحرب

نعـرض في هذه النقطة إلى الجـزاء الذي يمكن أن يتـرتب في حـالة الإخلال بقواعد اتفاقية أسرى الحرب.

إن الجـزاءات التي يمكن أن توقع في حـالة الإخـلال بأحكام الاتفـاقيـة تتحدد في النقاط الآتية:

أ ـ تعويض الضرر.

ب ـ تقديم مرتكبي المخالفات الجسيمة للمحاكمة.

ج ـ حق القصاص أو المعاملة بالمثل.

د ـ حق التدخل لصالح الإنسانية.

ولعله وفي إطار تلك القضية الخاصة التي حاولنا عرض وجهة النظر القانونية، فإن ما يهمنا عرضه في هذا الصدد هو التزام الدولة المخالفة لقواعد الاتفاقية بتقديم المسئولين عن ارتكاب المخالفات الجسيمة للمحاكمة، قد قدمنا في حال عرضنا للمسئولية الجنائية للفرد أن تقديم المتهمين بارتكاب جرائم الحرب يتسق مع المبادئ التي أقرتها القوانين الدولية، ولعل أشهر تلك المحاكمات في العصر الحديث محاكمة نورمبرج العسكرية الدولية لمجرمي الحرب والتي انعقدت في ألمانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد صدر النظام الأساسي لها في ٨ أغسطس

١٩٤٥، إضافة إلى محاكمة مجرمي الحرب في يوغوسلافيا السابقة عام ١٩٩١م.

وتنص اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. والتى اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة ١٢٣٩١ (د - ٢٣) والمؤرخ في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٨ تاريخ بدء النفاذ: نوفمبر ١٩٧٠، طبقاً للمادة الثامنة

هذه الاتفاقية تنص وتشير إلى قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣ (د - ١) المتخذ في ١٣ شباط / فبراير ١٩٤٦ و ١٧٠ (د - ٢) المتخذ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧ بشان تسليم ومعاقبة مجرمي الحرب، وإلى القرار ٩٥ (د - ١) المتخذ في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦ والذي يؤكد مبادئ القانون الدولي المعترف بها في النظام الأساسي لمحكمة نورمبرج العسكرية الدولية، وفي حكم المحكمة، وإلى القرارين ٢١٨٤ (د - ٢١) المتخذ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦و ٢٢٠٢ (د - ٢١) المتخذ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، اللذين نصا صراحة على إدانة انتهاك حقوق سكان البلاد الأصليين الاقتصادية والسياسية من ناحية، وإدانة «سياسة الفصل العنصري من ناحية أخرى، باعتبار أنهما جريمتان ضد الإنسانية.

وإذ تشير إلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ١٠٧٤ دال (د - ٣٩) المتخذ في ٢٨ تموز/يولية ١٩٦٥ و ١١٥٨ (د - ٤١) المتخذ في ٥ آيار أغسطس ١٩٦٦ بشان معاقبة مجرمي الحرب والأشخاص الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية.

وإذ تلحظ خلو جميع الإعلانات الرسمية والوثائق والاتفاقيات، المتصلة بملاحقة ومعاقبة جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من اي نص على مدة التقادم.

وإذ ترى أن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية هي من اخطر الجرائم في القانون الدولي.

واقتناعاً منها بان المعاقبة الفعالة لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية عنصر هام في تفادي وقوع تلك الجرائم وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتشجيع الثقة وتوطيد التعاون بين الشعوب وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وإذ تلاحظ أن إخضاع جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لقواعد القانون الداخلي المتصلة بتقادم الجرائم العادية، يثير قلقاً شديداً لدى الرأي العام العالمي لحيلولته دون ملاحقة ومعاقبة المسئولين عن تلك الجرائم.

وإذ تدرك ضرورة ومناسبة القيام، في نطاق القانون الدولي وبواسطة هذه الاتفاقية، بتأكيد عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة، ضد الإنسانية، وبتامين تطبيقه عالمياً شاملاً، فقد اتفقت على ما يلي:

حيث نصت في المادة الأولى لا يسري أي تقادم على الجرائم التالية بصرف النظر عن وقت ارتكابها:

(أ) جرائم الحرب الوارد تعريفها في النظام الأساسي لمحكمة نورمبرج العسكرية الدولية الصادر في ٨ آب/أغسطس ١٩٤٥، والوارد

تأكيدها في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣ (د - ١) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ و ٩٥ (د - ١) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦، ولاسيما «الجرائم الخطيرة» المحددة في اتفاقية جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ لحماية ضحايا الحرب.

(ب) الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، سواء في زمن الحرب أو في زمن السلم، والوارد تعريفها في النظام الأساسي لمحكمة نورمبرج العسكرية الدولية الصادر في ٨ آب/أغسطس ١٩٤٥، والوارد تأكيدها في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣ (د - ١) المؤرخ في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ و ٩٥ (د - ١) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٦، والطرد بالاعتداء المسلح أو الاحتلال، والأفعال المنافية للإنسانية والناجمة عن سياسة الفصل العنصري، وجريمة الإبادة الجماعية الوارد تعريفها في اتفاقية عام ١٩٤٨ بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، حتى لو كانت الأفعال المذكورة لاتشكل إخلالاً بالقانون الداخلي للبلد الذي ارتكبت فيه.

كما تنص في المادة الثانية إذا ارتكبت أية جريمة من الجرائم المذكورة في المادة الأولى، **تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على ممثلي سلطة الدولة وعلى الأفراد الذين يقومون بوصفهم فاعلين أصليين أو شركاء، بالمساهمة في ارتكاب أية جريمة من تلك الجرائم أو بتحريض الغير تحريضاً مباشراً على ارتكابها، أو الذين يتآمرون لارتكابها، بصرف النظر عن درجة التنفيذ، وعلى ممثلي سلطة الدولة الذين يتسامحون في ارتكابها.**

وتنص المادة الثالثة على أن تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية باتخاذ جميع التدابير الداخلية، التشريعية أو غير التشريعية، اللازمة لكي يصبح في الإمكان القيام وفقاً للقانون الدولي، بتسليم الأشخاص المشار إليهم في المادة الثانية من هذه الاتفاقية. [1]

وجاء نص المادة الرابعة التى تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بالقيام وفقاً للإجراءات الدستورية لكل منها، **باتخاذ اية تدابير تشريعية أو غير تشريعية تكون ضرورية لكفالة عدم سريان التقادم أو أي حد آخر على الجرائم المشار إليها في المادتين الأولى والثانية من هذه الاتفاقية، سواء من حيث الملاحقة أو من حيث المعاقبة، ولكفالة إلغائه إن وجد.**

ونستتبع في إثبات اختصاص القضاء المصري بنظر هذه الجرائم. أن نذكر مبادئ التعاون الدولي في تعقب واعتقال وتسليم ومعاقبة الأشخاص المذنبين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

(قرار الجمعية العامة ٣٠٧٤ (د ـ ٢٨) المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٥٨٣ (د ـ ٢٤) المتخذ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، وقرارها ٢٧١٢ (د ـ ٢٥) المتخذ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، وقرارها ٢٨٤٠ (د ـ ٢٦) المتخذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وقرارها ٣٠٢٠ (د ـ ٢٧) المتخذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢.

وإذ تأخذ بعين الاعتبار وجود ضرورة خاصة لاتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي **بغية تأمين ملاحقة ومعاقبة الأشخاص المذنبين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.**

وقد نظرت في مشروع مبادئ التعاون الدولي في تعقب واعتقال وتسليم ومعاقبة الأشخاص المذنبين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

تعلن أن الأمم المتحدة، عملاً بالمبادئ والمقاصد المبينة في الميثاق والمتعلقة بتعزيز التعاون بين الشعوب وصيانة السلم والأمن الدوليين، تعلن المبادئ التالية للتعاون الدولي في تعقب واعتقال وتسليم ومعاقبة الأشخاص المذنبين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية:

١ - تكون جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، أيا كان المكان الذي ارتكبت فيه، موضع تحقيق، ويكون الأشخاص الذين تقوم دلائل على أنهم قد ارتكبوا الجرائم المذكورة محل تعقب وتوقيف ومحاكمة، ويعاقبون إذا وُجدوا مذنبين.

٢ - لكل دولة الحق في محاكمة مواطنيها بسبب جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

٣ - تتعاون الدول مع بعضها، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، بغية وقف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والحيلولة دون وقوعها، وتتخذ على كلا الصعيدين الداخلي والدولي التدابير اللازمة لهذا الغرض.

٤ - تؤازر الدول بعضها بعضاً في تعقب واعتقال ومحاكمة الذين يشتبه بأنهم ارتكبوا مثل هذه الجرائم، وفي معاقبتهم إذا وُجدوا مذنبين.

٥ - يقدم للمحاكمة الأشخاص الذين تقوم ضدهم دلائل على أنهم ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، ويعاقبون إذا وُجدوا مذنبين، وذلك، كقاعدة عامة، في البلدان التي ارتكبوا فيها هذه الجرائم، وفي هذا الصدد، تتعاون الدول في كل ما يتصل بتسليم هؤلاء الأشخاص.

٦ - تتعاون الدول بعضها مع بعض في جمع المعلومات والدلائل التي من شأنها أن تساعد على تقديم الأشخاص المشار إليهم في الفقرة ٥ أعلاه إلى المحاكمة، وتتبادل هذه المعلومات.

٧ - عملاً بأحكام المادة ١ من إعلان اللجوء الإقليمي الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، لا يجوز للدول منح ملجأ لأي شخص، توجد دواع جدية للظن بارتكابه جريمة ضد السلم أو جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية.

٨ - لا تتخذ الدول أية تدابير، تشريعية أو غير تشريعية، قد يكون فيها مساس بما أخذته على عاتقها من التزامات دولية فيما يتعلق بتعقب واعتقال وتسليم ومعاقبة الأشخاص المذنبين في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

٩ - تتصرف الدول، حين تتعاون بغية تعقب واعتقال وتسليم الأشخاص الذين تقوم دلائل على أنهم ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، ومعاقبتهم إذا وجدوا مذنبين، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

اتفاقيات چنيف الأربع
والقضاء الوطني المصري

صدقت مصر على اتفاقية چنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة ١٩٤٩/٨/١٢، وذلك كما ورد بالوقائع المصرية العدد ٧٩ أول أكتوبر سنة ١٩٥٢، كما صدقت مصر على اتفاقية چنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب والمؤرخة ١٩٤٩/٨/١٢ وذلك بملحق الوقائع المصرية العدد ٧٩ الصادر أول أكتوبر ١٩٥٣.

اختصاص القضاء المصري بنظر تلك الجرائم

بادئ ذي بدء ينبغي أولاً معرفة القوة التي تتمتع بها القاعدة الاتفاقية الدولية في مواجهة القاعدة التشريعية العادية، وهل تعتبر في نفس مرتبة التشريع باعتبار أن كليهما صادر من السلطة صاحبة السيادة في الدولة، أم أنه يجب اعتبار المعاهدة تحمل وزناً أكبر من التشريع الداخلي. إذ أنها تتضمن في الوقت ذاته التزام الدولة قبل الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة، باتباع القاعدة في حين أن الدولة لا يقع عليها أي التزام دولي بالأخذ بالقاعدة التشريعية، إلا أن هذا الاعتبار لا يمكن الاستناد إليه في المجال الداخلي لتفضيل القاعدة التي تقضي بها المعاهدة على القاعدة التشريعية.

فمسئولية الدولة في المجال الدولي شيء، وقيام القضاء الداخلي بتطبيق المعاهدة شيء آخر.

فالقاضي الوطني لايطبق المعاهدة تاسيساً على أن دولته قد التزمت دولياً بتطبيقها، **بل يطبقها باعتبارها جزءاً من قوانين الدولة الداخلية** إذا ما تم استيفاؤها للشروط اللازمة لنفاذها داخل الإقليم.

وقد أكد الدستور المصري هذا المعنى فنص في الفقرة الأولى من المادة (١٥١) علي «أن : **رئيس الجمهورية يبرم المعاهدة ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة».**

ولما كانت مصر قد قامت بالتصديق على تلك الاتفاقيات ونشرت في الوقائع المصرية في الأعداد والتواريخ المذكورة تكون هذه الاتفاقيات جزءاً من قوانين الدولة الداخلية، ويكون على القاضي الوطني تطبيقها مثلها مثل بقية القوانين المصرية.

إن تحديد سريان القانون الدولي الجنائي من حيث المكان إنما يعبر عن أن التشريع الجنائي أحد مظاهر سيادة الدولة لما ينطوي عليه من تنظيم حق العقاب الاجتماعي الذي تتولاه الدولة، ويحكم ما يقع على إقليم الدولة من جرائم أياً كانت جنسية مرتكبها.

إضافة إلى ذلك الاعتبار الوطني يتواجد الاعتبار الدولي ويتمثل ذلك في رغبة المجتمع الدولي في معاقبة مرتكبي طائفة من الجرائم يقع ضررها على المجتمع الدولي. إذ أن الجرائم الدولية لا يقتصر ضررها على دولة واحدة ولهذا يختص التشريع الداخلي لكل دولة بعقاب المجرم.

وعند ثبوت مسئولية مرتكب الجريمة سواء أكانت داخلية أو دولية فإن العقاب يوقع على مرتكب الجريمة الداخلية بمعرفة المحاكم الوطنية والتي تطبق في هذه الحالة القانون الداخلي وتستند إليه في أحكامها، بينما يوقع العقاب على مرتكب الجريمة الدولية طبقاً لما هو منصوص عليه في القانون الدولي الجنائي، ونظراً لعدم وجود قضاء دولي جنائي يتولى المحاكمة عن تلك الجرائم جعل الاختصاص بالمحاكمة للمحاكم الداخلية في كل دولة.

وسواء أكانت الجريمة داخلية أو دولية فإنهما يتفقان في استلزامهما ركناً معنوياً لانعقاد مسئولية الجاني، وإن اختلفت بعض أحكام هذه المسئولية، ففي الجريمة الدولية يقبل الدفع بالجهل بالقانون المؤثم للفعل، حيث إنه بالنظر إلى الموضوع غير المباشر لكل من الجريمة الداخلية عدواناً مباشراً على الأفراد أو الدولة الوطنية **فإن الجريمة الدولية تمثل عدواناً مباشراً على المجتمع الدولي كله. لذا تسمى الجريمة الدولية بجريمة الإخلال بقانون الشعوب.** لكونها تصيب ركيزة أساسية لكيان المجتمع الدولي أي لوجوب التعايش الامن بين الشعوب أو لدعامة معززة بهذه الركيزة، وتتفق الجريمة الأخيرة مع الجريمة الداخلية في كونها منافية لأعماق الضمير البشري في نظر الشعوب الممثلة في دولتها.

والسلوك الإجرامي يتحقق في الجريمة الدولية بتوجه النشاط البشري الفردي أو الجماعي الإرادي إلى ارتكاب هذه الجريمة كما في حالة قيام دولة باستخدام القوة لتحقيق نتيجة يحظر القانون حدوثها، وتعد جريمة حرب العدوان أوضح الأمثلة في هذا الشأن، كما في استخدام القوة المسلحة لدولة ما ضد سيادة دولة أخري أو سلامة أراضيها أو استقلالها السياسي، وهذا النشاط الإيجابي يكون جريمة ضد السلام طبقاً لتعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة للعدوان، ويمثل ايضاً سوء معاملة أسرى الحرب أو تعذيبهم أو قتلهم سلوكاً إجرامياً إيجابياً كذلك يمثل الامتناع عن تقديم الطعام للأسير أو عدم تقديم الأدوية أو المعونة الطبية سلوكاً إجرامياً سلبياً وكلاهما معاقباً عليه.

يتضح كما قدمنا أن المتهمين الوارد ذكرهم قد أتوا من السلوك الإجرامي الإرادي ما يمثل جرائم يعاقب عليها في قانون العقوبات المصري، وحيث إن هذه الجرائم قد ارتكبت داخل نطاق الإقليم المصري بنظرها إذ أنه تعبيراً عن سيادة الدولة على إقليمها، وكما قدمنا ومما هو ثابت من ارتكاب المتهمين لجرائم ضد الأفراد العسكريين المصريين الذين وقعوا في الأسر فضلاً عن ارتكاب الجرائم ضد المدنيين العزل.

وإذا كانت هذه الأفعال الإجرامية ليست في إطار العمليات الحربية وبلا ضرورة ملحة فإنها تمثل النموذج الإجرامي المعاقب عليه في جرائم القتل والجرح والضرب والحريق العمد والقبض على الناس دون وجه حق، وحبسهم والتخريب والإتلاف والسرقة والتمثيل بالجثث، وقد ساند هذا السلوك الإجرامي القصد الجنائي العام.

وهو الأمر الذي ينعقد معه الاختصاص للمحاكم الوطنية، ومن ثم ينعقد معه الاختصاص للنيابة العامة في مصر بمباشرة الدعوى الجنائية وتحقيقها.

غير أنه نود أن ننبه أن **محاكمة المتهمين كأفراد على ما هو منسوب إليهم من اتهامات لقيامهم بارتكاب العديد من الجرائم، ومن ثم قيام المسئولية الجنائية في حق كل منهم لا ينفي قيام المسئولية لدولة إسرائيل باعتبارها مسئولة أيضاً عما يقوم به أفرادها العسكريون من أفعال مجرمة.** إذ تنص المادة ١٢ من اتفاقية جنيف الثالثة في شأن معاملة أسرى الحرب علي أن يعتبر أسرى الحرب تحت سلطة العدو، لا تحت سلطة الأفراد أو الوحدات العسكرية التي أسرتهم. وفيما عدا المسئوليات الفردية التي قد توجد فإن الدولة الحاجزة تعتبر مسئولة عن كيفية معاملتهم.

ونؤكد على المادة السابقة من حيث إنها تدلل على قيام مسئوليات فردية وهو الأمر الذي يجعل الاختصاص بمحاكمة الأفراد الذين تقوم المسئولية في شأنهم للقضاء الوطني من جهة أخرى يؤكد على مسئولية الدولة الحاجزة للأسرى بغض النظر عن إمكانية قيام مسئولية فردية.

السيد الأستـــاذ المستشار النائب العام

بعد كل ماورد ذكره من وقائع تثبت ارتكاب المبلغ ضدهم للجرائم المذكورة والتى أدت الى قتل العديد من المصريين الأبرياء ، وقد تمت تلك الجرائم على الأراضى المصرية ، وكذلك ماقدمناه من اسانيد قانونية متعددة تؤكد انتهاك هؤلاء المجرمين، وخرقهم للقوانين الدولية والقوانين المصرية وذلك طبقا لنصوص المواد ١٣٠ من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن أسرى الحرب وكذلك نصوص المواد ٢٣٠ حتى ٢٣٦ من قانون العقوبات المصري .

لذا

نلتمس من سيادتكم التحقيق فى تلك الوقائع وتقديم هؤلاء المجرمين لمحاكمتهم امام القضاء الوطنى المصرى ،والمطالبة بتوقيع اقصى عقوبة عليهم

وحيث إن ، ومن باب الاحتياط ، الحكم قد يصدر ضدهم غيابيا ، فانه وطبقا لاتفاقيات جنيف الأربع يتم إبلاغ سفارات جميع الدول التى صدقت على هذه الاتفاقيات وذلك للقبض على اي منهم والتحفظ عليه وتسليمه الى السلطات المصرية، كما انه يتم إبلاغ جهة البوليس الدولى (الانتربول) لملاحقتهم والقبض عليهم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام والتحية

مقدمه لسيادتكم

امير سالم

المحامي

شهادات الأسرى المصريين
عما تعرضوا له من تعذيب وحشى
على أيدى القادة الإسرائيليين

نظمونا فى طوابير وقالوا اجروا مسافة واى اسير يتأخر يضربوه بالنار ....»

....

«جعلوا دبابة تسير من أمامنا وأخرى من خلفنا ثم أمروا قائديها بأن تسير فوق بعض الأسرى المصريين أحياء ....»

....

«طلب الأسير المصرى ماء.. فقال له الجندى الإسرائيلى إطلع فوق.. ولما طلع ضربه الجندى الإسرائيلى بالرشاش فى بطنه وتناثر دمه علينا..»

شهادات الأسرى المصريين
عما تعرضوا له من تعذيب فى الأسر
على يد القادة الإسرائيليين

١ - وجدى عبد الوهاب مصطفى (مجنى عليه) (شاهد)

كنت أثناء حرب ١٩٦٧ فى سيناء وبعد ضرب إسرائيل لمطار العريش والقوات المصرية الموجودة هناك ضللنا الطريق فى الجبل بدون أكل أو شرب، وعندما وصلنا للطريق العمومى وجدنا الإسرائيليين فأخذونا، وقد عاملونا معاملة قاسية وكانوا يضربونا بالرصاص مثل العصافير.

كان بعض الأسرى يرصون فى صفوف ثم تمر فوقهم الدبابات منتهى الانتهاك لآدمية الإنسان. وكانوا يأخذون بعض الأسرى ويأمروهم بالسير فى مناطق بها متفجرات، والذين أخذوهم لم يرجعوا مرة ثانية . كانوا يضربون الأسرى بالرصاص وهم لايحملون سلاح.

وأخذونا إلى معتقل عتليت فى « عربيات » كل واحدة يضعون فيها أكثر من ثلاثمائة أسير وهى لا تسع إلا خمسين فردًا فقط. وكان على الباب الخلفى لكل عربة عسكرى يقوم بضرب الأسرى، وداخل المعتقل عاملونا بقسوة حيث لا يوجد «أكل أو شرب» كاف.

٢ - محمد عبد الوهاب (مجنى عليه) (شاهد)

كنت عسكرى فى اللواء ١١٢ مشاه، تم الهجوم علىّ فى منطقة بئر العبد، وأسرت فى منطقة القنطرة شرق لأننى بعد قرار الانسحاب إلى الخلف تخلفت وتهت فى الصحراء لمدة ١٣ يومًا، وقد قتل الإسرائيليون كل المصابين الذين كانوا معى، ثم قاموا بترحيلنا إلى بئر سبع وتركونا بدون «طعام وشراب» فترة، ثم أخذونا إلى معسكر عتليت فى منطقة حيفا وكان عدد الأسرى حوالى خمسة آلاف عسكرى وصف ضابط، واعتدى علينا الجيش الإسرائيلى بالضرب وعاملنا بصورة غير آدمية وكانوا يعطوننا « رغيف عيش وبصلة » لكل ثمانية أفراد فى الوجبة، قد شاهدت فى منطقة العريش كيف أمر القادة الإسرائيليون جنودهم بأن تمر الدبابات فوق الأسرى المصريين أحياء.

٣ - حسن محارب فرج (مجنى عليه) ، (شاهد)

استدعيت للخدمة الاحتياطى ويوم ١٩٦٧/٦/٦ كنت أمام محطة الأبطال العسكرية بالعريش، وتم ضرب الموقع والبنزينة أمام سينما الأبطال، ثم جاءت القوات الإسرائيلية وأخذتنا من الخنادق وقد تجمعنا فى مطار العريش، ثم رحلونا فى صباح اليوم الثانى إلى إسرائيل، وقد

ركبتنا القوات الإسرائيلية فى عربات سيئة وضعوا فى كل واحدة حوالى تسعين أسيراً وكنا مقيدين، نزلنا بئر سبع ثم ركبنا قطار بضاعة سيىء جدا لا يصلح لنقل الحيوانات حتى وصلنا لمعسكر عتليت، وكنا عرايا وقد تعرضنا للضرب والإهانة. وضعونا فى عنابر كل مائة وخمسين أسير فى عنبر واحد، وكنا ننام على الأرض، وتعرضنا أيضا للسلب والنهب حيث كان الجنود الإسرائيليون يأخذون الخواتم والساعات منا، ومن ضمن تعذيب الإسرائيليين لنا أنهم كانوا يتعلمون فينا التنشين، وقد قتل منا الكثير ولم تتحسن معاملة الإسرائيليين لنا إلا بعد وصول الصليب الأحمر حيث تم تسجيل أسمائنا كأسرى حرب حيث صرفت لنا بطاطين للنوم وخفضوا عدد الأفراد فى العنبر إلى حوالى ٨٠ أسيرًا، وبقينا فى الأسر حوالى تسعة شهور ونصف.

٤ – محمد عبد العال عبد السلام

كنت جندى احتياطى أثناء الحرب ضمن طقم المطبخ فى موقع عسكرى قرب العريش، وأثناء الحرب لم نكن مسلحين. ورأيت يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ طائرات ودبابات ومدافع تحاصرنا من كل جهة، وقبل بداية «الضرب» ذهبنا لنحضر ماء للموقع من العريش، ووصلنا إلى محطة الأبطال وحدث الضرب من كل اتجاه. فوجدنا مزلقان قطار مقفول بالقرب من المحطة وبجواره أربعة مصريين قتلوا، زحفنا حتى دخلنا جنينة كبيرة، وقد صعدنا فوق الشجر حتى لا يرانا الإسرائيليون الذين أطلقوا النار على الجنينة التى كانت تحتوى على مخزن فاشتعلت النيران فى الجنينة، جرينا حتى دخلنا سينما أمام محطة الأبطال، وكانت الكراسى

تحرق أمامنا من شدة إطلاق الرصاص، ثم رموا علينا بودرة حارقة فلم أحس بيدى، استخدم الإسرائيليون حربًا كيماوية رغم استيلائهم على سيناء بدون حرب، كان معى كمامة لكن لم أتعلم طريقة استعمالها. لماذا كل هذا الضرب! لقد قتل حوالى ثمانين ألف مصرى بدون معركة.

عندما أردت الخروج من السينما خرجت من شباك، وجدت عدد كبير من المصريين بدون «أكل ولا شرب» وبدون أسلحة فى خندق، بقيت معهم حتى أذان المغرب ثم تركتهم لأرجع إلى العريش. صعدت على جبل فوجدت جنديًا مصريًا اسمه محروس مصاب حيث ضرب باثنتى عشرة طلقة فى كتفه، وكان ينزف وقد رآنى الإسرائيليون فجاءت عربتان مصفحتان مصريتان لما اقتربوا منا قالوا لنا «سلم نفسك يا مصرى لا تخاف يامصرى»، ثم اتى ثلاثة أفراد واخذوننا وقد ربطوا أيدينا من الخلف وأخذوا منى الساعة والفلوس وأخذونى لخندق فيه حوالى ١٥٠٠ أسير، وضربونى أثناء ذلك وعندما سال أحد الأسرى الجندى الإسرائيلى عن «المية » قال له اطلع فوق ولما طلع المصرى ضربه الجندى بالرشاش فى بطنه وتناثر دمه علينا.

ثم نظمونا فى طوابير، وقالوا أجروا مسافة واى اسير يتأخر يضربوه بالرصاص وأخذوننا فى مكان «وجابوا دبابات وقالوا لنا: فيكم فدائيون، وأى فدائى منكم يرفع إيده وعندما لم يرفع أحد يده جعلوا دبابة تسير من أمامنا واخرى من خلفنا ثم امروا قائديها بان تسير فوق بعض الأسرى المصريين أحياء ومات بعضنا» وأخذوننا بعد ذلك لمطار العريش واتوا بعربيات وادخلوننا فيها وكل واحد جالس يضع يده خلفه ورأسه

بين رجليه، ويحرس على كل عربة بعض العساكر الإسرائيليين وأى واحد يتحرك يضربه الحرس، وهم عملوا ذلك حتى لا نرى الطريق ثم أنزلونا ومشينا وأثناء ذلك كان يضربوننا ومات بعض الأسرى حتى وصلنا «بئر سبع ولم نأكل ولم نشرب طول هذه الفترة».

فى بئر سبع وجدنا مجموعات من الأهالى اليهود حول الموقع يشدوننا ويضربوننا ويشتموننا، ثم نزل الأسرى فى مكان به شوك، وقد كنا شبه عرايا بسبب الحر الشديد حيث خلعنا الملابس وكانت أرجلنا تجرح وتنزف دم، ثم وضعوا بودرة على أجسادنا وأعطوا كل واحد جردل لقضاء الحاجة. وأعطوا لكل واحد غطاء زمزمية ملئ بالماء.

ثم ركبنا قطار بضاعة سيء جدا فى الليل وقد «شفنا الويل فى هذا القطار» حيث وضعوا فى كل عربة حوالى مائتين أسير وأغلقوا الأبواب، ولم يكن هناك أى تهوية فى العربة وكان الجو حار جدًا. وعندما وصلنا كانت المحصلة ١٥٠ أسير ماتوا فى كل عربة بسبب عدم التهوية «وكتمت النفس»، ونزلونا وقالوا لنا من يستطيع أن يمشى يبدأ فى المشى، وكان الجنود يسيرون خلفنا وأى واحد يتأخر يضربه الجنود «بدبشك البندقية».

أما الجرحى فركبوهم فى «عربة» زبالة كانت رائحتها كريهة حتى وصلنا معتقل عتليت، وكانوا يرشون الأرض بالمياه ونحن نطالبهم بأن نشرب ولم يعطونا، ثم وضعوننا فى عنابر بدون أكل وبدون شرب «فوق بعض» وكانوا يعطون كل ثمانية أفراد رغيف واحد للأكل ،ولم تتحسن الحالة إلا عندما تم تسجيلنا فى الصليب الأحمر كأسرى. حيث تحسنت المعاملة نسبيا.أما حالة العنبر فكانت سيئة جدًا حيث كان ملئ بالحشرات

المختلفة . كثيرون ضُربوا وماتوا فى القطار من بين كل ٢٠٠ أسير وصل إلى معتقل عتليت حوالى ٥٠ أسيرًا، وأى واحد قبل مجىء الصليب الأحمر يفتح فمه يضربوه. لقد تعرض كل الأسرى المصريين لهذه الانتهاكات اللاإنسانية ولحقوق الإنسان من الجنود الإسرائيليين.

لقد استمرينا فى الأسر لمدة تسعة شهور وأثناء هذه الفترة وبعد تسجيل أسمائنا فى الصليب الأحمر كنا نقوم بمظاهرات واحتفلنا بيوم ٢٧ رجب بأن استبقينا قطع التفاح التى كان يعطوها لنا لهذا اليوم .

وفى إحدى المرات حصل ضرب رصاص كالعادة بالليل ونحن داخل العنبر وقتل خمسة أسرى، فخرجنا من العنابر وجمعنا طوب ورميناه عليهم، فبدءوا يطلقون الرصاص علينا، وجاء رابين الذى كان مسئولاً عن الأسرى المصريين وأمر قائد المعسكر بتصويرنا حتى يقول للصليب الأحمر أنه قتل المصريين عندما أحدثوا شغب، ولم يكتف بذلك بل أخذونا فى أرض خالية وجعل الجنود الإسرائيليين يخلطوا متعلقات الأسرى حتى يتشاجر الأسرى معا ويصورهم ويضلل الرأى العالمى بأن الأسرى المصريين مثيرون للشغب، وكان أى أسير يذهب لعنبر ثانٍ يُضرب بالرصاص، ومنعوا عنا المياه حتى اضطررنا إلى «مص الزلط» وأثناء فترة المعسكر كانوا يأخذون بعض الأسرى الشباب إلى الجبل ثم يقتلوهم ومن كانوا يأخذونه لا يرجع ثانٍ.

المعاملة قبل الصليب الأحمر كانت سيئة جدًا وأى واحد يتكلم يضربوه بالرصاص لكن تحسنت بعد الصليب الأحمر ثم بدءوا يقننوا القتل.

٥ - أحمد إبراهيم العياد

كنت قائد سيارة في الكتيبة ٦٠٧ في منطقة محطة الأبطال وأسرت ثاني يوم للمعركة وأثناء الضرب رأينا الطائرات الإسرائيلية تضرب في المواقع المصرية، وهي تحمل العلم العراقي. وأرسلت إليّ اشارة ببداية الضرب لكن لم نكن مسلحين وكان معنا فقط بنادق آلية للحراسة.

ثم جاء الطيران الإسرائيلي فوق منا، وكانت الطائرات تنزل الخنادق لتقتل الجنود المصريين وقد طوقنا الإسرائيليون وأخذونا إلى الشيخ زايد، ووضعوننا في معسكر تجمعي لمدة ١٣ ساعة وخلال هذه الفترة كانوا يقتلون الجرحى والمصابين وكنت مصابًا في يدي، وأخفيت الإصابة حتى لا يقتلوني، ثم أخذونا إلى ميدان ناصر في رفح سيناء وكانوا يأخذون بعض الأسرى ويضربوهم بالرصاص ويضربون الآخرين بالأيدي وبدبشك البندقية، ومن بقي حياً من الأسرى أخذوه في قطار بطريقة لا إنسانية، وعاملوننا معاملة لا يعامل بها الحيوانات. وضعونا فوق بعضنا البعض، وأغلقوا الأبواب ولم يكن هناك هواء، وقد أخذوا منا الساعات والخواتم والنقود حتى وصلنا الى معسكر عتليت، وهو عبارة عن بركسات يحتوي كل منها على ٥٥٠٠ أسير عسكري وضعونا في خمسة عنابر. وكان العساكر الإسرائيليون في المعتقل يهود من سوريا ودول أخرى. لكن كان السوريون يعاملوننا بطريقة أكثر سماحة. أما جيش النحال الذي يضم شباب لا يزيد عمره عن ١٧ عامًا كان يعاملنا معاملة سيئة.

وكان أى واحد «يهرش أو يهمس» فى المعسكر يفتحوا عليه الرصاص وكان الرصاص ينفذ من الخشب ويقتل الأسرى.

و نريد الوضوء للصلاة وأى أسير يخرج يده من الشباك يضربوه بالرصاص وكان الضرب عشوائيا.

وكانت تصدر جريدة خاصة بالمعسكر فيها المعلومات التى يريدون توصيلها للأسرى هذا بخلاف الإذاعة الداخلية للمعتقل. وكانت الجريدة مكتوبة بالعربية توزع لرؤساء العنابر.

وكانت المعاملة قبل الصليب الأحمر سيئة جدا حيث اعتبرونا مثل فئران التجارب، وكنا ننام على الأرض إلى أن حصلنا على بعض الكراتين الفارغة وكنا ننام عليها، لكن بعد تسجيلنا لدى الصليب الأحمر أرسلت لنا العديد من الهيئات فى مصر هدايا، وكانت تمر على لجنة إسرائيلية مصرية لفرز الأشياء الضارة ومع ذلك استمر ضرب الرصاص علينا، وكنت لا أنام من كثرة ضرب الرصاص، ولا أعرف كيف يوجد جيش بهذه الوحشية وليس عنده أى أخلاق إنسانية.

ولم يقتصر ضرب الأسرى على العسكريين فقط بل ضربوا المدنيين أيضا ومن ذكرياتى فى الأسر انه أثناء أحد الأيام اذاعوا خبر تنحى عبد الناصر لزكريا محى الدين فعملنا مظاهرة وضربناهم بالطوب، فخرج العساكر الإسرائيليون خارج الأسلاك وفتحوا النار علينا وقد قتل كثير من الأسرى أثناء ذلك، وكان من الممكن أن يصل عدد القتلى فى اليوم الواحد

إلى ١٥ أسيرًا، وبقيت فى الأسر حتى حدث تبادل للأسرى، وقد نزلنا بالأوتوبيس على طريق العريش ثم رفح وعبرنا قناة السويس ثم قابلتنا القوات المصرية.

٦ - سرور محمدى إبراهيم

كنت مرشح احتياطى وأسرت يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ وأخذونى الإسرائيليون إلى مطار المليس، وأثناء سيرى رأيت مناظر بشعة فكان عدد كبير من المصريين مقتولين بطريقة وحشية، وكثير من العربات محترقة بمن فيها.

وفى مطار المليس كان أحد الجنود الإسرائيليين يأخذ بعض الأسرى عددهم عشرة تقريباً ويطلق عليهم النار، وتكرر ذلك أربع مرات وهم يأخذون أسرى ويطلقون عليهم الرصاص فيموتون، ثم أركبوننا فى عربات مكدسة وقد أخذ الحرس الإسرائيليون منا كل حاجة وأنزلوننا فى بئر سبع وبقينا ١١ يومًا على أرض مزروعة شوك ومشينا عليها ومن كان يشتكى يضربوه وقد جرحنا الشوك.

ثم جاء الصليب الأحمر وأخذوننا إلى عتليت وفى يوم ٢٧ رجب دخلت الدبابات علينا المعسكر وضربتنا وقتلت كثير من الأسرى .

وداخل المعسكر لم توجد دورات مياه بل حفر نقضى فيها حاجتنا وكنا ننام على بلاط أسفلت وكان الأكل لا يكفى حيث كان يوزع الرغيف

على ثمانية أفراد لكن تحسنت المعاملة عندما جاء الصليب الأحمر بعد أحداث ٢٧ رجب، وطلبنا منهم أن يمنعوهم من ضرب الرصاص علينا وأن «يحسنوا المعاملة».

٧ - مسعد صبحى عبد الجواد

موظف فى مديرية الشباب والرياضة ومقيم فى طنطا.

كنت أثناء حرب ٦٧ موظفًا بالقوات المسلحة، ويوم الحرب كنت فى محطة الأبطال بالعريش، وعندما علمنا بوقوع الحرب وأن مطار العريش قد تعرض لقصف الطيران الإسرائيلى أمرنا قائد الورشة أن نتخلص من المعدات التى معنا حتى لا يستفيد بها العدو، وقد قاومنا فى البداية مقاومة شعبية لكن بعد ثلاثة أيام دخل الإسرائيليون العريش واحتلوها فاضطررنا للانسحاب، وسرنا فى الجبل مسافة سبعة كيلوا متر إلى أن وصلنا إلى آبار المسمى، فوجدنا عائلات مصرية وفلسطينية مدنية بقينا معهم لمدة اثنى عشر يومًا لكن بعد فترة جاء الطيران الإسرائيلى ليصور المناطق التى احتلها وقام شويش بضرب دفعة ذخيرة فى الطيار فنهره مقدم وعميد كانوا معنا.

بعدها بنصف ساعة آتى سرب طيران إسرائيلى يضرب الآبار فدفنت نفسى فى الرمال حتى ترك الطيران الإسرائيلى المنطقة، وعندما خرجت من الرمال وجدت عددًا كبيرًا من المصريين قتلى وجرحى حوالى ٤٠ مصريًا. ثم اتفقت أنا وأربعة أشخاص معى أن نعود لمصر عن طريق الاتجاه إلى القنطرة لكن وجدنا أنفسنا فى العريش . استضافنا رجل فى بيته، وكان

حظر التجول مفروض طول اليوم ماعدا الفترة من الساعة ٩ -١٢ صباحا. وكان الاتحاد الاشتراكى يصرف كشوف للمرتبات، لكن الإسرائيليين ضربوا المدنيين فى محطة الأبطال، وفتحوا البنك المصرى فى العريش وأخذوا العملة المصرية وقالوا إن عملة التداول هى العملة الإسرائيلية وأنه يجب على الشباب أن يرجع لمصر. فاخذنا سيارة بسائق فلسطينى للرجوع لمصر عن طريق الأردن لأنهم أغلقوا طريق القنطرة أمام العائدين لمصر، وقد قمنا بحرق البطاقات الشخصية وما يثبت اننا ضمن القوات المسلحة. ووصلنا غزة ثم بئر سبع والخليل لكن تم القبض علينا عند أريحا واخذوننا إلى الحاكم العسكرى وقلت له إننا طلاب سوف نذهب لمصر عبر الأردن للتعليم فيها، لكن اعتقدوا اننا فدائيون لذلك أخذوننا لمعتقل اريحا وبدءوا يضربوننا، ووضعوا الرشاش فى ظهورنا وأخذونا لمنطقة عسكرية، وقد عاملونا معاملة سيئة جدا فى معتقل أريحا. كانوا يهينوننا ويضربوننا، وكان لابد أن ننفذ تعليماتهم وكان المعتقل يضم حوالى ثلاثة آلاف أسير، وكنا ننام على الأرض وكنت أسمع صوت كلاب مسعورة تقطع فى أجساد بشر وبعد فترة سمعت أنهم يقتلون كل يوم أسرى مصريين، وكان الأكل وجبة واحدة فى اليوم عبارة عن رغيف وقطعة جبنة صغيرة.

وبقيت فى الأسر حتى ثلاثة شهور وكان معسكر اريحا يضم عسكريين، وكانوا يعاملونا معاملة بشعة وسيئة جدا فمثلا كان الإسرائيليون يضربون بعض الأسرى بالسنكى وبدبشك البندقية فى الذراع والرجلين وكانوا يعطون لكل أسير كوب ماء صغير طوال اليوم.

بعد الإفراج عنا أخذنا سيارة إلى جسر الملك حسين مررنا من البوابة الإسرائيلية وقلنا للعساكر الاردنيين نحن مصريون أسرنا وتم الإفراج عنا وراجعين مصر وأخذوا بيانات الاسم والسن منا .

٨ - حسنى عبد الهادى جمال

كنت جنديًا احتياطيًا فى السجن الحربى وطلبت قبل الحرب للذهاب إلى سيناء، ولم أكن قد تدربت على استخدام السلاح بالرغم من أننى قد تسلمت بندقية آلية وقناصة، وبعد الضرب قد ضرب موقعنا فمشيت فى الصحراء حوالى عشرة أيام ثم رجعنا لنفس المنطقة، ولم يكن معنا أكل أو شرب، وانتظرنا فى منطقة عالية فرأينا دبابات إسرائيلية ترفع أعلام مصرية وعراقية قادمة إلينا. ثم أطلقت علينا النار وأخذونا حيث ربطوا كل عشرين أسيرًا فى حبل واحد ومشينا فترة وأثناء سيرنا كنت أرى عظام مصريين نمشى عليها. كانت المعاملة فى المعتقل سيئة جدا حيث كان الرغيف يقسم على ٦ أسرى.

٩ - سعد السيد محمد

كنت ضمن القوات فى اليمن ثم رجعت مصر ولم نتدرب على السلاح، وكنت فى المنطقة «التبه» بين العريش والمطار وقد رأى زميل لنا عربات إسرائيلية مصفحة، فاطلق النار عليها وبعد عشر دقائق رجعت القوات الإسرائيلية وحاصرتنا من جميع النواحى، فاخذونا إلى مطار العريش، حيث تم تجميع الأسرى وبقينا يومين فى مطار العريش، ثم اركبونا فى عربات تسع الواحدة فيها لحوالى أربعين أسيرًا، كانوا يضعون فيها مائة

أسير، وقد حاولت الانتحار ثلاث مرات من قلة الأكل ومن التعذيب الشديد. أجلسونا داخل العربية بأن نضع أيدنا خلف ظهورنا ورأسنا بين أرجلنا وأى أسير كان يتحرك يضربه الإسرائيليون بالرصاص. وقد أخذوا بعض الأسرى من أصحاب الأجسام القوية ونظموهم فى صف واحد ثم أمروا عربة مصفحة بالسير عليهم وقتلوهم.

لقد مات حوالى ٧٥٪ من الأسرى قبل مجئ الصليب الأحمر، بعد رحلة العربة أنزلوننا فى منطقة فيها شوك وأمرونا بالجرى وأى واحد يتخلف يطلق عليه النار، وكانت أرجلنا تنزف دم وكان المدنيون اليهود يضحكون علينا. ثم بعد ذلك أخذونا فى قطار بشع ووضعوا فى كل عربة منه حوالى ٢٠٠ أسير رغم أنه لا يتحمل إلا أربعين أسيرًا وعندما أغلقوا الأبواب كان السقف ينزل ماءً من كثرة العرق واستمرت رحلة القطار حوالى ثلاث عشرة ساعة حتى وصلنا معتقل جرادة.

واستمر هذا العنف داخل المعسكر. وكانوا يقسمون الرغيف على ستة أفراد ويعطون معه ورقة كرنب. أما الماء فكانت عبارة عن كوب صغير فى اليوم، وتحسنت المعاملة بعدما جاء الصليب الأحمر وأتذكر أن بعض الجنود الإسرائيليين الذين كانوا فى الأبراج ضحكوا على بعض الأسرى بأن ينادوا عليهم حتى يصلوا إلى السلك الحاجز ويطلقوا النار عليهم ويصوروهم ويدعون أنهم حاولوا الهروب.

١٠- مصطفى عبد الرازق صواف

كنت ضابط احتياطى مشاه فى اليمن ثم استدعيت إلى مصر بعد المناوشات مع إسرائيل وذهبنا إلى الحسنة فى سيناء ضمن اللواء ١١٨ مشاه، وبمجرد وصولنا للموقع بدأنا فى حفر الخنادق وفوجئنا يوم ٥ يونيه بالطيران الإسرائيلى يضرب الطائرات المصرية على الأرض، وصدرت الأوامر بالانسحاب فبدأنا ننسحب وتركنا العربات والمعدات التى كانت معنا لأنها تعتبر هدف للطيران الإسرائيلى، لكن ركز هذا الطيران على الأفراد لذا كنا نتفادى المرور بالقرب من الطرق المرصوفة، وأثناء الانسحاب اكتشفنا عملية إبادة جماعية حيث وجدنا عدد كبير من جثث المصريين على الطرق. وقد اضطررنا أن نختبئ بين الجثث حيث كان يضرب الجنود العزل والمدنيين رغم حسمه للمعركة منذ الساعات الأولى، وكنا نعانى من قلة شديدة للمياه، وقد اضطر عسكرى مصرى بضرب جمل بالرصاص ليشرب. وعندما وجدنا آبار مياه كانت مالحة، واستخدمنا الخوذ للشرب رغم أنها غير نظيفة ومليئة بالعرق، وكان الإسرائيليون يعملون كمائن حتى يصطادوا أكبر عدد ممكن من المصريين برغم أن الجنود المصريين كانوا عزل ومنهكين وغير قادرين على الدخول فى معارك منتهكين للاتفاقيات الدولية.

وفى يوم ١١ يونيه حلق الطيران الإسرائيلى فوق منا وكانوا ينادون «سلم نفسك لجيش الدفاع الإسرائيلى» ثم أعطونا تعليمات بان نرتمى

بوجـــوهنا على الأرض وأن نضع أيدينا خلف رءوسنا. ومن ضـــمن الانتهـاكات الإسـرائيلية أن زميل لـى أسمـه أحمد داغل كان فى جيبه مصحف شريف، أخذه عسكرى إسرائيلى وضرب المصحف برجله، ثم أتى ضابط إسرائيلى وأرجعه إلى المصرى لكن جاء العسكرى وضربه مرة ثانية فقلت له «إنه له رب وسوف يأخذ قصاصه منه».

أخذونا إلى طريق مرصوف ورأينا بجواره مناظر لا يمكن أن تنسى من بشاعتها، ثم أوقفوننا حوالى نصف ساعة رافعين أيدينا إلى أعلى، وأثناء وقوفى وجدت نفسى واقف فوق عقيد حيث إن الجيش الإسرائيلى قتل عدد كبير من المصريين بأن جعل الدبابات تمر فوق منهم وهم أحياء. كانت عملية إبادة جماعية بالدبابات راح ضحيتها ٣٠٠ أسير مصرى وقد سوتهم الدبابات ودفنتهم فى الرمال ولم تظهر منهم إلا الإسبليت.

وقد حكى لى ملازم عن أنه نجا بأعجوبة من مجزرة أخرى حيث جمع الإسرائيليون مائتين مصرى وأركبوهم فى عربات جيب وقالوا لهم سنوصلكم إلى القناة ونتركـكم لكن عندما بدءوا فى النزول من العربات أطلق العساكر النار عليهم، وأنه ارتمى بين الجثث حتى ينجو من القتل وقد حكى لى كثير من الأسرى فى معسكر عتليت عن عملية الإبادة بالدبابات أخذونا إلى مطار المليس ولم يكن معنا ماء فسألناهم فأتوا بكوب لا يكفى إلا ثلاثة أفراد وأعطوه لنا ليشرب منه مائة أسير، وكان يأتى العسكرى الإسرائيلى ويضرب رصاص على بعض الأفراد حوالى ثمانية أسرى فى كل مرة.

وأخذونا بعد ذلك فى عربات سيئة جدًا لهذا المطار وعندما نزلنا كانوا يضربونا بالأرجل وأصيب ٧٥٪ من الأسرى المصريين. لأنهم عاملوننا كحيوانات ولا توجد أدنى آدمية لتعاملهم معنا وبقينا فى مطار المليس يوم وليلة، ثم اخذوننا فى أتوبيسات إلى بئر سبع، وبقينا فيها يومين، مات خلالهما أربعون أسيرًا مصريًا ثم أخذوننا إلى معتقل عتليت.

وكان المدنيون يهينون الأسرى، وكانت الفترة قبل أن نسجل لدى الصليب الأحمر صعبة جدا أى واحد يتحرك أو يتكلم يقتلوه فى نفس الوقت .

أما المعاملة فى معتقل عتليت كانت سيئة، فمن ناحية الأكل كانوا يعطوننا ما يكفى للعيش فقط، يعطون رغيف لكل أربعة عشر أسير وبصلاية وطماطماية. وكانت المياه على الكاد وكنا ننام على الأرض، ثم أعطوننا بطاطين ملطخة بالدماء ورائحتها سيئة كذلك كانت دورات المياه عبارة عن حفر فى الرمال، ومن غرائب هذا المعتقل أنهم أعطوا لكل أربعة عشر أسيرًا موس حلاقة واحد، وكان هدفهم أن نتشاجر مع بعض ويصوروننا ليدعون أن الأسرى المصريين يثيرون شغب.

وكذلك كانوا يستجوبون الأسرى بأن يأتى ضابط ويأخذ بعض الأسرى ويسألهم عن كل شىء فيه فتعرض لنا عسكرى إسرائيلى وعندما نهرنا أتت المدفعية الإسرائيلية، وكذلك تعرض الأسرى المصريون للضرب والتعذيب أثناء التحقيقات واستخدموا الكلاب البوليسية للضغط على الأسرى للحصول على اعترافات، وقد سألتنى المخابرات الإسرائيلية عن مخازن الذخيرة والأسلحة .

وقد استولى الجنود الإسرائيليون على الهدايا التى أرسلتها الهيئات الشعبية للأسرى المصريين.

وكان اللواء صلاح ياقوت قائد الأسرى المصريين يشجعنا وقد قال لنا إننا خسرنا معركة وهذا ليس عيبًا لأن غدا سوف نكسبها» لم يعاملونا معاملة أسرى حرب، لأنهم لم يعطوا الأسرى حقهم فى المعاملة الكريمة .

١٢- فؤاد حجازى

كنت فى منطقة الأبطال يوم ٥ يونيو ١٩٦٧، وجاءتنا الأوامر بالتحرك إلى رفح فى منطقة جراده بين رفح والعريش، قابلتنا الدبابات الإسرائيلية وفتحت علينا النيران، وكانت فى جراده محطة سكة حديد، وقد قتل جميع المصريين فيها ولم يبق إلا أحد عشر جريحاً وقد أسرونا وأوقفونا فى صف وأمروا الدبابات أن تمر فوق منا لكن عدلوا عن الأمر فى آخر لحظة. وتم تجميع الأسرى فى رفح، وكان أغلب الأسرى جرحى، وبقينا ثلاثة أيام بدون أكل وشرب، وقد كنا ننام على بطوننا وكانوا يضربون الرصاص فوق رءوسنا، وأثناء مدة التجميع كانوا ينادون علينا «قم يا مصرى عاوز إيه ويضربه بالنار» ويتكرر ذلك طوال اليوم، وأخذوننا فى أتوبيسات إسرائيلية وقد مرينا على غزة ورأينا الدمار الذى لحق بها وأثناء ذلك كان يقوم بعض الفدائيين الفلسطينيين بضرب الإسرائيليين لذا أخذوا منا دروع بشرية ليتعرض الأسرى المصريون للقتل من الفدائيين. وأثناء سير الأتوبيسات أيضا كان كل فترة تقف ويأتى جندى إسرائيلى ويضرب الرصاص فى الأتوبيس، وكنا مكتوفى الأيدى، وقتل كثير من الأسرى بسبب ضرب النار وبسبب الأكل والشرب.

وصلنا إلى بئر سبع وأركبونا قطار لايصلح لنقل الحيوانات حيث إن العربات فيه مغلقة ولا توجد فيها تهوية، وكانوا يضعون فيها خمسين أسيراً رغم أنها لا تسع إلا لعشرة أسرى لنقلنا إلى معتقل عتليت قرب حيفا، وصل الأسرى عتليت وملابسهم متمزقة ومعظم الأسرى جرحى وعند المحطة وجد الأسرى مدنيين يهود يتفرجون عليهم ويرمونا بالطوب. عملية قتل معنوى وقتل مادى والشرطة كانت تتفرج علينا، ومات فى كل عربات القطار ثمانية أفراد.

وكانوا فى الأسر يعذبون الفدائيين الفلسطينيين والضباط المصريين، وكانوا يتعرفون على الضابط من الملابس الداخلية، وكان من ضمن الأسرى المصريين مدنيون أسروا من مدينة غزة حيث أسرت القوات الإسرائيلية البعثة التعليمية والطبية فى غزة، ووضعتهم فى معسكر بجوار معسكر العسكريين وهم مدنيون لاتنطبق عليهم بنود الحرب. استمر أسرهم ثمانية أشهر رغم أنهم لا تنطبق عليهم معاهدة جنيف الأولى والثانية.

ومعسكر عتليت هو معسكر بناه الجيش الإنجليزى ليعتقل فيه الألمان والطليان وفيه الأرض مرصوفة، دورات المياه عبارة عن حفر فى الأرض، وكنا نضطر لتنظيف الجروح بفروع الشجر من قلة المياه. واستمرت هذه الحالة السيئة ثلاثة أشهر، وقد مات عدد كبير من الأسرى فى المعتقل.

ثم عملوا تحقيقات لمعرفة هوية الأسرى، وقد نبه علينا قبل الأسر أن نذكر الاسم والرقم العسكرى فقط، وقد سألتنا المخابرات الإسرائيلية عن المدرعات لأنها استولت على عربات مدرعة وتريد تشغيلها لذا أرادوا أن

يتعرفوا من الأسرى على طريقة تشغيلها، وقد تعرض الأسرى لعنف وضرب وإهانة حتى يعترفوا بأى معلومات عنها .

وكان يوجد إكراه بدنى من حيث الأكل كانوا يقسمون رغيف العيش على ثمانية أسرى فى الوقت الذى احتاج فيه الجرحى لمزيد من الطعام حتى تلتئم الجروح، كذلك كان النوم بدون غطاء ولم نستخدم البطاطين لأنها كان عليها عرق وعبارة عن خيش، كان عدد الأسرى ٥٥٠٠ عسكرى وصف ضابط منهم بعض اللواءات و ٥٠٠ ضابط.

وكانوا يأخذون أسرى للعمل معهم فى إعداد الطعام من العريش، أخذوهم عدد كبير ومات عدد، كبير ممن أخذوهم ولم يسجلوه. وهذا ممنوع فى معاهدة الأسرى أن يكره أسير على العمل ضد بلده.

وقد أعلنت الإذاعة الداخلية فى أحد الأيام أن عبد الناصر مات، فعملنا مظاهرة وكسرنا المطبخ وهتف الأسرى «عاش ناصر يسقط ديان» وكان الإسرائيليون يضعون كل ٥٠٠ أسير فى عنبر واحد عليه سلك شائك مقفول حتى لا يتجمع كل الأسرى، وبعد المظاهرة جاءت القيادة، وبلغت الصليب الأحمر وأتى اسحق رابين وأمر جنوده بقتل الأسرى وهو المسئول عن قتل الأسرى لأن ملف الأسرى كان تحت يده، وقد حاصروا المعسكر بمدرعات ونزعوا ملابس بعض الأسرى وأوقفوهم فى الشمس، وأخذوا الهدايا التى أرسلتها الشئون المعنوية للقوات المسلحة والأهالى عن طريق الصليب الأحمر. فطالبنا بعودة الأسرى واتصلوا بقائد الأسرى المصريين اللواء صلاح ياقوت وهددوه أنهم سوف يطلقون النار على أى حركة، وبعد مفاوضات رجعوا الهدايا.

وكنا فى حالة إعياء شديد وأصبنا بأمراض جلدية ولم نجد أى نظافة، وكان الأسرى يجرحون أنفسهم من كثرة الهرش؟ امتهان للآدمية البشرية حاجة بشعة «طلبنا مياه» قالوا نعطيكم ١/٢ ساعة مياه يوميا» ولم تكف إلا للشرب فقط ولا يوجد صابون وعندما عملنا مظاهرة أعطوا كل ستة أسرى صابونة واحدة. لكن تخطينا هذه الحالة النفسية السيئة بأن عملنا مسرح وتمثيليات واستخدمنا البطاطين كستائر ومثلنا «الليلة الكبيرة» لصلاح چاهين وهذا أثر فيهم وذهلوا من الروح المعنوية العالية للأسرى المصريين.

١٣- زوجة الشهيد نقيب عادل أبو السعود

أُسر زوجى فى حرب ٦٧ وظل مفقودًا لمدة أربع سنوات، ثم قالوا لنا إنه فى عداد الأموات وقتل فى المذبحة البشعة للأسرى المصريين. إنى أتساءل كيف ولماذا يقتل الأسرى بعد أن أسروا وأصبحوا عزل بدون سلاح ؟ هذا شىء بشع مرفوض على مستوى العالم وقبل أن تعلن إسرائيل أنها قتلت أسرى مصريين كنا نعتقد أنه مازال مفقودًا.

كان زوجى نائب قائد الكتيبة فى ١٩٦٧، وعندما أمروا بالرجوع آثر أن يرجع آخر واحد حتى يؤمن جنوده وعندما لم يأت بعد الحرب بشهرين ذهبت للشئون المعنوية للسؤال عنه وقالوا لى «ليس لديهم ما يثبت أنه استشهد» وقالت أن زملاءه أكدوا على عدم إصابته أو جرحه قبل أسره.

نحن نريد تعويض أدبى نريد أن نثبت للعالم أن إسرائيل التى تتباكى مما فعله النازيون بهم هى تقوم بانتهاكات ضد الإنسانية أكثر

بشاعة، حيث قتلت أسرى حرب، إسرائيل تفعل أعمال وحشية حتى للناس العزل بالرغم أن القوانين الدولية تقول إن الأعزل يعامل معاملة المدنى، من حقنا أن نعرف مكان الجثث، لماذا لا نستلم الجثث.

١٤- مسلم الحوص عضو لجنة جمع التراث بمحافظة شمال سيناء.

تقع قرية « نقره المراشدة » جنوب طريق العريش الدائرى بجانب طريق «المسمى» وفيها قتل الإسرائيليون مجموعة من الجنود وألقوا بجثثهم فى بئر المياه تحت أشجار النخيل، وأصيب معهم المواطن سليمان إبراهيم زقزوق من قبيلة الرياشات، لأن الإسرائيليين ظنوا أنه رتبة عسكرية مصرية ترتدى الزى المدنى، وكان يحمل بين ذراعيه ابنة شقيقه وهى طفلة عمرها ٤ سنوات حيث قتلها الإسرائيليون، وقد أخرج الأهالى الجثث من البئر ودفنوها بجوارها.

وفى منطقة المسمى حلقت طائرة الهليكوبتر وأخذت تنادى بالميكروفون على جميع أفراد الجيش المصرى التجمع فى مكان واحد لإمكانية إمدادهم بالمياه والغذاء وحرصًا على حياة المدنيين من الرجال والنساء والأطفال، أمر القائد المصرى بالتجمع بعيد عن المدنيين، وهبطت طائرة الهليكوبتر ونزل منها جنديان قاما بتجميع الأسلحة وطلبا من الجنود الوقوف صفا واحدًا لنقلهم بالهليكوبتر ولكنهما أطلقا النار على الضباط والجنود حيث تم قتلهم جميعًا.

١٥- قرية نقره الهمسة

تقع جنوب الكيلو ١٧ طريق العريش القنطرة بحوالى كيلو متر واحد. حيث تكررت المأساة البشعة التى حدثت فى منطقة المسمى، وقاموا بقتل اثنى عشر فردًا من القوات المصرية وتركوهم، وقد جاء الحاج سالم حمدان من قبيلة السواركة وقام بدفنهم.

١٦- منطقة غريف الجمال

هذا المكان يقع على طريق العريش القنطرة مباشرة بالقرب من الكيلو ٢٧. حيث أرغم الجنود الإسرائيليون الأسرى المصريين على إزاحة الرمال عن قضبان السكة الحديد لكى يمر القطار المحمل بالأسرى المصريين والمعدات وعندما نزل الجنود المصريون وأزاحوا الرمال أطلقوا عليهم النار، وكانوا حوالى خمسين فردًا، وجاء الأهالى من سكان المنطقة ودفنوهم فى مقابر جماعية ليلاً لوقوع المكان على الطريق الرئيسى.

١٧- منطقة رقبه حشره

تقع إلى الجنوب من منطقة غريف الجمال حيث جاءت الطائرة الهليكوبتر وقتلت مجموعة كبيرة من الجنود المصريين وعندما سال شهود العيان أفادوا بأن هذه الجرائم البشعة تمت فى يوم واحد بعد انتهاء حرب عام ١٩٦٧. وقد ذكر أنه فى أحد مضارب البدو، ذكر أحد الرجال أن الإسرائيليين كانوا يجمعون الجنود المصريين فى مطار تمادا بمركز الحسنة ثم يأخذونهم فى عربات ويقومون بقتلهم خارج المطار، ويلقون بجثثهم بين الجبال للوحوش الضارية، وقد شاهدهم السكان

وقاموا بدفن الجثث ولم يتمكنوا من دفنهم جميعًا، وأبدى استعداده لكى يصطحب من يرغب من المسئولين لكى يشاهد بام عينه مقابر وعظام الجنود المصريين الملقاة فى الصحراء حتى يومنا هذا، ويذكر أن أحد الجنود الذين تعرضوا للقتل أصيب ولم يمت وأخذ يزحف إلى أن التقطه شيخ عشيرة البراهمة فى منطقة نخل.

١٨- منطقة المدوره

تقع عند الكيلو ١٦ على طريق العريش - القنطرة حيث أشار لنا مسلم الحواص أنه رأى الجنود الإسرائيليين عام ١٩٥٦ وهم يقتلون جنديا مصريًا وتركوه تحت شجرة عرقيدة ومازالت موجودة حتى الآن.

١٩- الحاج إبراهيم العلاقمى - العريش

تم القبض علىّ ونقلت مع آخرين إلى مطار العريش، وأمام المطار وجدت صفوفًا كثيرة من المواطنين المصريين بعضهم جنود والبعض الآخر مدنيين، وكانوا يأخذون كل مرة مجموعة من الأشخاص ويبتعدون بهم عن الصفوف حيث يقومون بقتلهم.

٢٠- سعد حمدان الرطيل

كنت آخر أسير مدنى أطلق سراحه عام ١٩٨٨، شاهدت كيف كانوا يعذبون الأسرى فى معتقل عسقلان ما لم يدلوا باقوال ترضيهم، حيث يأخذونهم إلى بركة كبيرة تطفو فوقها بعض الجثث وحولها الدماء للإرهاب، وكانوا يأخذون بعض الأسرى ولا نعلم عنهم شيئا ولا يعودون، وتصادف قبل أسرى أن كنت متوجها باللورى لكى أنقل بضاعة إلى منطقة

الردينة بالقرب من سور حيطان وشاهدت جنودنا غير مسلحين، وحضرت دورية إسرائيلية من عربتين حيث قامتا بإطلاق النار عليهم.

٢١ – محمد عمران

فى اليوم السابع بعد المعركة ونحن فى طريقنا للعودة تنفيذا لقرار الانسحاب بعد أن أعيانا المسير فى دروب سيناء طوال هذه الأيام السبعة بلا ماء أو طعام إلا ما يكفى لمواصلة الحياة، فوجئنا بمجموعة من الجنود الإسرائيليين يعترضون طريقنا شاهرين أسلحتهم فى وجهنا، فوقفنا وتحت ضغط من جانبهم عصبوا أعيننا «بالفنلات» التى كنا نرتديها وألقوا بنا فى سيارة كانت على بعد أمتار مشيناها معصوبى الأعين، وهم يركلوننا بأقدامهم حتى دخلنا السيارة وسط كوم من البشر تفوح منها رائحة الجروح، وبعد فترة طويلة من الوقت قطعتها السيارة فوجئنا بأنفسنا داخل معسكر «بئر سبع» وداخل المعسكر تم تصنيفنا بين جنود وضباط أو قادة من خلال التعرف على ملابسنا الداخلية .

وبعد تصنيفنا يأمروننا كجنود أن ننبطح على وجوهنا مكتوفى الأيدى ورأس كل منا فى رأس الآخر، وبعد لحظات معدودة تسير الدبابة فوق هذا وكأنهم حتى الطلقات استخسروها فى مقابل أرواحنا.

وقبل أن تصل إلىّ «دبابة الموت» بخمسة افراد صدرت لها الأوامر بالتوقف ولنا بالوقوف حتى الصباح على أقدامنا دون أن يسمح لأحدنا بالنوم أو الجلوس، فكان يتساقط بعضنا مغشيا عليه من فرط الإعياء وكان بعضنا يفارق الحياة خوفًا من انتظار الموت القادم له فى أى وقت.

٢٢ - عبد السلام موسى

كنت رقيبًا بالسرية الرابعة فى الفوج ٨٧ مدفعية طيران، فى التاسعة من صباح ٥ يونيو ٦٧ كان بعضنا يتناول إفطاره والبعض الآخر جالسا على مدفعه فجأة تشتعل السماء جحيما بينما مدفعيتنا «مقيدة» لم تأتها الأوامر بعد بالتعامل مع مصدر النيران، ولم يكن أمامنا بديل من النزول إلى الخنادق حتى توقفت غارات الطيران، وكانت المفاجأة عند خروجى من الخندق حيث وجدت كل أفراد السرية «موتى» باستثناء ٤ أفراد كنت واحدًا من بينهم، بالإضافة إلى تدمير كل معدات القاعدة بالكامل، وقبل أن نفكر فى طريق للانسحاب كان الجنود الإسرائيليون يحيطون بنا من كل جانب ليقودنا إلى قائدهم لننضم إلى غيرنا من عشرات الأسرى المدنيين والعسكريين، ومازلت أذكر ذلك المشهد الرهيب الذى راح ضحيته أكثر من مائة أسير بين مدنى وعسكرى بعد تصنيفنا جنودًا وحرفيين وضباط صف وقادة وضباطًا.

وما إن اصطف الجنود البسطاء، وبينهم العمال المجندون فى الخدمات الحرفية بالمطار حتى تقدمت المجندات الإسرائيليات وفتحن عليهم رشاشاتهن وهن يتسابقن فى دقة التصويب. وما إن تأكدوا من موتهم حتى أمرونا بسرعة دفنهم، دون أن يسمحوا لنا بأن نقيم الصلاة قبل دفنهم، وعلى مدى ثلاثة أيام داخل معسكر العريش الذى كان يضم قاعدة العريش الجوية تكرر هذا المشهد أكثر من مرة وخاصة لضباط وجنود الصاعقة الذين كانوا يتعرفون عليهم من ملابسهم وبنيانهم الجسدى.

وبعد ثلاثة أيام فى معسكر العريش نقلونا إلى معسكر بئر سبع وسط الآلاف من الأسرى المصريين والأردنيين والسوريين وغيرهم . وهناك بدءوا فى استجوابنا كل على حده سألونا عن كل كبيرة وصغيرة بما فى ذلك متوسط دخلنا وعدد أفراد أسرتنا وأماكن سكننا.

وحتى كيف نقضى فراغنا.. وهل ندخن أم لا ؟ كان من بين أسئلتهم؟ وما إن مضى اليوم الأول فى بئر سبع والذى قضيناه فى العراء ومن حولنا أسلاك شائكة حتى فوجئنا فى اليوم التالى ٩ يونيو بأنهم سيفرجون عنا، ولكننا فوجئنا مع صباح اليوم الثالث ١٠ يونيو بأساليب من التعذيب الوحشى والضرب والقتل الجماعى، وعرفنا فيما بعد أن السبب فى ذلك هو إعلان عبد الناصر عن التنحى يوم ٩ يونيو ورجوعه فى قراره صباح اليوم التالى ١٠ يونيو، فكان لكل قرار اتخذه انعكاساته على الضباط والجنود الإسرائيليين والذى انعكس بدوره علينا فى طريقة معاملتهم لنا.

وكان معسكر عتليت المحطة الأخيرة لمعظم الأسرى حتى تم الإفراج عن ما تبقى منهم بعد مرور تسعة شهور من المعركة، ويحكى أنه قبل تسجيل أسمائهم لدى الصليب الأحمر حدثت الكثير من المشاهد الدامية وأساليب التعذيب الوحشية كالحبس الانفرادى، ودخول غرف التبريد والضرب بكل الوسائل لكل من يعترض أو يطالب بطعام بخلاف «البسكويت العفن» والأغذية المجففة التى راح بسببها العشرات بالأنيميا الحادة التى أصابتهم بسوء التغذية.

ومن ضمن انتهاكات الإسرائيليين للقوانين الدولية أنهم جعلوا الأسرى ثلاثة أيام بمعسكر بئر سبع يدور عليهم خلالها مندوبو وكالات الأنباء وشبكات التليفزيون والإذاعات الأجنبية. كما كانوا مزارًا لأبناء الشعب الإسرائيلى فى مقابل رسوم زيارة يدفعها الإسرائيليون.

٢٣- أسرة الأسير محمود سليمان السواركة

لقد حكم عليه بالسجن ٤٥ عامًا لقيامه بقتل جندى إسرائيلى خلال حرب أكتوبر، والذى كشفت موقفه لجنة متابعة المعتقلين اللبنانيين والعرب، وتتذكر زوجته عائشة محمود حجاب أن زوجها أُعتقل ولم يمض على زواجهما عشرة أيام وتركها حاملاً فى ابنتها سميرة، تضيف أنها لم تشاهد زوجها منذ اعتقاله ١٩٦٧، ورفضت الزواج حفاظا على المودة، وقد أجريت للسواركة ٥ عمليات جراحية. وأنه لا يتناول سوى السوائل والمياه من تاثير التعذيب الشديد وأنه يعانى الوحدة والضعف الشديد، ويضيف شقيق الأسير ويدعى حماد سليمان بانه عندما قامت حرب ٦٧ قام شقيقه الأسير بإتلاف الذخائر التى تركها الجيش المصرى فى منطقة العريش حتى لا يستولى عليها الإسرائيليون كما قام بقتل ستة جنود إسرائيليين دفاعًا عن نفسه شرق مطار العريش.

١١- الحاج أحمد

كنت احتياطى واستدعيت للخدمة قبل حرب ٥ يونيه ١٩٦٧، وذهبت لموقع الحسنة فى سيناء، فى يوم ٦/٦ شاهدت دانات مدفعية ترمى من الطيران الإسرائيلى فوق القوات المصرية، ثم أمرنا بالتحرك للخلف لكن

وجدنا كتيبة مشاه إسرائيلية ودبابات تحيط بنا فنزلت فى خندق، وقد قتل عدد كبير من زملائى ولم يبق إلا أنا وخمسة آخرون، ونادى الجنود من الدبابات الإسرائيلية علينا يقولون «يدك على رأسك يا كلب» ثم أخذونا ونزعوا منا كل المتعلقات الشخصية من ساعات وخواتم ونقود، ثم جعلوننا نجرى مسافة اثنين كيلو متر ومن يقف كانوا يضربونه بالرصاص، ولم يكن معنا أى سلاح، كنا عزل وأخذوننا إلى منطقة تجمع للأسرى وكان عدد الأسرى بها ٥٥٠ ضابط تقريبا، وكانوا يبصقون علينا ويضربوننا وعندما نزلنا من العربات التى أخذتنا لمكان التجمع جعلونا ننام على الأسفلت الساخن، وجعلوا بعض الدبابات تمر فوق بعض الأسرى وهم أحياء ولم يعطونا «أكل أو شرب»، وكانوا يأمروننا بالوقوف فى الشمس طوال النهار وفى الليل ينام كل ثلاثين أسيراً بعضهم فوق البعض الآخر ولا أحد يستطيع أن يتحرك ومن يتحرك يُضرب بالرصاص.

ثم أخذونا للمعتقل بعد سبعة عشر يومًا وصوروننا ووضعوا فى كل عنبر مائة وعشرين أسير، ويحيط بالعنبر سلك شائك من يتعده من الأسرى يضرب بالنار، بل كانوا أثناء الليل يطلقون النار فوق منا.

أما من حيث الأكل فكل ثمانية أسرى لهم رغيف وبصلة، وضعوا حنفيات مياه ومن يذهب ليشرب منها يضرب بالرصاص.

إن رجال مصر الذين وقعوا فى أيدى مجرمى الحرب النازيين من امثال شارون وبيرو لم يستسلموا خوفا أو هلعاً أو محاولين إنقاذ أرواحهم، ولكنهم وقعوا فى الأسر بعد أيام مريرة من القتال فى ظل أقسى ظروف يمكن أن يتخيلها بشر، كل شىء كان معاكسا لهؤلاء الرجال بدءًا من

حر سيناء القاتل وانتهاءً باختفائهم خلال شهر يونيو الذين وصلتهم أوامر الانسحاب فعادوا إلى منازلهم وتركوا قواتهم تقاتل فى العراء، بعد أن افتقدوا الغطاء الجوى بعد ضرب المطارات وظلوا يهيمون فى الصحراء بدون مياه أو غذاء أو مستشفيات ميدانية لأيام طويلة .

إن أسرانا لم يلقوا بسلاحهم خلال عمليات القتال التى وصلت إلى حد القتال اليدوى الشرس فى أرض مكشوفة مسطحة جعلتهم معرضين لنيران العدو من بُعد، وكل صنوف القتال التى كان من الممكن أن تظهر فيها شجاعتهم وقوتهم انعدمت لذا وقعوا فى العديد من الفخاخ التى نصبها لهم الصهاينة. أذكر منها عندما وقفت الشرطة العسكرية فى مفارق سيناء لترشد القوات العائدة بلا طعام أو ماء أنهم قد وقعوا فى شباك كمائن شدتهم إليها الشرطة العسكرية التى اعتقدوا أنها شرطة عسكرية مصرية. لكنها للأسف كانت قوات إسرائيلية ترتدى ملابس الشرطة العسكرية المصرية، وتتحدث باللهجة الدارجة المصرية وفوجئوا بقوات المظلات الإسرائيلية تخرج من الكمائن وتحاصر العربات المكدسة بالجنود المصريين الذين أضناهم التعب وقلة النوم، فأُخذوا على غرة وأمرت الجميع بإلقاء السلاح إلا أن الغالبية العظمى رفضت تسليم سلاحها ودخلت فى معركة بالسلاح الأبيض انتصر فيها المظليون الذين ظلوا قابعين فى مخابئهم يستمعون إلى الموسيقى ويحتسون الجعة ويتناولون النكات حتى حضر لهم جنود لم يذوقوا ماء ولا طعام لأيام ولم يغمض لهم جفن وهم يتعرضون لقنابل ورشاشات الطائرات الأمريكية ليلاً ونهارًا

ليدخلوا فى معركة غير متكافئة بالسلاح الأبيض، بينما انهالوا عليهم ذبحًا وتقتيلا بالسلاح الأبيض بينما كانت كاميرات التليفزيون الإسرائيلى تصور أبطال إسرائيل الشجعان وهم يقتلون الجنود المصريين العزل.

بعدما احتلت القوات الإسرائيلية ممر متلا الذى كان يعد المعبر الوحيد للقوات المصرية المنسحبة احتل القناصة الإسرائيليون قمم جبال متلا، وراحوا ينادون على الجنود المصريين بمكبرات الصوت لإلقاء أسلحتهم حتى يسمحوا لهم بالمرور، وعندما كان البعض يفعل ذلك كانت تنهال عليهم نيران المدافع الرشاشة، والأكثر من ذلك أن هؤلاء الذين تمكنوا من الوصول إلى نهاية الممر بعد بطولات غير مسبوقة وانتابتهم الفرحة بقرب العودة إلى منازلهم بعد أن شاهدوا مياه القناة على مرمى البصر، يفاجئون بالممر وقد أغلق بالعربات المعطلة، وعند محاولتهم العبور عبر هذه العربات المعطلة تنفجر فيهم فيسقط العشرات ما بين قتيل وجريح لتكشف أنهم قد لغموا العربات، بينما الجنود الإسرائيليون تتعالى ضحكاتهم فوق قمم الجبال .

خلال رحلة العودة عبر سيناء التى كان الجنود يقومون بها تحت ستار الظلام ليلا بعد الاختباء نهارًا حتى يبتعدوا عن نيران طائرات الهليكوبتر الإسرائيلية، كنت أسمع أصواتًا تنطلق من الصحراء بمكبرات الصوت تنادى بأسماء مصرية يا على ... يا سيد .. يا احمد تعالوا العربات فى انتظاركم، وعندما يتقدم الرجال الذين انهكهم القتال وقلة المياه ونقص الذخائر يفاجئون بالأكمنة الإسرائيلية تحيط بهم وتامرهم

بإلقاء أسلحتهم، وبمجرد أن ينفذوا الأوامر الصادرة إليهم ينطلق الإسرائيليون من عرباتهم ليحصدوا أرواح أبناء مصر، وأحيانا كانوا يتقدمون بعرباتهم ليسحقوا عظام من بقى على قيد الحياة. لقد وقع كل هذا وأكثر منه وكنت مشاركًا فى المعارك الغير متكافئة التى وقعت ولكن أشهد الله أن الآلاف من هؤلاء الأبطال استشهدوا واقفين كالأشجار الباسقة وسلاحهم فى أيديهم، ولكن بطولاتهم وبطولات الكثيرين من الذين شاء الله أن يعودا سالمين اختفت وراء نكسة يونيو الحزين. لقد دفعت قوات مصرية إلى سيناء فى مايو ١٩٦٧، ولم يكن قادتها يعلمون حتى يوم ٣ يونيو ما إذا كانت المعركة هجومية أو دفاعية وعندما علموا فى الرابع من يونيو انها ستكون دفاعية وبدءوا فى وضع الألغام حول مواقعهم وحفر دشم لمعاونتهم فاجاتهم النيران فى الفجر لتحصدهم حصداً، بينما كانت مواسير المدافع والدبابات التى وصلتهم على وجه السرعة فى ذلك اليوم من مخازن الجيش فى وادى حوف مازالت بشحمها فلم يمكنهم استخدامها.

اعترافات جابى بارون
مراسل صحيفة يديعون أحرونوت

كنت جندى احتياطى فى العريش خلال حرب ١٩٦٧، وأنه لاينسى ما شاهده صباح اليوم الثالث للحرب ويضيف أن ما نشره الدكتور أرييه اسحاق حول ما حدث فى حرب يونيو ١٩٦٧ ذكره بالأيام التى قضاها خلال الحرب وما شاهده هو وزملاؤه. يقول إنه فى اليوم الثالث للحرب شاهدوا أسرى مصريين فى طريقهم لملاقاة حتفهم فى (محاكمات ميدان) أما التفسير الذى أعطوه لهم فى ذلك الوقت فكان إن هؤلاء «فدائيون» من قطاع غزة تنكروا فى صورة جنود لكى يهربوا من القوات الإسرائيلية، وأنه شاهدها بعينيه فى صباح الثامن من يونيو ١٩٦٧ فى منطقة المطار فى العريش حيث تواجدت هناك قيادة للتجمع التابعة للعميد يسرائيل تال والتى خدم بها «جابى»، وفى الصباح سمعوا أن مئات الأسرى المصريين محتجزون فى القيادة، وفى فترة الراحة ذهبوا ليلقوا نظرة عليهم فوجدوهم حوالى مائة وخمسين أسير تم تجميعهم داخل مخبأ للطائرات أحيط من ثلاث جهات بسور عالٍ من الأكياس المملوءة بالرمال، وقد جلسوا مكدسين على الأرض وبجوار معسكر الاعتقال الذى كان يحرسه رجال من الشرطة العسكرية وضعت مائدة يجلس أمامها شخصان يرتديان الزى العسكرى للجيش الإسرائيلى وعلى رأسيهما خوذات فولازية ووجهاهما

مختفيان خلف نظارات سوداء، ومن حين لآخر كان أفراد الشرطة العسكرية ينتزعون أحد الأسرى من داخل معسكر الاعتقال ويوجهونه نحو المائدة، وكانت محادثات قصيرة تدور هناك ولم يسمعها «جابى» ورفاقه .. ولكن فى أعقابها تم نقل الأسير إلى ما وراء مخبأ الطائرات بصحبة اثنين من رجال الشرطة العسكرية ويقول «جابى» أنه تعقب العملية فوجد أن الأسير نقل إلى مسافة حوالى مائة متر خلف المخبأ، وأمره رجال الشرطة العسكرية بحفر حفرة، ولاحظ «جابى» أن الأسير يحفر قبرًا أو حفرة كبيرة خلال خمس عشرة دقيقة بعد ذلك أمره رجال الشرطة العسكرية بإلقاء نفسه فى الحفرة، وعندئذ صوب أحدهم رشاشه اليدوى من طراز «عوزى» إلى الأسير الموجود داخل الحفرة فأرداه قتيلا .. وتكرر هذا المشهد عدة مرات أمام عيون جابى وزملائه حتى رأوا القبر يمتلئ بجثث الأسرى المصريين، وكان جابى شاهدا على حوالى عشر عمليات قتل للأسرى فى ذلك الصباح. وقال مراسل صحيفة يديعون احرونوت إنه وقف مع مجموعة من الجنود بالقرب من المكان الذى أُحتجز فيه الأسرى وأخذوا ينظرون للمشهد فى صمت. وبعد مرور فترة من الوقت ظهر بالمكان قائد كتيبة الاتصال من المجموعة المقدم إميشيل حيث صاح فى الجنود طالبا

منهم الابتعاد عن المكان، وعندما لم ينفذوا طلبه هددهم بمسدسه الشخصى وخلال ساعات الظهيرة من نفس اليوم حاول أحد الضباط أن يوضح لجنود الاحتياط المذهولين والمذعورين أسباب هذا التصرف فقال لهم إن رجال شعبة الاستخبارات حددوا أن «فدائيين» من قتلة اليهود مروا من قطاع غزة وتنكروا فى صورة جنود مصريين ليهربوا من الإسرائيليين الذين كانوا يبحثون عنهم، وبالطبع اعتبر هذا التفسير مقبولا فى ذلك الوقت خاصة اننا كنا فى حالة حرب، وبعد مرور يوم انتشرت فى قيادة المجموعة شائعة تفيد بأنه تمت تصفية مئات الأسرى المصريين فى إحدى المناطق بالعريش وقد أُتخذ هذا الإجراء ضدهم لأنهم عرقلوا قوات الجيش الإسرائيلى عن التقدم.

اعتراف ناحوم بن تسفى صاحب مطبعة فى القدس

اكد لصحيفة معاريف أنه ظل لمدة عام كامل لا يتحدث مع قائده لأنه رفض الاشتراك فى قتل أسرى مصريين اثناء حرب سيناء ١٩٥٦، فقال ناحوم أنه كان فى هذه الحرب ضمن فصيلة كان مقررًا لها الانضمام لكتيبة ٨٩، ويضيف أنه وزملاءه تبينوا وجود اثنى عشر جنديًا مصريًا فى «متلا» يقتلوهم لكى لا يعرقلوا تقدمهم، وتلقوا امرا من قائد الكتيبة وهو ضابط وأشار «ناحوم» أنه وجنديًا آخر أطلقا النار على الأسرى المصريين وهنا هددهما القائد بانه سيقدمهما إلى المحاكمة ورد عليه «ناحوم» بأنه لو فعل ذلك فلن يتردد فى فضح أمره إزاء هذه المسالة عند العودة من الحرب وغضب الضابط جدًا ولكنه لم يقدم ناحوم للمحاكمة.

وكان يستخدم جميع أنواع التعذيب ليحصل على اعترافات وبعض الأسرى الذين اخذوهم احتجزوهم لمدة طويلة وأثناء هذه الاستجوبات كانوا يعرفون أسماءنا وبياناتنا، وعرفنا بعد فترة أنهم استولوا على الدواليب الخاصة بالجنود المصريين فى سيناء وطابقوها على رقم كل أسير وتعرفوا على بياناتنا وكانوا يضربون الأسرى بالكرابيج ويطفون السجائر فى أجسادهم للحصول على أعترافات عن الجيش المصرى من رتبة ملازم إلى رائد حتى فطن قائد عنبر الأسرى محمود فريد صفوت، وكان يكتب اسماء جميع الضباط الذين يخرجون للتحقيقات ويعرف من عاد منهم حتى يسأل الإسرائيليين عن سبب غياب من لم يرجعوا حيث كان الصليب الأحمر قد سجل أسماءنا.

نشر السفاحون الإسرائيليون جرائمهم بتبجح شديد مفتخرين أنهم قتلوا أسرى حرب ومدنيين عزل من السلاح ، وتحركت الحكومة المصرية فور نشر الوقائع حيث اجتمع محمد بسيونى سفير مصر فى تل أبيب مع أيلى ديان نائب وزير خارجية إسرائيل وتم بحث موضوع قتل الأسرى المصريين خلال حرب ١٩٥٦، وأكد ديان خلال الاجتماع أن إسرائيل لن تمنع عن مصر أية معلومات ثم قرر رئيس الوزراء الإسرائيلى شيمون بيريز تكليف الجنرال متقاعد شلومو لاهات عمدة تل أبيب السابق بالتحقيق فى جرائم قتل الأسرى المصريين بسيناء خلال حربى ١٩٥٦ و١٩٦٧. وذلك للمرة الأولى منذ الكشف عن أبعاد الفضيحة استناداً لروايات كبار ضباط الجيش الإسرائيلى العاملين والمتقاعدين ثم أعلنت الخارجية الإسرائيلية فى ١٥ أغسطس أنها قد طلبت من قيادة الجيش

الإسرائيلى إجراء تحقيق فى مسألة قيام بعض القادة العسكريين لإسرائيل بإعدام ٤٩ من الأسرى المصريين خلال حرب السويس عام ١٩٥٦.

كما طلبت اطلاعها على نتائج التحقيق وذلك استجابة لمطلب مصر بإجراء تحقيق بشأن اعتراف الجنرال الإسرائيلى المتقاعد ارى بيرو بأنه وضابطاً آخر نفذا حكم الإعدام فى الأسرى المصريين بعد أن تلقيا أوامر بالتحرك إلى جنوب سيناء ولم تكن لديهما قوة كافية لحراسة الأسرى فاضطرا للتخلص منهم بدلاً من إطلاق سراحهم حتى لايبلغوا الجيش المصرى بتحركات القوة الإسرائيلية .

لكن فتر حماس الحكومة المصرية بعد فترة وتناست حقوق الأسرى المصريين والتى لا تسقط بالتقادم.

شارون وحرب ٧٣

قد حاول شارون فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ أن يقوم بحركة مسرحية هى التسلل إلى الضفة الغربية لقناة السويس ، وقد نسجت إسرائيل دعايات كبرى حول شارون، وحول تسلله المسرحى، ولكن المعلقين العسكريين العالميين المحايدين أجمعوا على أن حركة شارون التى تسلل بها إلى الضفة الغربية لقناة السويس كانت تتصف بما يلى :

أولاً : أنها كانت مغامرة وليست عملاً عسكرياً ومدروساً.

ثانياً : أن تصفيتها من جانب القوات المصرية كان أمراً ميسوراً وكان بإمكان القوات المصرية التى انجزت العبور وتحطيم خط بارليف أن تقوم به بكفاءة كاملة.

ثالثاً : أن الدعايات التى احيطت بها حركة شارون المسرحية كانت محاولة لتعويض الإحساس العميق بالهزيمة فى إسرائيل، ومن هنا كانت محاولة شارون نوعاً من العلاج النفسى لإسرائيل أكثر منها عملاً عسكرياً ناضجاً.

لقد انهزمت إسرائيل فى اكتوبر ١٩٧٣، ولم تستطع أن تنقذ نفسها عسكريًا، وحاول شارون أن ينقذ إسرائيل « مسرحياً » .

وفى كتاب «مذكرات ارييل شارون» الذى صدر عن مكتبة بيسان بيروت والذى ترجمه انطوان عبيد، والذى يضم أكثر من ٧٥٠ صفحة الكثير من الأفكار التى تستدعى المناقشة والرد.

يضم الكتاب اكثر من (٧٥٠) صفحة ساخنة تعبر عن شخصية صاحب المذكرات حيث نشأ على العنف منذ أن كان طالب صغيرا حينما تعاطف مع جماعة (شتيرن) اليهودية التى قتل عملاؤها اللورد (موين) الوزير البريطاني المقيم بالقاهرة لسياسته المتشددة ضد المهاجرين اليهود إلى فلسطين. وزاد إعجابه بالقتلة وتعاطف معهم أكثر عندما حاولت السلطات البريطانية القبض عليهم ومحاكمتهم. كان ذلك فى عام ١٩٤٤ - ثم بعدها انخرط فى التدريب السرى كرئيس فرقة فى هاجانا. وكان متفائلا إلى أبعد الحدود بأنه سيلعب دورا نشيطا فى الأحداث. ثم شارك بعدها ببعض الأعمال العنيفة مؤمنا بإقامة مملكة إسرائيل على أرض إسرائيل حتى لو اضطروا إلى شنق كل محاربى إسرائيل. (لاحظ هذا الفكر المتطرف لأحد قادة إسرائيل حاليا والضالع فى كل الأحداث منذ قيام إسرائيل.. فهو يريد مملكة لا دولة وهو يصر على أن الأرض الفلسطينية أرض لإسرائيل) - ولذلك فإن شارون يعترف بالواقع والحقائق بأنه كان يعمل أى شئ لتحقيق الحلم اليهودى ولذا فقد قام بتدريب الطلبة بتكليف من هاجانا، ثم شارك فى حرب ١٩٤٨ مع العرب بعد انتهاء الانتداب البريطانى - وهو يصف هذه الحرب بأنها حرب استقلال بعد الإعلان عن قيام إسرائيل وكان له دور مهم فى الحرب وأصيب ونقل إلى المستشفى، ثم رقى بعدها إلى ضابط استطلاع فى كتيبة (لم يذكر شارون أنه التحق باحدى الكليات العسكرية لكى يصبح ضابطا عاملا فى جيش إسرائيل ومعنى وخطورة ذلك هو وأمثاله الذين لم يتعودوا النظام والتقاليد

العسكرية وأن غالبية قدامى وساسة إسرائيل مثلهم مثل شارون ومن هنا فانهم استباحوا أى أعمال مهما كانت لتحقيق حلمهم). وانضم شارون إلى الاستخبارات فى المنطقة العسكرية الوسطى والتقى بموشى ديان لأول مرة عام ١٩٥٠، ورأس وحدة كوماندو قامت بغارات متعددة ضد العرب من الممارسات العنيفة التى يجيدها شارون عندما وصلته أوامر بنسف بعض المنازل التى أطلقت من داخلها النيران على بعض الإسرائيليين، ولكن خالف التعليمات وحمل معه حوالى ٦٠٠ كجم متفجرات ونسف القرية بالكامل وهدم منازلها على مدنها مخالفا بذلك التعليمات.

بوضوح يظهر لنا شارون مدى عنفه وحمامات الدم التى يهواها وعرضه هذا إلى كثير من المساءلة - وعندما تم إدماج وحدة الكوماندو إلى وحدات المظليين الجديدة عارض ضباطه لأنهم ارادوا أن يعملوا مستقلين بعيدا عن أى رقابة - وأطلق شارون على الأعمال الفدائية التى قام بها العرب أنها عمليات إرهابية فى حين أن عمليات الكوماندو وهاجانا من أجل الاستقلال إقامة المملكة الإسرائيلية، ولقد قام المظليون تحت قيادته بعمليات ضد قيادة القوات المصرية فى قطاع غزة فى ٢٨ فبراير عام ١٩٥٥ - ومن أجل فلاح إسرائيلى هُوجم موقع مصرى فلسطينى ومارسوا عمليات القتل والذبح إلا أنهم منيوا بخسارة فادحة فى هذه المغارة واضطر إلى حمل قتلاه والمصابين فى شاحنة كبيرة. وبسبب الخسائر ومخالفته الأوامر حينما قام خلال أعوام ٥٤، ٥٥، ٥٦ بحوالى سبعين عملية سبق ذكر بعضها كان كل منها أكثر قسوة من سابقتها، ثم ينشب

خلاف اخر بينه وبين بارليف من أجل السلطة والقيادة إلا أنه اعترف صراحة:

١ - بأن العدوان الثلاثى على مصر عام ٥٦ كان مؤامرة وأن أحد الضباط الفرنسيين حضر لكى يرى على الواقع وحدة المظليين التى سينفذها بمهمة فى بداية المعارك.

٢ - ينسب لنفسه الفضل فى حرب ٦٧ بأنه بنى الخطط الصحيحة التى استفادت منها القيادة الإسرائيلية.

وشارون لم يكن صادقا فى مذكراته عندما قال حاولنا أن نحشد الأسرى المصريين فى شمال سيناء بجوار مصدر المياه حتى لا يموتوا عطشا. وكان الماء يوزع عليهم مثل الجنود الإسرائيليين حيث الجميع وقفوا فى طابور واحد مصريين وإسرائيليين ولم نتركهم لدواع ضميرية مع أن أيًا منا لم يكن يجهل مصير أسرانا لو أن المصريين انتصروا علينا.

ورغم ان شارون اعترف بالغارات المتتالية ضد العرب وأنه كان دائما فى موقف عداوة مع قادته لمخالفته التعليمات حتى قدم إلى المحاكمة فإن ضميره لم يستيقظ لكى يقول لنا ويدلنا على المذابح التى قامت بها وحدة الكوماندوز ووحدة المظلات بعد ذلك، بينما يحاول أن يوهم الجميع بدواعى الضمير والإنسانية وهو بعيد عن هذا الوصف لأنه ضليع فى المذابح التى أقيمت للأسرى المصريين بل كان يحتفل حولها هو ضباطه وجنوده ولنا ان نتصور ما قاله فى مذكراته من طبيعة الأمر ان يقتل الجندى عدوه. ولكن عندما يصبح العدو تحت رحمة أسرة حتى يصبح الأخير مسئولا عن حياته ورفاهيته عليه أن يعالجه إذا كان مريضا مثلما

يعالج جرحاه، وأن يعامله مثلما يأمل من العدو أن يعامل اسراه . هذه هى المبادىء التى سادت سلوكنا تجاه الناجين المصريين... مرة أخرى يزيف الحقائق ويظهر غير ما يبطن ويتكلم عن السلوك وعن الإنسانية وهو الذى حُوكم أكثر من مرة للتجاوزات التى جرت على إسرائيل كثيرا من الخسائر فى الأرواح والمعدات، وبعد حرب ٦٧ يتحدث شارون عن خلافاته مع بارليف حول تنظيم الدفاع فى سيناء وإذا ما حاول المصريون العبور إلى سيناء خصوصا بعد الرشق المدفعى المكثف والمقرون بكمائن ضد قواتنا بعد سبتمبر عام ٦٧. وعملت مصر بسرعة شديدة على إعادة بناء جيشها. وفى عام ٦٨ قررت إسرائيل بناء خط حصين لكثافة القصف المدفعى لتؤمن قواتنا لتعمل على وقف زحف أى عبور لمصر، وتقرر بناء خط بارليف على ضفاف القناة وفى العمق إلا أن شارون كان له رأى آخر وحدث خلاف بينه وبين بارليف وتصاعد خصوصا بعد هجوم مباغت للمدفعية المصرية ٨ سبتمبر عام ٦٨ كلفنا خسائر جسيمة.

وعن حرب اكتوبر قال : ما كان يقلقنا بنوع خاص هو الترتيب والنظام اللذان يبدوان خلال مناورات وتدريبات الجيش المصرى، وكانت فاعليتهم لا تدع مجالا للشك وكانت حركتهم تنم عن عزمهم، وكان رجالهم يعبرون القناة ليلا للتعرف على مواقعنا ويعودون. ولكن على عكس كل اعتقادات الإسرائيليين أن المصريين لن يعبروا وكنت مؤمنا بعدم العبور حتى جولدا مائير قالت إن مجرد فكرة ان يستطيع الجيش المصرى عبور القناة هو إهانة للعقل - ومن خبرتى لم ابخس المصريين حق قدرهم رجاء

خبرتى التى تدعم هذا الرأى وفى يوم الغفران تلقت قواتنا فى الخطوط الأولى ضربات قاسية وبعضها فقد الاتصال مع قيادته وطوقت الحصون وكان يبدو ان جنودنا عاجزون عن التصرف وكنت اتابع المشهد. وذهلت للتعبيرات التى ارتسمت على وجوه الجنود تحت وقع الصدمة لأن المصريين يعبرون القناة تحت بصرنا ويتقدمون ونحن نتراجع وكان يوم الثامن من اكتوبر هو اليوم الأسود لجيشنا لقد اذى قواتنا فى الصميم، وتعرضت للهزائم المتتالية ولقد كانت معلومات الاستخبارات غير كافية وغير دقيقة والتقديرات مغلوطة من وزير الدفاع موشى ديان . أخطاء من مجلس الوزراء إلا أن هذه الاخطاء لم يكن مسئولا عنها سوى الجيش الإسرائيلى - لقد انقلب الحال نتيجة لأخطاء تكتيكية فادحة وبالإضافة إلى رضا ذاتى عند قادته تحول تدريجيا بعد (٦٧) إلى الصف حيث بعد هذه الحرب بات الكثيرون من كبار الضباط مقتنعين بان الدبابة هى السلاح المطلق، وأصيب الجيش الإسرائيلى بعدها بما يشبه هوس الدبابة فاهملت باقى الوحدات وكانت الصدمة عندما لم تنهزم القوات المصرية أمام الدبابات الإسرائيلية وكان العكس هو الصحيح فالمصريون واجهوا الدبابات الإسرائيلية واحدثوا بها خسائر فادحة وهى تعد أول خسائر فى العصر الحديث بمثل هذه الكثافة، فقد كانوا مدربين ومجهزين ليقابلوا الدبابات ويصلونها نارا قاتلة باسلحة معقدة لذلك اصيبت دبابات (اران) من بعيد بوابل من صواريخ (ساجر) وغيرها من الأسلحة المضادة للدروع، وكان يوم الثامن من أكتوبر بمثابة نقطة تصدع . لقد كان كارثة حقيقية وكابوسا لرجال المدرعات ولأشهر وحداتنا المدرعة فلم يكتف المصريون بصدها بل عمدوا إلى نتف ريشها.

ورغم هذه الاعترافات الصريحة من شارون والذى لا يستطيع ان ينكرها لأن هذه المعارك كانت على مرأى ومسمع من العالم كله فلم يستطع ان يزيف الحقائق واعترف على مضض بالكارثة التى تعرضت لها إسرائيل الا أنه فى نفس الوقت يحاول جاهدا القاء الضوء على عبوره غرب القناة ويحاول نسب المجد لشخصه ولكن فى نفس الوقت لم يقل الحقيقة عن الخسائر والاسلحة التى دمرت ومدى ما لاقته قواته غرب القناة من مقاومة حتى انه انتهز الفرصة فى أول اتفاق للانسحاب من غرب القناة ليهرب بجلده ولكنه فى هذه المرة لم يخالف التعليمات وكان أول من استجاب لكى يهرب بجلده وهو فى قبضة القوات المصرية غرب القناة.

يتحدث شارون عن نفسه بمسحة من الغرور ولايترك لأحد أن يقيمه لأن فى قراره نفسه يعتقد أنه فوق النقد والتقييم ويستعرض حياته منذ أن كان طالباً يتابع الأحداث واضعاً نصب عينيه حلم قيادة المملكة الإسرائيلية على حد قوله هو تعبير لم يردده أحد سواه من قبل.

وشارون اضطر صاغراً فى مذكراته أن يقول بعض الحقائق التى لايمكن إخفاؤها عن حرب اكتوبر ولم يكن صادقاً مع نفسه عندما تناول قضيتين إحداهما خلال حرب اكتوبر والثانية خلال العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وحرب ٦٧.

وشارون من إعترافاته تنبعث رائحة المغالطة والكذب المملوءة بالحقد والكراهية لمصر والدول العربية وتاريخه الحالك السواد وتجاوزاته معروفة للقاصى والدانى مهما حاول إخفاء الحقائق لقد اتهم شارون القوات المسلحة المصرية بأن المدفعية أطلقت من مدافعها قذائف تحمل

النابالم وهو قول مردود عليه لأن مصر أول من تحترم الاتفاقات والمعاهدات الدولية ولا يمكن أن تستخدم ذخيرة حرمها المجتمع الدولى والإنسانية إلا إذا كان شارون لا يستطيع أن يفرق بين دانات النابالم والأنواع الأخرى من الذخيرة ولايستطيع شارون أن يثبت ذلك لأن النابالم تأثيره على المصابين به معروف حيث يستمر فترة طويلة فهو يشوه الجسم والجلد ويحدث تأثيرًا سيئا على كل من يتعرض له. هذا من جانب أما وقد قال ديان بالحرف الواحد حاولنا أن نحشد الأسرى المصريين فى شمال سيناء بجوار مصدر المياه حتى لا يموتوا عطشا ويتعرضوا لأذى البدو - وكان الماء يوزع عليهم مثل الجنود الإسرائيليين حيث وقف الجمع فى طابور واحد مصريين وإسرائيليين ولم نتركهم لدواع ضميرية مع أن أيًا منا لم يكن يجهل مصير أسرانا لو أن المصريين انتصروا علينا. كان الشعب الإسرائيلى سيعرف مذبحة جديدة. والآن وبعد أن اذيعت أسرار المذابح الإسرائيلية للأسرى المصريين وبعد أن أدين ساسة وقادة إسرائيل وكان لشارون دور طليعى فى هذه المذابح من جانب آخر.

هل مازال مصرا على ما جاء بمذكراته عن الضمير والإنسانية والخوف على الأسرى من البدو أم أنه ندم على ما قاله ؟!

لا أظن أنه نادم لأن أمثال شارون لا يعرفون طريق الندم ولا يعترفون به.

ملف شارون العسكرى يحمل بين طياته الكثير من المحاكمات والتحقيقات كلها تندرج تحت مخالفته الأوامر فى المهام التى كلف بها وتجاوزاته والتى كبدت إسرائيل خسائر جسيمة فى الأرواح والمعدات

وهو يزهو بأنه عبر قناة السويس خلال حرب أكتوبر رغم أنه كان على وشك الوقوع هو وقواته فى أيدى القوات المصرية لولا الإتفاق الأول الذى أصر عليه وابرمه كيسنجر مع الرئيس السادات قبل ساعات من العملية التى وضعتها القيادة العامة لتصفية الثغرة وسارع شارون وقواته إلى شرق القناة وفى هذه المرة لم يخالف التعليمات لأنه يعرف أن مصيره المحتوم وشيك الوقوع. وقال شارون عن عبوره قناة السويس «المصريون صبوا على الجسر حمم مدافعهم وكل ما يملكون من قوة نارية وكانت القذائف تمزق الرمال محدثة ضجة مخنوقة ومن وقت لآخر كانت تنفجر مركبة فى الخضم المتواصل للرجال والدبابات وكانت القذائف تولول فوق رؤسنا ملقية بقنابلها علينا» - ويتحدث بعد ذلك عن عبقريته التى تمخضت عن هذا العبور وأن الفكرة وليدة فكره وخبرته العسكرية وكثيرا ما اختلف مع ديان وبارليف عند إنشاء خط الدفاع والذى حمل إسم بارليف والصراع على السلطة بينه وبين جميع قادة إسرائيل أما عن عبقريته فقد كان يرى أن أى معركة دفاعية لا يمكن حسمها على خط خارجى خصوصا بعد الهجوم المباغت الذى قامت به المدفعية المصرية يوم ٨ سبتمبر ١٩٦٨ - وكلفتنا خسائر جسيمة وحدث خلاف بعدها بودلت فيه الكلمات القاسية وحسم الأمر نهائيا بعد إجتماع حشد فيه بارليف مؤيديه لاجهاض فكرتى - ولذا فقد تقرر أثر ذلك إنشاء خط بارليف وصرفت أموال طائلة على هذا الخط الذى يعد بمثابة الشبكة الدفاعية التى تعتمد على السواتر الترابية والرملية العالية على إمتداد القناة والغرف المحصنة

تحت الأرض ومزالق الدبابات ومخازن التموين والذخيرة. وكان المفروض بهذا المجمع أن تؤمن لنا السيطرة على المانع المائى.. هذا هو النظام الذى أنبريت دائما أنتقده قبل تعييني على رأس قيادة المنطقة الجنوبية العسكرية لدرجة أننى فكرت فى الاستقالة . وقد كانت المدفعية المصرية الثقيلة تصب علينا حمما فى تلك الأيام حتى خيمت علينا سحابات الغبار وأضطررنا إلى ترك عربة القيادة على بعد مسافة من الحصن والسير على الأقدام. وعندما إقتربنا من الحصن نزلت علينا القذائف كالمطر. وأحتمينا فى الغرف المحصنة عدا موشى ديان الذى أنبطح على الأرض لأن ساقه كانت مكسورة وبصفتى قائد القطاع لم أترك وزير الدفاع بمفرده منبطحا على الأرض لذلك تمددت بجواره. وبعد القصف المصرى ذهبنا نتفقد التحصينات. وكانت المدفعية المصرية خلال حرب الاستنزاف إلى جانب الكمائن والغزوات ضد دورياتنا وعربات التموين تكلفنا أرواحا غالية جدا».

حاول شارون أن يزيح عن كاهله أسباب الهزيمة فى أكتوبر ١٩٧٣ وينسبها للقيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية فيقول «بعد حرب ٦٧ ساد الاعتقاد فى إسرائيل أن العرب عاجزون عن خوض حرب حديثة والتفوق الإسرائيلى لن يترك لهم أى أمل فى إمكانية تضييق الهوة. من جهتى لم يلق هذا الرأى قبولا عندى ولم أبخس المصريين حق قدرهم وجاءت خبرتى على الجبهة تدعم هذا الرأى لأن الوحدات المصرية كانت خاضعة لتدريب مكثف ولهذا لم أشك فى إقتراب المصريين لعبور القناة. وكنت أؤيد أنهم يستعدون جديا لعبور القناة - فى حين أنه لم يكن أحد

على علم بما يجرى فى الجبهة ولم نجد سبيلا لتحديد الموقع الذى إنطلق منه هجومهم الرئيسى عندما قامت الحرب، وفى غياب صورة واضحة كيف يحدد تكتيك لهجوم مضاد وما هى المواقع التى يتعين علينا إحتلالها، فقواتنا فى الخطوط الأولى تلقت ضربات قاسية، ووصلت إلينا تقارير عن وحدات فقد الإتصال بها كلية وعن حصون مطوقة - وكان يبدو على (جونين) أنه ينظر للأموات كسلسلة من الحرائق الممتدة بسرعة وهو عاجز عن إخفائها لعدم توافر القوات الضرورية، حاولت أن أفهم ما كان يجرى حولى فعلمت بعض الأشياء المثبطة للقوى وأولها أن الطيران لم يكن على قدر المقام بالضبط أن صح القول - فبعد وقف إطلاق النار عام ١٩٧٠ نقل المصريون صواريخ أرض جو إلى القناة وتركناهم يعتلون واليوم ندفع فاتورة غلطتنا . وهى باهظة الثمن، ولم تنشر وحدات الدبابات على طول القناة وعندما حاولت التدخل هوجمت بنيران جهنمية من الدبابات والصواريخ المضادة للدبابات المثبتة فوق السواتر الحاجزة فى الدفاعات المصرية غرب القناة - وحتى تلك التى تخلصت من القذائف والصواريخ وقعت فى كمين وحدات مسلحة بالقاذف (أر.بى.جى) وبصواريخ ساجر المضادة للدبابات .

شارون مجرم برتبة وزير الدفاع الإسرائيلى

وهذا تحليل لشخصية اريبل شارون نشرته مجلة « دير شبيجل الألمانية فى ١٧ أغسطس ١٩٩١ بمناسبة شغله وزارة الدفاع الإسرائيلية نعيد نشره كما هو لنوضح أن تاريخ شارون الأسود كان معروفاً للجميع من قبل أن يشغل منصب وزير الدفاع.

كان أريل شارون (أريك) مرتدياً بدلة من القطيفة «تفصيلتها» أكل عليها الدهر وشرب، وسروالها قصير جداً وضيق جداً، وذلك عندما قام بإستعراض حرس الشرف أمام وزارة الدفاع فى تل أبيب بعد أن تقلد منصب وزير الدفاع الإسرائيلى.

وكان من الواضح أن شارون عصبى بعض الشىء، تمكن شارون من تحقيق أمل حياته، فقد أصبح وزيراً لدفاع إسرائيل.

ولم يكن صعود شارون من وزير الزراعة إلى وزير لأهم وزارة فى إسرائيل بالأمر السهل، فمنذ استقالة عزرا ويزمان قبل خمسة عشر شهراً، وكان مناحم بيجين نفسه يضع العقبات تلو العقبات كى يمنع شارون من خلافة ويزمان.

وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء الإسرائيلى مناحم بيجين لم يكن يخفى إعجابه « ببطل إسرائيل الأسطورى » الجنرال شارون ، ومع أن والد بيجين وجد شارون كانا أصدقاء، ومع أن والدة شارون البولندية كانت هى المولدة « الداية » التى قامت بإخراج مناحم بيجين من بطن أمه ، ألا أن إعجاب مناحم بيجين بشارون كان دائماً ممتزجاً بشكوك كثيرة . وقد صرح مناحم بيجين مرة « ليس من المستبعد أن يقوم أريك (أريل شارون) بمحاصرة رئاسة الوزراء بالمصفحات بغرض قلب نظام الحكم » ومع أن بيجين صرح بعد ذلك أن ما ذكره كان مجرد دعاية، إلا أن هذا التصحيح لم يكن بالمقنع على الإطلاق.

ولاتقتصر الرهبة من شارون على بيجين وحده، بل تمتد أيضاً إلى عدد من أعضاء مجلس الوزراء الإسرائيلى، الذين يشكون فى إيمانه بالديمقراطية وفى إمكانية الإعتماد عليه. وقد قال نائب رئيس الوزراء الإسرائيلى سيمحا ايدلش، أن اسمه (اسم أيرلش) يقع على قمة الأسماء التى ينوى شارون يوماً ما أعتقالهم !!

وكان سلف شارون فى الوزارة عزرا ويزمان يصف شارون بأنه « عبقرى حرب وجاهل فى السياسة وهو لايستطيع أن يفرق بين طموحاته الشخصية والأهتمامات الحيوية لوطنه إسرائيل، بل أن دافيد بن جوريون، مؤسس دولة إسرائيل صرح قبل سنوات عديدة « لو كف شارون عن نشر الأشاعات الكاذبة، لأصبح مثلاً عسكرياً أعلى ».

ولكن تحفظات بن جوريون لم تمنع أن يصبح شارون بالنسبة لجانب كبير من الإسرائيليين بطلاً ونموذجاً فريداً لرجل تمثل حياته عصارة الكفاح والنجاح .

وفى حرب أكتوبر أصبح شارون « منقذ الوطن الإسرائيلى » إذ أن المخاطرة الجنونية التى قام بها فى العبور إلى الشاطىء الغربى من قناة السويس، هى التى مكنت إسرائيل من عزل الجيش المصرى الثالث وإحالة الهزيمة الإسرائيلية الكبرى إلى ما يشبه النصر.

المذابح الإسرائيلية

١- مذبحة بلدة الشيخ ١٩٤٧/١٢/٣١

بينما كان العالم يستعد لاستقبال عام ميلادي جديد اقتحمت عصابات الهاجاناه قرية بلدة الشيخ (يطلق عليها الصهاينة اليوم اسم تل غنان) ولاحقت المواطنين العزل، وقد أدت الجريمة الصهيونية إلى مصرع الكثير من النساء والأطفال حيث بلغت حصيلة المذبحة نحو ٦٠٠ شهيد، وجدت جثث غالبيتهم داخل منازل القرية.

٢- مذبحة دير ياسين ١٩٤٨/٤/١٠

داهمت عصابات شتيرن والأرغون والهاجاناه الصهيونية قرية «دير ياسين» العربية في الساعة الثانية فجراً، وقال شهود عيان أن إرهابي العصابات الصهيونية شرعوا بقتل كل من وقع في مرمى أسلحتهم. وبعد ذلك أخذ الإرهابيون بإلقاء القنابل داخل منازل القرية لتدميرها على من فيها، حيث كانت الأوامر الصادرة لهم تقضي بتدمير كل بيوت القرية العربية، في الوقت ذاته سار خلف رجال المتفجرات إرهابيو الأرغون وشتيرن فقتلوا كل من بقى حياً داخل المنازل المدمرة.

وقد استمرت المجزرة الصهيونية حتى ساعات الظهر، وقبل الانسحاب من القرية جمع الإرهابيون الصهاينة كل من بقي حياً من المواطنين العرب داخل القرية حيث أطلقت عليهم النيران لإعدامهم أمام الجدران، واتضح بعد وصول طواقم الإنقاذ أن الإرهابيين الصهاينة قتلوا ٣٦٠ شهيد معظمهم من الشيوخ والنساء والأطفال.

وقال شهود عيان في وصف المجزرة «كان العروسان في حفلتهما الأخيرة أول الضحايا، فقد قذفا قذفاً وألقي بهما مع ثلاثة وثلاثين من جيرانهم، ثم أُلصقوا على الحائط وانهال رصاص الرشاشات عليهم وأيديهم مكتوفة».

وقد روى فهمي زيدان الناجي الوحيد من بين أفراد عائلة أبيدت عن بكرة أبيها، وكان حين وقوع المجزرة في الثانية عشرة من عمره، ما جرى لأفراد عائلته قائلاً «أمر اليهود افراد اسرتي جميعاً بان يقفوا، وقد أداروا وجوههم إلى الحائط، ثم راحوا يطلقون علينا النار، أصبت في جنبي، واستطعنا نحن الأطفال أن ننجو بمعظمنا لأننا اختبأنا وراء أهلنا، مزق الرصاص رأس أختي قدرية البالغة أربع سنوات، وقتل الآخرون الذين أوقفوا إلى الحائط: أبي وأمي وجدي وجدتي وأعمامي وعماتي وعدد من أولادهم».

فيما قالت حليمة عيد التي كانت عند وقوع المجزرة امرأة شابة في الثلاثين من عمرها، ومن اكبر أسر قرية «دير ياسين»: «رأيت يهودياً يطلق رصاصة فتصيب عنق زوجة أخي خالدية، التي كانت موشكة على الوضع، ثم يشق بطنها بسكين لحام، ولما حاولت إحدى النساء إخراج الطفل من أحشاء الحامل الميتة قتلوها أيضاً، واسمها عائشة رضوان».

وفي منزل آخر، شاهدت الفتاة حنة خليل ١٦ عاماً، إرهابياً يهودياً يستل سكيناً كبيرة ويشق بها من الرأس إلى القدم، جسم جارتها جميلة حبش، ثم يقتل بالطريقة ذاتها، على عتبة المنزل جاراً آخر للأسرة يُدعى فتحي.

تكررت تلك الجرائم الوحشية من منزل إلى منزل، وتدل التفاصيل التي استقيت من الناجين، على ارهابيات يهوديات من أعضاء منظمات ليحي واتسل شاركن في المذبحة، ويصف جاك دي رينيه رئيس بعثة الصليب الأحمر في فلسطين عام ١٩٤٨ الإرهابيين الذين نفذوا المذبحة في «دير ياسين» بالقول: «إنهم شبان ومراهقون، ذكور وإناث، مدججون بالسلاح - المسدسات والرشاشات والقنابل اليدوية - وأكثرهم لا يزال ملطخاً بالدماء وخناجرهم الكبيرة في أيديهم، وقد عرضت فتاة من أفراد العصابة اليهودية تطفح عيناها بالجريمة يديها وهما تقطران دماً، وكانت تحركهما وكأنهما ميدالية حرب».

ويضيف قائلاً «دخلت أحد المنازل فوجدته مليئاً بالأثاث الممزق وكافة أنواع الشظايا، ورأيت بعض الجثث الباردة، حيث أدركت أنه هنا تمت التصفية بواسطة الرشاشات والقنابل اليدوية والسكاكين !!!، وعندما هممت بمغادرة المكان سمعت أصوات تنهدات، وبحثت عن المصدر فتعثرت بقدم صغيرة حارة، لقد كانت فتاة في العاشرة من عمرها، مزقت بقنبلة يدوية لكنها ما تزال على قيد الحياة، وعندما هممت بحملها حاول أحد الضباط «الإسرائيليين» منعي فدفعته جانباً ثم واصلت عملي، فلم يكن هناك من الأحياء إلا امراتين إحداهما عجوز اختبات خلف كومة من الحطب، وكان في القرية ٤٠٠ شخص، هرب منهم أربعون، وذبح الباقون دون تمييز وبدم بارد».

وقد فاخر مناحم بيجن - رئيس وزراء الكيان الصهيوني الأسبق - بهذه المذبحة في كتابه فقال: «كان لهذه العملية نتائج كبيرة غير متوقعة، فقد أصيب العرب بعد أخبار دير ياسين بهلع قوي فأخذوا يفرون مذعورين .. فمن أصل ٨٠٠ ألف عربي كانوا يعيشون على أرض «إسرائيل» الحالية - فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ لم يتبق سوى ١٦٥ ألفاً - ويعيب بيجن على من تبرأ منها من زعماء اليهود ويتهمهم بالرياء!!.

ويقول بيجن إن مذبحة «دير ياسين» «تسبب بانتصارات حاسمة في ميدان المعركة»، بينما قال إرهابيون آخرون أنه «بدون دير ياسين ما كان ممكناً لإسرائيل أن تظهر إلى الوجود» وتمسكت اتسل وليحي بالدفاع عن المجزرة، بل أن ليحي اعتبرت ما ارتكبه أفرادها في دير ياسين «واجباً إنسانياً».

٣- مذبحة قرية أبو شوشة ١٤/٥/١٩٤٨

بدأت المذبحة في قرية أبو شوشة القريبة من قرية دير ياسين فجراً، راح ضحيتها ٥٠ شهيداً من النساء والرجال والشيوخ والأطفال، ضربت رؤوس العديد منهم بالبلطات، وقد أطلق جنود لواء جعفاتي الصهيوني الذي نفذ المذبحة النار على كل شيء يتحرك دون تمييز وحتى البهائم لم تسلم من المجزرة.

٤- مجزرة حولا تحصد البشر والحجر

المقدمة

ذنب حولا أنها عربية، وأنها بلدة لبنانية قريبة من فلسطين التي اغتصبتها الحركة الصهيونية في منتصف هذا القرن، فدفعت حولا بسبب ذلك من دم أبنائها، ثمن طبيعتها دون ذنب اقترفته، أو دين يوجب عليها دفعه.

حولا جرح عميق في الجسد اللبناني سببته السادية الصهيونية «الإسرائيلية» حين غدرت عصابات الصهاينة سنة ١٩٤٨ بأهالي حولا من المزارعين البسطاء، فتنكرت بالزي الخاص بجيش الإنقاذ حتى تمكنت من اعتقال عشرات المواطنين الذين قتلوا بوحشية أسست في تالي الأيام لمسلسل التشرد والعذاب لأهالي القرية الحدودية، مسلسل لم ينته حتى اليوم مشتملاً على القتل والتهجير والاعتقال وسلب الأراضي الخصبة.

ففي أيار ١٩٤٨ وأثناء الليل دخلت فرقة «إسرائيلية» إلى القرية وقتلت كل من الشيخ عبد الخالق مزرعاني، وعبد شبيب شريم ومحمد ياسين (أبو عباس). وكانت تلك الأحداث أولى الاعتداءات «الإسرائيلية» ضد بلدة حولا حيث استمرت فترة الذعر حتى شهر آب من تلك السنة حتى دخول جيش الإنقاذ الذي شُكل من أبناء الدول العربية لإنقاذ فلسطين من الاغتصاب، وكان دخوله بموافقة الدولة اللبنانية اتخذ من تلة الشيخ عباد المطلة على حولا منطقة لتمركزه. وقام أهالي القرية بتقديم المساعدة الممكنة، وشباب القرية حملوا السلاح وخاضوا عدة معارك ضد الصهاينة إلى جانبه.

بقي جيش الإنقاذ مرابطاً على تلك التلة فترة ثلاثة أشهر لكنه انسحب فجاة مساء الخميس ٢٧ تشرين الأول ١٩٤٨، وبعد انسحابه راح الصهاينة يعملون للانتقام من حولا ومن أبنائها ولجئوا إلى الخدعة ففي ٣١ تشرين الأول ١٩٤٨، هاجم الصهاينة متنكرين بزي جيش الانقاذ (الكوفية والعقال) وعصابات شتيرن والهاجاناه من داخل الأراضي اللبنانية) من الجهة الشمالية لحولا بمحاذاة قرية طلوسة ومركبا اللبنانيتين، وبما أن الأهالي كانوا ينتظرون مجئ قوات عربية لتحل محل القوات المنسحبة ظنوا أن الجيش القادم هو جيش عربي فبدءوا يرحبون به. الأمر الذي ساعد الصهاينة على شن أكبر حملة اعتقالات في صفوف المرحبين من شباب وشيوخ وأطفال ونساء.

وقع في الأسر خمسة وثمانون شاباً وشيخاً وعدد آخر من النساء والأطفال بعدها جرى تقسيم الرجال إلى ثلاث مجموعات ـ التقسيم كان حسب العمر ـ) وتم وضع كل مجموعة في منزل. (منازل فارس مصطفى وحسين الحاج عبد الله يونس وعلي محمد أيوب) عمد العدو بعد ذلك إلى إطلاق النار على المعتقلين وأيديهم مرفوعة على الجدران، ثم نسف المنازل فوق رؤوسهم فاستشهد الجميع إلا ثلاثة أشخاص ما زال أحدهم على قيد الحياة. أما النساء والأطفال فقد كانوا سيلاقون نفس المصير لولا تدخل مراقبي الأمم المتحدة في الوقت المناسب.

بعد هذه المجزرة عمد العدو إلى مصادرة الممتلكات والمواشي وهدم واحراق منازل القرية، أما من بقي على قيد الحياة من أبناء القرية فقد فر

إلى الأحراج المجاورة وإلى القرى القريبة ورحل القسم الأكبر إلى بيروت وتجمعت العائلات في حرج الصنوبر حيث أقامت فترة تزيد عن الشهر، وبعد عدة اتصالات تم نقل الأهالي إلى مخيم ضبية وإسكانهم في بيوت من الصفيح ضاقوا خلالها مرارة التهجير.

حيثيات وقوع المجزرة:

يروي شهود عيان نجوا من المجزرة الوحشية التي ارتكبها الصهاينة في بلدة حولا. فيقول أحدهم (لم يفصح عن اسمه خوفاً من الاحتلال الإسرائيلي في ١٩٤٨/١٠/٣١ حدث ما لم يكن في الحسبان، ففوجئنا بجيش يطوق البلدة من جميع الجهات ويرتدي بعضه الزي العربي «الكوفية والعقال» والأكثرية الساحقة من هذا الجيش آتية من جهة الشمال من ناحية قرية مركبا وكانت الساعة حوالي السادسة صباحاً، فاعتقد أهالي البلدة أن جيش الإنقاذ قد عاد من جديد.

وأول من استقبلهم بسلاحه المرحوم كامل الحاج خليل علي حسين ووصل شمالي «بركة الحجر» بحوالى مائة متر أي في أول التلة المؤدية لوادي البياض فالتقى بهم واعتقلوه علي الفور، وكان خلفه العديد من ابناء البلدة وبدءوا يوقنون أنهم جيش «إسرائيلي»، أولا من لهجته وثانياً لأن بعض شباب البلدة ممن كانوا يعملون في حيفا وعادوا حديثاً يتقنون بعض عبارات اللغة العبرية.

عندها توقفوا وبدءوا بالتراجع قدر الامكان بعد أن اعتقل الصهاينة بعضاً منهم وكل من أفلت من الطوق أخذ يصرخ على مدى صوته ... يهود

... يهود اهربوا. وبالفعل بدأ الناس يخرجون مع مواشيهم والعصابات الصهيونية تعتقل كل من يقع في قبضتها نساء ورجالاً

في هذه الأثناء حوالي العاشرة صباحاً اتجهنا مع البقية الفارين نحو رأس المطل وبعد نصف ساعة سمعنا انفجاراً ضخماً في البلدة يهز المنطقة وعرفنا فيما بعد أن مجموعة من الشباب الذين وقعوا في الأسر أُدخلوا إلى غرفة المرحوم فارس حسين موسى مصطفى واطلقوا النار عليهم وتم تدمير المنزل فوقهم.

ولم يمض نصف ساعة على الإنفجار حتى وصلت العصابات الصهيونية إلى الدير وتمركزت حول بيت المرحوم الحاج أحمد حجازي وزاد إطلاق النار خاصة نحو رأس المطل، فشعر الناس بالخوف وتناثر عقدهم ولم يبق شخص قريب من الآخر والصراخ يملأ الأثير مثل يوم القيامة فلا أم مع ولدها ولا زوج مع زوجته ولا رفيق مع رفيقه وشعر الجميع أن الصهاينة يريدون إبادة حولا عن بكرة أبيها ومازال نحيب الأمهات والأطفال الرضع وصرخات العذارى صداه في أذني لأنه شريط محزن يعكس بربرية العدو وهمجيته التي لا مثيل لها في عالم الإبادة منذ وجد الإنسان على الأرض.

ولم يعد أمام الناس سوى الرحيل وترك أرض البلدة إلى البلدات المجاورة بعد أن فقدوا أمل الرجوع بسبب تصرفات الغزاة، ولم ينته فيلم الابادة عند هذا الحد بل ازداد ضراوة عند وصول العدو إلى رأس المطل وأصبح الجميع تحت نيران أسلحته وأذكر أنني وصلت مع والدي

وشقيقتي إلى «جلالي الفوعاني» في الوسيطة ووجدنا والدتي هناك مع حشد كبير يلوذ بين الصخور طلباً للنجاة وأصوات البكاء والعويل تصم الآذان. حيث لا أحد يعرف عن أهل بيته شيئاً، وبقينا هناك والرصاص مستمر بالهطول كالمطر الغزير وحوالى الساعة الثانية عشرة علت أصوات النحيب وعلمت أن المرحومة «آمنة الغني» قد أصيبت ولم يكن بالامكان انقاذها فنزف دمها وفارقت الحياة وجعلها العدو هدفاً يرمي على كل من يقترب منها ...

ووصلنا إلى شقرا قبل مغيب الشمس أما والدتي فقد سلكت طريق خلة النبعة وصادف مرورها قرب المرحوم حسن محمد أيوب وهو مثخن بالجراح ويستغيث دون معين فتقدمت منه والدتي ولم تستطع أن تقدم له شيئاً، وقد جعله العدو هدفاً فقال لها وهو يضم يده نحو بطنه مكان الاصابة «انجِ بنفسك ودعيني» ..

وعند المساء وصلت والدتي إلينا واجتمع شمل العائلة بعد رحلة العذاب والألم.

وفي اليوم التالي بدات خيوط المجزرة تتضح أولاً باول حيث وصل العديد من النساء اللاتى أطلق سراحهن وكثير من الرجال الذين ظلوا داخل الطوق واختبأوا في أمكنة وسلموا من الموت المحقق وشاهدوا طبيعة المأساة الرهيبة ورووا تفاصيلها بحسرة وألم.

في ذلك اليوم المشئوم دخل العدو وأخذ يعتقل كل من صادفه في طريقه رجالاً ونساء على حد سواء، وكان على رأس هذا الجيش الغازي فرقة «الهاجانا» بقيادة السفاح بيجن.

وقد وضعوا النساء في بيت المرحوم حسن محمد سعيد مزرعاني وأطلق سراحهن في آخر النهار في اليوم الثاني للاعتقال.

وأما الشباب فأول مجموعة وضعت في بيت المرحوم فارس حسين مصطفى وأطلق النار عليهم فرداً فرداً ونسف المنزل عليهم وبالرغم من هذا نجا اثنان هما الحاج حسين محمد ظاهر واستطاع أن يصبر على آلامه ويزحف عن طريق القرقاف ووصل إلى المجدل وتماثل للشفاء.

والثاني هو المرحوم محمد الشيخ عبدو سليمان استطاع ورغم نزيفه أن يزحف ليلاً نحو القرقاف وعلى بعد أمتار من البركة لم يستطع التقدم لأن بطنه كانت مصابة بعدة عيارات نارية فصادف مرور المرحوم شبيب قطيش من هناك حيث كان مختبئاً في بيته وسنحت له الفرصة بالهرب ليلاً فطلب منه المساعدة فحمله وأوصله وذهب إلى المجدل والدم ينزف منه ولم يعد يستطيع حمله فتركه هناك، وذهب إلى المجدل وأخبر بذلك فنزل الأهالي إلى الوادي وحملوه إلى المجدل، من هناك حيث لا إسعافات أولية، أرسل إلي مستشفى صور ولكنه بعد فوات الأوان حيث نزف وفارق على أثره الحياة.

أما المجموعة الثانية ومؤلفة من كبار السن فتم وضعها في بيت المرحوم علي محمد الحاج أيوب وبدون تاخير تم إطلاق النار عليهم فرداً فرداً ولم ينسفوا البيت عليهم وبقوا يحرسونهم طول النهار ورغم هذا بقي المرحوم منصور مصطفى حياً، واستطاع رغم إصابته أن يزحف في الليل عن طريق «الساقية» وهاتان المجموعتان دفنتا في خندق واحد من الجهة الغربية لمنزل المرحوم فارس حسين مصطفى.

أما المجموعة الثالثة ومؤلفة من متوسطي الأعمال فقد وضعت في بيت المرحوم حسين الحاج عبد الله يونس وأطلق النار عليهم فرداً فرداً وحفر خندق في البستان ودفنوا به وخرج حياً من هذا البيت شخص من قبريخا، كان موجوداً في البلدة عند الهجوم وسلم من الموت.

وهؤلاء الناجون من المجزرة من كل مجموعة، شهدوا للناس وأمام الله على التتار الجدد، آكلي لحوم البشر الذين خلت قلوبهم من الرحمة وتحجرت حتى أصبحت جماداً لقسوتهم وفظاعتهم وعلى سبيل المثال ما حصل مع حسن وأخيه توفيق دغمان عندما اعتقلهما العدو وعرفوا أنهما شقيقان فقالوا لهما نريد أن نقتل أحدكما فتخيرا، وكل واحد منهما قال اقتلوني أنا واتركوا أخي فقُتل الاثنان معاً وهذا ما نقلته النسوة اللاتي كن على مقربة منهما، وحوادث كثيرة تقشعر لها الأبدان لما فيها من الحقد والعنصرية التي طبعت خصائل الصهيونية.

وقد نزح معظم أهالي البلدة وأسكنوا بيوتاً من الصفيح في مخيم في ضبيه ومكثوا هناك ستة أشهر، عادوا بعدها في أوائل آيار ١٩٤٩، بعد فترة من توقيع اتفاق الهدنة بين لبنان و «إسرائيل».

وعاد المواطنون إلى منازلهم فوجدوها خراباً يباباً، فنصبت الخيم على أطلال البيوت وبدأت بترميمها، وأول خطوة قام بها أهالي البلدة هي شراء قطعة من ملكية محمد رشيد أيوب فقاموا بتأهيلها لاستقبال جثث الشهداء المطمورة في مقبرتين جامعتين كما أشرت سابقاً.

وساعدت الدولة في نقل جثث الشهداء إلى مثواهم الأخير المعروف اليوم «بتربة الشهداء».

ومهما غصت في معاني الكلام، فلا شيء يعبر عن الألم والمرارة ساعة عودتنا إلى البلدة حيث سيطر جو الحزن على هذه المذبحة المريعة ومن لم يتمزق غيظاً ومرارة على ما فعله العنصريون البرابرة بحق حولا البطلة التي رفضت الذل والهوان عبر تاريخها الطويل، فلم تنحن إلا لله خالق هذا الكون واحداً أحداً، ما عساي أتذكر في تلك الساعة الرهيبة، فكان الأطفال يصرخون والرجال يستغيثون والنساء يلطمن الوجوه والجميع يسير على غير هدى لا يعرفون طريقاً.

فكانت النسوة يقمن حلقات النويح والبكاء على أشلاء الضحايا في خنادقهم ويندبن قتلاهم، ويبحثن بين الأنقاض عسى أن يجدن بعضاً منهم أحياء من شدة وجدهن وفقدانهم الصواب، ولا تسمع في تلك الساعة سوى النحيب والبكاء على الدماء المراقة. ومازالت الأرض تحتفظ بذكرى شهدائها وتشير إلى الجناة المعتدين وما زالت سفوحنا ووهادنا تختزن هذا الدم البريء في أعماقها ليكون شاهداً على البرابرة الطغاة.

وبعد ثلاثة أيام من عودتنا إلى البلدة بدأت وفود من القرى المجاورة تأتي لتشهد على بصمات العدو وممارساته.

وقد أرسلت الدولة اللبنانية فريقاً طبياً يشرف على نقل أشلاء الضحايا إلي تربة الشهداء في جو ماساوي، وبدأ الناس بترميم منازلهم المهدمة وقد قررت الدولة مبلغ إثنين وسبعين ألف ليرة كمساعدة للمنكوبين. فقدمت

عن كل شهيد مبلغ ثلاثمائة ليرة فاحتج الأهالى ولكن لا حياة لمن تنادي.

وقد قرر الأهالى إقامة احتفال تكريمي لشهدائهم في مسجد البلدة حضره العديد من الأدباء والشعراء.

مسلسل القتل يستمر بعد المجزرة

ولم تقف عدوانية الصهاينة ضد حولا عند هذا الحد بل استمرت وبشكل متقطع ومن لم يستشهد في المجزرة، أستشهد وهو يحرث أرضه بلغم هنا وآخر هناك، ومن نجا سقط بفعل شظية أو رصاصة من حمى نار العدو الغاشم.

استمرت الاعتداءات على البلدة قصفاً وتدميراً منذ العام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٧٨ تاريخ الاحتلال الثاني للبلدة، ووقعت اعتداءات ذهب ضحيتها العشرات.

وفي عدوان آذار ١٩٧٨ بدأ العدو ممارسته الجبانة بحق أبناء البلدة مرة جديدة وباحتلال مقنع بالعملاء والمأجورين ومارس كافة أنواع البطش والاعتقال والتهجير.

المنازل المهدمة والمنسوفة والمصادرة:

وإلى ما تقدم من إجرام صهيوني، فإنه لم يقتصر على مطاولة البشر بل شمل المنازل كلها كما حصل عام ١٩٤٨، إذ دمرت جميع منازل القرية وعددها ٢٥٠ منزل، وفي الأعوام التالية، شهدت منازل البلدة اعتداءات «إسرائيلية».

- وأخيراً جرف كامل للمنطقة الممتدة من تلة العبادة حتى الدواوير وتغيير معالم المنطقة جغرافياً تسهيلاً لتهويدها.

و «إسرائيل» تقتطع أراضي حولا منذ عام ١٩٤٨

شهدت حولا منذ العام ١٩٤٨ محاولات إسرائيلية لتغيير معالمها، واقتطاع أرضها الخصبة لحساب المشروع الصهيوني المنطلق من فلسطين المحتلة، وسجل أبناء القرية اغتصاب الإسرائيليين لأكثر من ألفي دونم من أراضي حولا.

المعتقلون من أهالي حولا في سجون الاحتلال «الإسرائيلي»

وقد نال أهالي بلدة حولا نصيباً من القمع «الإسرائيلي» المتمثل باحتجاز حرية عدد كبير من أبناء البلدة حيث طبق العدو سياسته القمعية بحق شباب وشيوخ بلدة حولا، وذلك للنيل من صمودهم وضرب معنوياتهم، وقد تخرج من سجن الخيام وحده أكثر من ثلاثمائة شاب وشيخ (٣٠٠) عدا المتخرجين من سجن أنصار وعديسة وعيترون ومركبا ..

بعبارة أخرى جميع من في البلدة أدخل السجن ذاق مرارة الاعتقال واليوم يرزح في سجن الخيام «المعتقلون الرهائن».

٥- مذبحة اللد ١٩٤٨/٧/١١

نفذت وحدة كوماندوس بقيادة الإرهابي موشيه ديان المجزرة بعد أن اقتحمت مدينة اللد مساء تحت وابل من قذائف المدفعية وإطلاق نار غزيرة على كل شيء يتحرك في شوارع المدينة، وقد احتمى المواطنون العرب من الهجوم في مسجد دهمش، وما أن وصل الإرهابيون الصهاينة إلى المسجد

حتى قتلوا ١٧٦ مدني حاولوا الاحتماء فيه، مما رفع ضحايا المذبحة الصهيونية إلى ٤٢٦ شهيد.

وبعد توقف عمليات الذبح أُقتيد المدنيون العزل إلى ملعب المدينة حيث تم اعتقال الشباب، ثم أعطي الأهالي مهلة نصف ساعة فقط لمغادرة المدينة سيراً على الأقدام إلى منطقة الجيش الأردني دون ماء أو طعام، مما تسبب في وفاة الكثير من النساء والأطفال والشيوخ.

٦- مذبحة قرية عليليون ١٩٤٨/١٠/٣٠

هاجمت القوات «الإسرائيلية» القرية يوم ١٩٤٨/١٠/٢٩ واشتبكت مع مجموعة من رجال جيش الانقاذ الذين كانوا في القرية، وتمكنت من دخولها الساعة الخامسة من صباح يوم ١٩٤٨/١٠/٣٠، بعد انسحاب مقاتلى جيش الإنقاذ منها، وقد أمر الأهالي بالتجمع في ميدان القرية قبل إطلاق النيران عليهم عشوائياً من الجهات الأربع.

٧- مجزرة البعنة ودير الأسعد ١٩٤٨/١٠/٣١

حاصرت القوات الصهيونية قريتي البعنة ودير الأسد، ثم سيطرت عليها يوم ١٩٤٨/١٠/٣١، في الساعة العاشرة صباحاً، وعندما أمر القائد سكان القريتين عبر مكبرات الصوت بالتجمع في السهل الفاصل بين القريتين بحراسة الجنود الصهاينة، قبل قتل مجموعة من الشبان بطريقة وصفها أحد مراقبي الأمم المتحدة بأنها «قتل وحشي، جرى دون استفزاز أو إشارة غضب من الناس».

٨- مذبحة قبية ١٤/١٠/١٩٥٣

قامت وحدات من الجيش النظامي للكيان الصهيوني بتطويق قرية قبية بقوة قوامها حوالي ٦٠٠ جندي، بعد قصف مدفعي مكثف استهدف مساكنها، وبعد ذلك اقتحمت القوات الصهيونية القرية وهي تطلق النار بشكل عشوائي.

وبينما طاردت وحدة من المشاة الصهاينة السكان وأطلقت عليهم النار عمدت وحدات صهيونية أخرى إلى وضع شحنات متفجرة حول بعض المنازل فنسفتها فوق سكانها، وقال شهود عيان نجوا من المجزرة أن جنوداً صهاينة رابطوا خارج المنازل أثناء الإعداد لنسفها وأطلقوا النار على كل من حاول الفرار من هذه البيوت المعدة للتفجير، وقد استمرت المجزرة الوحشية حتى الساعة الرابعة من صباح اليوم التالي ١٥/١٠/١٩٥٣، وكانت حصيلة المجزرة تدمير ٥٦ منزلاً ومسجد القرية ومدرستها وخزان المياه الذي يغذيها، كما استشهد فيها ٦٧ شهيداً من الرجال والنساء والأطفال وجُرح مئات آخرون.

وفي أعقاب المجزرة شوهدت مناظر بقيت عالقة في الأذهان، من بينها منظر امرأة جلست فوق كومة من الأنقاض، وقد أرسلت نظرة تائهة إلى السماء، بينما برزت من تحت الأنقاض أيد وأرجل صغيرة هي أشلاء أولادها الستة، بينما كانت جثة زوجها الممزقة بالرصاص ملقاة في الطريق المواجه لها.

وقد ثبت الجنرال «فان بينكيه» كبير مراقبي الأمم المتحدة في تقريره

إلى اجتماع مجلس الأمن الدولي في ١٩٥٣/١٠/٢٧ «إن الهجوم كان مدبراً ونفذته قوات نظامية «إسرائيلية».

٩- مذبحة قرية قلقيلية ١٩٥٦/١٠/١٠

هاجم الجيش الصهيوني وقطعان المستوطنين قرية قلقيلية الواقعة على الخط الأخضر الفاصل بين الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٤٨ والضفة الغربية، حيث شارك في الهجوم مفرزة من الجيش وكتيبة مدفعية وعشر طائرات مقاتلة.

وقد عمد الجيش الصهيوني إلى قصف القرية بالمدفعية قبل اقتحامها، حيث راح ضحية المجزرة الجديدة أكثر من ٧٠ شهيداً.

١٠- مذبحة كفر قاسم ١٩٥٦/١٠/٢٩

فرضت قوات الإرهاب الصهيوني الحصار على القرية، وأعلنت حظر التجول فيها، وقد انطلق أطفال وشيوخ لإبلاغ الشبان الذين يعملون في الأراضي الزراعية خارج القرية بحظر التجول، غير أن القوات المرابطة خارج القرية عمدت إلى قتلهم بدم بارد، كما قتلت من عاد من الشبان إلى داخل القرية، وراح ضحية المجزرة الصهيونية ٤٩ مدنياً بينهم عدد من الأطفال والشيوخ.

١١- مجزرة صبرا وشاتيلا

هي فعلاً مأساة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى والمحزن والمدهش في الوقت نفسه أنها تمت بأيدي عربية «قوات الكتائب اللبنانية الموالية لإسرائيل» أذاقوا في هذه الجريمة أخواننا الفلسطينيين كل أصناف القتل

والذبح والاغتصاب بل وتفننوا في ذبحهم، صحيح أن إسرائيل تتحمل مسئولية المجزرة ممثلة في الحكومة وشخص شارون وزير الدفاع ولكنهم لا يتحملون كامل المسئولية فقد نافستهم وبجدارة قوات الكتائب اللبنانية ببرودة دم وقسوة فاقت كل ما لدى الإسرائيليين، والمصيبة أن المسئولين عن هذه المجزرة لا يزالون يعيشون بيننا دون محاكمة !! أين الضمير الإنساني ؟؟ أين العدل؟؟ أين الإنصاف؟؟ لله درك يا فلسطين كم تعانين.

أعدت خطة اقتحام مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين حول بيروت منذ اليوم الأول لغزو لبنان عام ١٩٨٣، وذلك بهدف إضعاف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت ودفع الفلسطينيين إلى الهجرة خارج لبنان.

قبل غروب شمس يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦ بدأت عملية اقتحام المخيمين، واستمرت المجزرة التي نفذتها مليشيات الكتائب اللبنانية وجنود الاحتلال الصهيوني حوالي ٣٦ ساعة، كان الجيش «الإسرائيلي» خلالها يحاصر المخيمين ويمنع الدخول إليهما أو الخروج منهما، كما أطلق جنود الاحتلال القنابل المضيئة ليلاً لتسهيل مهمة المليشيات، وقدم الجنود الصهاينة مساعدات لوجستية أخرى لمقاتلي المليشيات المارونية أثناء المذبحة.

بدأ تسرب المعلومات عن المجزرة بعد هروب عدد من الأطفال والنساء إلى مستشفى غزة في مخيم شاتيلا حيث أبلغوا الأطباء بالخبر، بينما وصلت أنباء المذبحة إلى بعض الصحفيين الأجانب صباح الجمعة ١٩٨٢/٩/١٧، وقد استمرت المذبحة حتى ظهر السبت ١٩٨٢/٩/١٨ وقتل فيها نحو ٣٥٠٠

فلسطيني ولبناني معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ.

يذكر أن المجزرة قد تم تنفيذها بقيادة اريبل شارون الذي كان يرأس الوحدة الخاصة (١٠١) في الجيش «الإسرائيلي» آنذاك والتي نفذت المذبحة، وقد تمت المجزرة تحت شعار «بدون عواطف، الله يرحمه»، وكلمة السر - أخضر - وتعني أن طريق الدم مفتوح! لكن المحكمة العسكرية التي شكلت للتحقيق في المجزرة اعتبرت أن أوامر قائد اللواء أسئ فهمها وتم تغريمه ١٠ قروش - ١٤ سنتاً أمريكياً - كما تم توبيخه بحكم المحكمة العسكرية، وقد سمي الحكم بـ «قرش شدمي» لشدة ما به من سخف واستخفاف بمفهوم القضاء.

تقول أم غازي يونس ماضي إحدى الناجيات من المذبحة: «اقتحموا المخيم الساعة الخامسة والنصف يوم ١٦ سبتمبر، ولم نكن نسمع في البداية إطلاق رصاص، فقد كان القتل يتم بالفؤوس والسكاكين، وكانوا يدفعون الناس أحياء بالجرافات، هربنا نركض حفاة والرصاص يلاحقنا، وقد ذبحوا زوجي وثلاثة أبناء لي في المجزرة، فقد قتلوا زوجي في غرفة النوم وذبحوا أحد الأولاد، وحرقوا الآخر بعد أن بتروا ساقيه، والولد الثالث وجدته مبقور البطن، كما قتلوا صهري أيضاً».

تروي أم محمود جارة أم غازي ما شهدته قائلة: «رأيتهم يذبحون فتاة وهي حامل مع زوجها وابنة خالتي خرجت من المنزل فأمسكوا بها وذبحوها في الشارع، ثم ذبحوا ولدها الصغير الذي كان في حضنها» ويقول غالب سعيد وهو من الناجين: «تم إطلاق قذائف مدفعية على المخيم

أولاً، كان القتل يتم بأسلحة فيها كواتم صوت، واستخدموا السيوف والفؤوس وقتلوا شقيقي وأولادي الأربعة، كما تعرضت عدة فتيات للاعتداء عليهن.

أما منير أحمد الدوخي وكان يومها طفلاً عمره ١٣ عاماً، نجا رغم محاولات ثلاث لقتله، فيقول أنه وضع تحت مسئولية مسلحين يلبسون ملابس قذرة ولا يحسنون الحديث بالعربية وذلك مع مجموعة أخرى من النساء والأطفال الذين سحبوا من بيوتهم، وقد أطلقوا النار على النساء والأطفال فأصبت بقدمي اليمنى، وأصيبت والدتي بكتفها وساقها، تظاهرت بالموت بعدما طلبوا من الجرحى الوقوف لنقلهم إلى المستشفى، لكنهم أطلقوا عليهم النار جميعاً من جديد، فنجوت من محاولة القتل الثانية أيضاً، غير أن أمي كانت قد فارقت الحياة. وصباح اليوم التالي أطلقوا عليّ النار عندما وجدوا انني لا زلت حياً فأصابوني وظنوا بأنني قد مت فتركوني.

و تقول سنية قاسم بشير قتل زوجي وابني في المجزرة، وأفظع المشاهد التي شاهدتها كان منظر جارتنا الحاجة منيرة عمرو، فقد قتلوها بعدما ذبحوا طفلها الرضيع أمام عينيها وعمره أربعة شهور.

وتروي ممرضة أمريكية تدعى جيل درو عن شاهد عيان قوله أنهم ربطوا الأطفال ثم ذبحوهم ذبح الشياه في مخيمي صبرا وشاتيلا، صفوا الناس في الإستاد الرياضي وشكلوا فرق الاعدام.

علي خليل عفانة طفل في الثامنة يقول: «كانت الساعة الحادية عشرة

والنصف، سمعنا صوت انفجار كبير وتلاه صوت امرأة وفجأة اقتحموا منزلنا، واندفعوا كالذئاب يفتشون الغرف، صاحت أمي تستنجد فامطروها بالرصاص، مد أبي يده يبحث عن شيء يدافع به عن نفسه، لكن رصاصهم كان أسرع، لم أقو على الصراخ فقد انهالوا عليّ طعنا بالسكاكين .. لا أدري ماذا جرى بعد ذلك لكني وجدت نفسي في المستشفى كما تراني ملفوف الرأس والساقين، قال لي رفيق في الدراسة كان في زيارة أمه في المستشفى أن بيتنا تحول إلى أنقاض، جاءت خالتي أمس لزيارتي فسألتها عن مصير أخوتي الثلاثة، لكنها لم تجب!! لقد ماتوا جميعاً أنا أعرف ذلك» وانسابت الدموع الساخنة على خديه الصغيرتين.

وتروي امرأة من مخيم صبرا ما جرى فتقول: «كنا وزوجي وطفلي نهم بالنوم ليلة ١٥ سبتمبر بعدما انتهينا من ترتيب الأغراض التي خربها القصف، وكنا نعيش حالة من الاطمئنان لأن الجيش اللبناني - حسب ظنها - يطوق المخيم لكن الهول قد اقترب إذ دخل عشرات الجنود والمقاتلون يطلقون النار ويفجرون المنازل، فخرجنا نستطلع الأمر ولما رأينا ما رأينا حاولنا الهرب لكنهم استوقفونا، ودفعوا زوجي وأبي وأخي وأداروا ظهورهم إلى الحائط وأجبروهم على رفع أيديهم، ثم أمطروهم بوابل من الرصاص فسقطوا شهداء، ولما صرخنا أنا وأمي شدونا من شعورنا باتجاه حفرة عميقة أحدثها صاروخ، لكن الأوامر صدرت لهم بالحضور إلى مكان آخر فتركونا دون أن يطلقوا النار علينا ثم هربنا».

وتروي امرأة أخرى كيف دخلوا بيتها وعندها طفل من الجيران فانهالوا عليه بالفاس فشقوا رأسه قسمين وتقول: «لما صرخت أوثقوني

بحبل كان في حوزتهم ورموني أرضاً ثم تناوب ثلاثة منهم على اغتصابي، وتركوني في حالة غيبوبة لم أفق إلا في سيارة إسعاف الدفاع المدني.

كان بعض رجال الميليشيات يسحقون الفلسطينيين بالسيارات العسكرية حتى الموت، وكانوا يرسمون الصليب على جثث القتلى، وقد قام مصور تلفزيوني دانمركي يدعى بترسون بتصوير عدد من الشاحنات المحملة بالنساء والأطفال والمسنين المتجهة إلى جهة مجهولة.

في صبرا وشاتيلا تم قتل الناس دون تمييز، كما تم اغتصاب عدد كبير من النساء، هناك العديد من الناس رفع الأعلام البيضاء كناية عن الاستسلام خصوصاً الأطفال والنساء غير أنهم كانوا من الضحايا الأوائل في المذبحة، بما في ذلك أكثر من خمسين امرأة ذهبن للتعبير عن الاستسلام وأنه ليس هناك مسلحون بالمخيم فقتلوهن جميعاً.

الهجوم على مستشفى عكا كان صباح الجمعة الساعة ١١ر٣٠ صباحاً حيث تمت عملية قتل للأطباء والمرضى، ممرضة فلسطينية تدعى انتصار اسماعيل ١٩ عاماً تم اغتصابها عشر مرات ثم قتلت وعثر على جثتها بعد ذلك مشوهة، وقد قتلوا العديد من المرضى والجرحى وبعض العاملين والسكان الذين لجأوا إلى المستشفى، ثم أجبروا أربعين مريضاً على الصعود في الشاحنات ولم يعثر على أي منهم فيما بعد، وخلال المذبحة قتل الارهابيون الطبيب علي عثمان، والطبيبة سامية الخطيب داخل المستشفى، وافرغوا رصاصات في راس طفل جُريح يرقد في السرير عمره ١٤ عاماً ويدعى موفق أسعد.

وقامت البلدوزرات بحفر المقابر الجماعية في منتصف النهار جنوب شاتيلا بمشاركة «الإسرائيليين»، كما هدم العديد من المنازل بالبلدوزرات وقد تمت المذبحة في مناسبة السنة العبرية الجديدة.

ويروي روبرتو سورو مراسل مجلة التايم الأمريكية في بيروت ما رآه بعد دخول المخيمات فيقول: «لم يكن هناك سوى أكوام الخراب والجثث، حيث الجثث مكومة فوق بعضها من الأطفال والنساء والرجال، بعضهم قد أصاب الرصاص رأسه، وبعضهم قد ذبح من عنقه، وبعضهم مربوطة أيديهم إلى الخلف، وبعضهم أيديهم مربوطة إلى أرجلهم بعض أجزاء الرؤوس قد تطايرت، جثة امرأة تضم طفلها إلى صدرها وقد قتلتهما رصاصة واحدة، وقد تمت إزاحة الجثث من مكان إلى آخر بالبلدوزرات «الإسرائيلية»، ووقفت امرأة على جثة ممزقة وصرخت «زوجي!! يارب من سيساعدني من بعده؟ كل أولادي قتلوا! زوجي ذبحوه! ماذا سأفعل يارب يارب.

وفي تقرير لمراسل واشنطن بوست يقول عن مشاهداته «بيوت بكاملها هدمتها البلدوزرات وحولتها إلى ركام جثث مكدسة فوق بعضها أشبه بالدمى. وفوق الجثث تشير الثقوب التي تظهر في الجدران إلى أنهم أعدموا رمياً بالرصاص. في شارع مسدود صغير عثرنا على فتاتين الأولى عمرها حوالي ١١ عاما والثانية عدة أشهر. كانتا ترقدان على الأرض وسيقانهما مشدودة وفي رأس كل منهما ثقب صغير، وعلى بعد خطوات من هناك وعلى حائط بيت يحمل رقمين ٤٤٣ ـ ٤٣٤ أطلقوا النار على ٨ رجال. كل شارع مهما كان صغيراً يخبر عن قصته، في أحد الشوارع

تتراكم ١٦ جثة فوق بعضها البعض في أوضاع غريبة، وبالقرب منها تتمدد امرأة في الأربعين من عمرها بين نهديها رصاصة، وبالقرب من دكان صغير سقط رجل عجوز يبلغ السبعين من العمر ويده ممدودة في حركة استعطاف!!، ورأسه المعفر بالتراب يتطلع ناحية امرأة ظلت تحت الركام.

ويقول حسين رعد ٤٦ عاماً «إن الارهابيين قاموا بقطع الرؤوس وضرب الرقاب «بالساطور» وكانوا يدوسون الجثث بأقدامهم وقد رأيت بعيني قتل خمسة أشخاص أحدهم بالساطور ناهيك عن الشتائم والإهانات، وكانوا يذبحون الأطفال والنساء بلا تمييز.

وقال: «إن السكان بدءوا بالهروب من جهة القوات المتعددة الجنسية والتي لم تقم بحمايتهم خصوصاً في منطقة الحمرا.

أما محمود هاشم ٢٨ عاما، وهو من شهود المذبحة كان عمره آنذاك يقارب الـ ١٥ عاماً «كنت نائماً مع أصحاب لي يوم الجمعة ليلاً في المخيم فى حدود الساعة ١١ ليلاً سمعنا إطلاق نار ظنناه عادياً، ونمنا حتى الصباح حيث صحونا لنجد المخيم خالياً إلا من القطط والكلاب، وخرجنا نتفقد الأحوال، حتى اقتربنا من «مدرسة الجليل» حيث وجدنا كومة من الجثث فوق بعضها البعض، فلم نتمالك أعصابنا، وقررنا الخروج من المخيم عن طريق تدعى الاستديو» ووصلت إلى حي الفاكهاني حيث يقيم

أهلي بعدما دمر بيتنا في مخيم صبرا وشاتيلا جراء القصف «الإسرائيلي» في أوائل الاجتياح، وسمعت هناك بخبر المذبحة، ويضيف: «التقيت صحفياً بريطانياً طلب مني أن أصحبه إلى مدخل المخيم صباح السبت ١٩٨٢/٩/١٧ ليسجل أحداث المذبحة بكاميرته، فوافقت وعندما وصلنا إلى الجهة الغربية من المخيم فوجئنا بكومة من الجثث بالقرب من مكان الدوخي، وقد ضرب صاحب الدكان ببلطة في رأسه، وكان إلى جانبه شاب صغير، والباقون من كبار السن، وتابعنا المسير حتى وصلنا إلى مفرج الحرج حيث شاهدنا ٩ جثث تحت شاحنة، وكانت أيدي بعضهم مربوطة، بينما اخترق الرصاص سطح حائط مجاور، ويدل المنظر على عملية إعدام جماعي لهؤلاء، على بعد عشرة أمتار من هذا المشهد المذهل، وجدنا امرأة مسنة تحمل بطاقة هوية لبنانية، ويبدو أنها كانت تحاول إقناعهم بأنها لبنانية وليست فلسطينية، وعلى بعد عشرين متراً أخرى وجدنا عدد من الأحصنة مقتولة، وبينها جثة رجل مقطوع الرأس، تبين فيما بعد أنها جثة عمي عبد الهادي هاشم ٤٩ عاماً، وبعد أن تابعنا المسير اصطدمنا بست جثث مربوطة بجنازير بعضها ببعض، وكانت رؤوس اثنين منهم مجوفة فيما يبدو أنها ضربت ببلطة أو فاس على الرأس، ونظراً للهول والذهول الذي أصابنا قررنا العودة من حيث أتينا، وكان الصحفي البريطاني قد التقط عشرات الصور لهذه المشاهد، وخلال ذلك سمعنا حركة قريبة منا فاضطرب الصحفي وسارع لقيادة الدراجة النارية وأنا معه إلى خارج المخيم، وقد أطلقت علينا دفعات من الرصاص فزاد من سرعة انطلاقه.

ويستعيد شاهد العيان شريط ذكرياته داخل المخيم فيقول «رأينا الجثث مكومة في زاوية إلى اليمين وعلى بعد خمسين ياردة فقط من مدخل مخيم شاتيلا، كان هناك أكثر من اثنتى عشرة جثة لشبان صغار التفت أرجلهم وأيديهم بعضها حول بعض، وهم يعانون آلام الموت، وكان كل منهم مصاباً برصاصة أطلقت نحو صدغه فاخترقت مخه، وبدت على الجانب الآخر من رقاب بعضهم ندوب قرمزية أو سوداء، رأينا طفلة لا تتجاوز الثالثة من عمرها ملقاة على الطريق وكأنها دمية مطروحة، وقد تلوث ثوبها الأبيض بالوحل والدم والتراب. وكانت قد أصيبت برصاصة قد طيرت مؤخرة رأسها واخترقت دماغها، كانت الأسر قد آوت إلى فراشها في غرف النوم عندما اقتحم المسلحون المخيم، فقد رأيت جثثاً ممددة على الأرض أو متكومة تحت الكراسي، وبدا إنه جرى اغتصاب كثير من النساء حيث كانت ملابسهن مبعثرة على الأرض، شاهدت أما تضم طفلها وقد اخترقت رأس كل منهما رصاصة، نساء عاريات قيدت أيديهن وأرجلهن خلف ظهورهن، رضيع مهشم الرأس يسبح في بركة من الدم والى جانبه رضاعة الحليب على طاولة الكوي. بالقرب من أحد البيوت قطعوا أعضاء طفل رضيع وصفوها بعناية على شكل دائرة ووضعوا الرأس في الوسط» في صبرا وشاتيلا يسود الانطباع أن القتلة استهدفوا وأمعنوا في قتل الأطفال بنوع خاص.

بعد انسحاب الارهابيين هام الناجون من المذبحة على وجوههم بحثاً عن أقاربهم الذين طالهم الذبح بين أكوام الجثث أو تحت الأنقاض، وكانوا لا يزالون تحت كابوس المجزرة التي عاشوها.

٣٢٩٧ رجل وطفل وامـرأة قـتلوا في أربعين سـاعـة بين ١٧ - ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وذلك من أصل ٢٠ ألف نسمة كانوا في المخيم عند بدء المجزرة، وقد وجد بين الجثث أكثر من ١٣٦ لبنانياً منهم ١٨٠٠ شهيد قتلوا في شوارع المخيمين والأزقة الضيقة، بينما قتل ١٠٩٧ شهيد في مستشفى غزة و ٤٠٠ شهيد آخر في مستشفى عكا.

وفي تعقيبه على المذبحة قال مناحم بيجن أمام الكنيست يصف رجال المقاومة الفلسطينية «أنهم حيوانات تسير على ساقين اثنين»، بينما أعلن ضابط كتائبي بعد اعلان نبأ المذابح «أن سيوف وبنادق المسلحين ستلاحق الفلسطينيين في كل مكان، وستقضي عليهم نهائياً».

ضابط كتائبي آخر صرح لمراسل صحفي أمريكي «لقد انتظرنا سنوات طويلة لكي نتمكن من اقتحام مخيمات بيروت الغربية، لقد اخترنا «الإسرائيليون» لأننا أفضل منهم في هذا النوع من العمليات «من بيت إلى بيت». وعندما سأله الصحفيون إذا كانوا قد أخذوا أسرى، أجابه «هذه العمليات ليست من النوع الذي تؤخذ فيه أسرى».

ونقل راديو لندن عن مراسله قوله أنه بينما كانت عمليات القتل مستمرة، طوق الجنود «الإسرائيليون» المخيمات بالدبابات وأطلقوا النار على كل شيء يتحرك.

ناجون من المجزرة يروون وقائع محفورة في ذاكرتهم

عائلات أبيدت وحوامل بقرت بطونهن وأطفال تطايرت رؤوسهم

رأيت عشرات الجثث أمام الملجأ القريب من بيتنا ظننت في البداية أن

القصف قضى عليهم، بدأ القصف بعد مقتل «بشير الجميل»، كنا في المخيم خائفين من قدوم الكتائب والانتقام منا، لم ننم تلك الليلة وكان الحذر يلف المخيم» هذا ما رواه ماهر مرعي - أحد الناجين من مجزرة صبرا وشاتيلا - وهو يصف ما حدث ليلة السادس عشر من أيلول ١٩٨٢ قال: «رأيت الجثث، أمام الملجأ مربوطة بالحبال لكني لم أفهم، عدت إلى البيت لأخبر عائلتي، لم يخطر في بالنا أنها مجزرة، فنحن لم نسمع إطلاق رصاص، أذكر أنني رأيت كواتم صوت مرمية قرب الجثث هنا وهناك، ولكني لم أدرك سبب وجودها إلا بعد انتهاء المجزرة، كواتم الصوت «تتفندق» بعد وقت قصير من استخدامها، ولذا يرمونها.

بقينا في البيت ولم نهرب حتى بعد أن أحسسنا أن شيئاً مريباً يحدث في المخيم. رفض والدي المغادرة بسبب جارة أتت للمبيت عندنا، وكانت أول مرة تدخل بيتنا، زوجها خرج مع المقاتلين على متن إحدى البواخر ولم يكن لديها أحد، فقال أبي لا يجوز أن نتركها ونرحل، كان اسمها ليلى. كانت الجثث التي رأيتها أمام الملجأ لرجال فقط، ظننا أنا ووالدي أن الملجأ كان مكتظاً فخرج الرجال ليفسحوا المجال للنساء والأطفال بالمبيت وأخذ راحتهم، فماتوا بالقصف.

كنت ذاهباً يومها لإحضار صديقة لنا - كانت تعمل مع والدي - تبيت في الملجأ. كانت تدعى ميسر. لم يكن لها أحد هي الأخرى. كان أهلها في صور وأراد أبي أن أحضرها لتبيت عندنا. قتلت في المجزرة مع النساء والأطفال.

رأيت جثتها فيما بعد في كاراج أبو جمال الذي كان الكتائبيون يضعون فيه عشرات الجثث، بل المئات. كان المشهد لا يوصف!!

عندما دخل «الإسرائيليون» إلى بيروت الغربية كنا نعتقد أن أقصى ما قد يفعلونه بنا هو الاعتقال وتدمير بيوتنا، كما فعلوا في صور وصيدا وباقي الأراضي التي احتلوها. أذكر أنني ذهبت يوم المجزرة - وكان يوم الخميس في ١٦ أيلول - مع مجموعة كبيرة من النساء والأطفال لإحضار الخبز من منطقة الأوزاعي سيراً على الأقدام (كان عمري ١٤ عاماً) كنا «مقطوعين» من الخبز وليس لدينا ما نأكله. رفض أصحاب الأفران يومها أن يبيعونا، كان الخبز متوفراً ويبيعونه إلى اللبنانيين فقط مع أنه كان متوفراً بكثرة. عدنا إلى المخيم فلم نستطع الدخول، إذ كانت الطرقات المؤدية إلى المخيم جميعها مقطوعة، وكان «الإسرائيليون» يقنصون من السفارة الكويتية باتجاه مدخل المخيم الجنوبي عند تقاطع هذا المدخل وبئر حسن، كان هناك قسطل مياه مكسور، وكان أهالى المخيم يعبئون منه الماء رغم القنص. رأيت عند قسطل المياه «اسرائيلياً» من أصل يمني يقتل فتاتين فلسطينيتين، لأنهما وبختا فلسطينياً أرشد الإسرائيلي إلى الطريق الذى هرب منه أحد الذين يطاردونهم هكذا قالت أم الفتاتين التي كانت معهما وهربت عند بدء إطلاق الرصاص. حاول أهل المخيم سحب الفتاتين فقتل رجلان وهما يحملان جثتيهما، قنصهما «الإسرائيليون» من السفارة - ثم ما لبث أهل المخيم أن سحبوهما بالحبال، يومها رأيت ارييل شارون في هليكوبتر أمام السفارة، أحسست أنه قائد «إسرائيلي» كبير، لم أكن أعرف

من هو إلا بعد أن رأيته على شاشات التلفزيون بعد انتشار أخبار المجزرة.

تمكنا بعد ذلك من العودة إلى المخيم في المساء. كانت القذائف المضيئة تملأ سماء المخيم هنا، بدأ صوت ماهر يرتجف عندما أخذ يخبرني ما حصل في بيتهم تلك الليلة - أي الخميس وهو أول يوم في المجزرة. قال ماهر: «عندما أخبرت والدي عن الجثث، طلب منا أن نلزم الهدوء وألا نصدر أي صوت، تتألف عائلتنا من ١٢ شخصاً، ستة صبيان وأربع بنات وأبي وأمي، كان أخواي محمد وأحمد خارج البيت وهما أكبر مني سناً. الباقون كانوا في البيت وكانت جارتنا ليلى عندنا. قرابة الفجر، صعدت أختي إلى السطح مع ليلى كي تطمئن على بيتها. كان النعاس قد غلبنا أنا وأبي - إذ بقينا ساهرين ننصت إلى ما يجري في الخارج ونسكت أختى الصغيرة التي كانت تبكي من وقت لآخر، لم نشعر بصعود ليلى وأختى إلا عندما نزلا، كانتا خائفتين فقد رآهما المسلحون. ما هي إلا لحظات حتى بدأنا نسمع طرقاً عنيفاً على الباب. عندما فتحنا لهم أخذوا يشتموننا وأخرجونا من البيت ووضعونا صفاً أمام الحائط يريدون قتلنا. أرادوا إبعاد ليلى إذ ظنوا أنها لبنانية لأنها شقراء، وأبعدوا أختي الصغيرة معها لأنها شقراء هي الأخرى وظنوا أنها ابنة ليلى. رفضت ليلى تركنا، وأخذت أختي تصرخ وتمد يديها إلى أمي تريد «الذهاب» معها، كان عمرها أقل من سنتين وكانت ما زالت تحبو، في تلك اللحظة، كان جارنا حسن الشايب يحاول الهرب خلسة من منزله، فأصدر صوتاً وضجة أخافتهم.

كان هناك شاب من بيت المقداد يطاردهم ويطلق عليهم النار ويختبئ،

كان اسمه يوسف، لمحته تلك الليلة عدة مرات، أعتقد أنهم ظنوا في تلك اللحظة أن الضجة صادرة عنه، لذا دخلوا إلى البيت وهم يكيلون لنا الشتائم، طلبوا من والدي بطاقة هويته، وما أن أدار ظهره ليحضرها حتى انهال الرصاص علينا جميعاً كالمطر لم أعرف كيف وصلت إلى المرحاض واختبأت فيه وفي طريقي إلى المرحاض وجدت أخي الأصغر اسماعيل فأخذته معي وأقفلت فمه. رأيت من طرفي باب المرحاض كل عائلتي مرمية على الأرض، ما عدا أختي الصغيرة، كانت تصرخ وتحبو باتجاه أمي وأختي وما أن وصلت بينهما حتى أطلقوا على رأسها الرصاص فتطاير دماغها وماتت.

إسماعيل وأنا لم نتحرك. لزمنا الصمت فترة. لم أعد أستطيع التنفس، فحاولت بلع ريقي لإستعادة تنفسي وكنت متردداً في فعل ذلك. إذ كنت - عادة - أصدر صوتاً عندما أبلع ريقي وخفت أن يسمعوا الصوت ويأتوا لقتلي. وبالفعل، عندما فعلت كان صوت البلع مسموعاً من شدة السكون الذي سيطر على البيت لكنهم لم يسمعوني، فقد خرجوا بعد أن نفذوا جريمتهم. كان كل شيء ساكناً، أمسكت بالباب كي لا يتحرك لأنه كان يصر - في العادة - صريراً خفت أن يسمعوه فيعودوا ورحت أحركه ببطء شديد. كما اعتقدت انهم ربما لاحظوا غيابي وانهم سيعودون لقتلي. لذا انتظرت بعض الوقت، وعندما تيقنت من خروجهم وعدم عودتهم خرجت من المرحاض وأبقيت اسماعيل فيه، بدأت أتفقد عائلتي. والدتي تظاهرت بداية بالموت وكذلك أختاي نهاد وسعاد، ظناً منهما أني كتائبي. ولكن والدي

وباقي أخوتي «الخمسة» وليلى كانوا جميعاً أمواتاً، كانت أمي مصابة بعدة طلقات وكذلك نهاد وسعاد أمي ونهاد تمكنتا من الهرب معي واسماعيل، بينما سعاد لم تستطع لأن الطلقات أصابت حوضها وشلت. تركناها وخرجنا لإحضار الاسعاف ـ يا لسذاجتنا ـ ولم نكن نعرف ماذا ينتظرنا في الخارج، الذين دخلوا إلى بيتنا كانوا خليطاً من القوات اللبنانية وقوات سعد حداد، إذ كان بينهم مسلمون ولا يوجد مسلمون إلا مع سعد حداد، عرفنا أنهم مسلمون من مناداتهم لبعضهم. كان بينهم من يدعي عباس وآخر يدعى محمود.

بعد خروجنا من البيت تهنا عن بعضنا البعض. بقيت أنا وإسماعيل معاً، وأخذوا يلاحقوننا من مكان لآخر. أخذت أنبه الناس لما يجري، فكثيرون كانوا ما يزالون في بيوتهم، يشربون الشاي ولا يدرون بشيء. اختبأنا في مخزن طحين ثم مالبثوا أن اكتشفوا أمرنا فهربنا مجدداً. أطلقوا الرصاص علينا، هربت وعلق اسماعيل ولم يجرؤ على عبور الشارع كان في الثامنة من عمره، عدت إليه وأمسكت بيده وهربنا معاً. ثم مالبثنا أن وجدنا جمعاً حاشداً من النساء والأطفال كانوا يجرونهم إلى المدينة الرياضية حيث يتمركز «الإسرائيليون» فانضممنا إليهم.

نهاد أخت ماهر كانت في الخامسة عشرة من عمرها في ذلك الوقت، الآن هي متزوجة ولديها ستة أطفال، قالت: «إنها كانت تحمل أختها الصغيرة على يدها عندما بدأ المسلحون بإطلاق النار» لا أعرف كيف سقطت من يدي أصيبت بطلقة في رأسها وأنا أيضاً وقعت على الأرض.

أخذت أختي تحبو وتفرفر باتجاه أمها وهي تصرخ ماما .. ماما.. أطلقوا الرصاص على رأسها فسكتت على الفور. جارتنا ليلى كانت حاملاً. عندما أصيبت بدأ الماء يتدفق من بطنها، وماتت. تظاهرت بالموت، وبعد خروجهم بقليل - لاأدري بكم من الوقت - بدأت أتفقد الجميع. فهمست لي أمي: «ارتمي وتظاهري بالموت قد يعودون».

أجبتها لا آبه، فليعودوا عندها خرج ماهر - واسماعيل فيما بعد. كنت أظنهما ميتين. ما أن رأيت ماهر ارتميت على الأرض، فقال: لا تخافي أنا ماهر. عندها اطمأننت أنا ووالدتي، وقمنا لحمل أختي سعاد ومساعدتها على النهوض فلم نستطع. لقد كانت مشلولة. طلبت من ماهر واسماعيل أن يهربا الي خارج المخيم وأن يركضا بأقصى سرعة حتى لو أضعنا بعضنا. لم يكن معنا مال، إذ أخذوا كل مالنا. كان لدينا عشرون ألف ليرة خبانا في «كيس حفاضات» أختي الصغيرة، رغم أني تظاهرت أنه مجرد كيس حفاضات! كان المسلحون يتكلمون بالعربية، لكن البعض منهم لم يتكلم على الاطلاق، كانوا شقراً، وعيونهم زرقاء، عندما هربنا، أضعنا ماهر واسماعيل وبقيت مع أمي على أمل أن نذهب إلى مستشفى غزة لإحضار إسعاف لسعاد. أخذنا ننتقل من بيت إلى آخر ونحن ننزف. كثيرون لم يصدقوا في البداية أن مجزرة تحدث في المخيم، إلا عندما رأونا مصابين والدم يغطينا، وصلنا إلى مستشفى غزة فوجدنا أخوي الكبيرين أحمد ومحمد هناك أمام المستشفى. كان الناس يتجمعون عند مدخل المستشفى. كانوا يصرخون والرعب يسيطر عليهم.

كان الصراخ رهيباً، كأنه يوم القيامةو تركنا المستشفى بعد أن نزعوا

منا الرصاصات وهربنا إلى منطقة رمل الظريف، أمي تعبت كثيراً من انتفاخ صدرها بالحليب، فاختي الصغيرة كانت ما تزال ترضع قبل أن تقتل، ومع موتها بدأت أمي تعيش حالة الفطام! كان فطاماً نفسياً وجسدياً لم تستطع تحمله فمرضت كثيراً.

سألتها عن أختها سعاد التي بقيت في البيت، قالت إنهم عادوا إلى البيت وضربوها «بجالون المياه» وأطلقوا عليها النار مجدداً!» بعد الحادثة لم نعد نتكلم مع بعضنا عما جرى. كنا نخاف على بعضنا من الكلام لذا، لم أسأل سعاد شيئاً»!!

عندما أذهب أحياناً لأنام عند والدتي، أذهب إلى بيتها في الروشة الذي تسكنه كمهجرة منذ المجزرة. لا أحب أن أنام في بيتها في المخيم - حيث جرت المجزرة لأنني عندما أذهب إلى هناك لا أنام أبداً. قليلاً ما تأتي أمي إلى بيت المخيم. بل هي لا تهدأ في مكان منذ حادثة المجزرة، وتتنقل باستمرار بين بيوت الأقارب والأصدقاء. لم نعد كما كنا أبداً. تصوري أننا عدنا وفقدنا أخي اسماعيل في حرب إقليم التفاح».

نهاد التي نجت من المجزرة، لا تجد اليوم ما تطعم به أطفالها، رغم ترديدها كلمتي «الحمد لله» زوجها عاطل عن العمل منذ سنوات، وهو يعمل في البناء، لكن الأجور المتدنية التي يتقاضاها العمال الآخرون تقضي على إمكانية ايجاد أي عمل، حتى لو قبل أن يعمل بأجر زهيد، فإن الأجر لا يكفيه، بسبب الغلاء الفاحش في لبنان، وهو لا يستطيع إيجاد أي عمل آخر بسبب التقييدات المفروضة على عمل الفلسطينيين في لبنان.

الجرح ما زال ينزف

ستة عشر عاماً مضت على المجزرة كأنها البارحة! قالت أم غازي التي فقدت أحد عشر شخصاً من أفراد عائلتها «لا تقلقي يا ابنتي» قالت لي «أنت لا تذكرينني بشيء فأنا لم أنس كي أتذكر والجرح ما زال ينزف، عندما جاء المجرمون الي بيتي كنا نقيم ذكرى أربعين ابنتي. كانت قد توفيت في المبنى الذي قصفه «الإسرائيليون» في منطقة الصنائع، وكان مقراً لأبى عمار. جاء أفراد عائلتنا من صور للمشاركة في ذكرى أربعين ابنتي وكانوا جميعاً هنا نساء ورجالاً. لم نكن نسكن في هذا البيت بل في الحي الغربي المتاخم لشارع المخيم الرئيسي - كان يوم جمعة. قتل يومها اخوتي وأولادي وزوجي وأصهرتي.

عندما دخلوا علينا كانوا اثنى عشر مسلحاً، يحملون البنادق والبلطات والسكاكين، لم نكن نعرف بالمجزرة بعد. كان الباب مفتوحاً والبيت مزدحماً بالنساء والأطفال والرجال، فصلوا الرجال عن النساء والأطفال، كانوا سيأخذون ابني محمود ،وكان يومها في الثامنة من عمره. قلت لهم هذه بنت» فتركوه. اقتاد أربعة منهم النساء والأطفال اتجاه المدينة الرياضية وبقى الرجال في البيت تحت رحمة الآخرين. أخرجونا من المنزل حفاة، مشينا على الزجاج المحطم والشظايا. في الطريق تعثر ابني بالجثث المذبوحة والمرمية هنا وهناك وكان يحمل أخته الصغيرة، صرخت قائلة «باسم الله عليك»، فانتبه المسلح وقلت له وهو ينتزعه من بين يدي: «دخيلك. لم يبق لي غيره». طلبت منه أن يقتلني بدلاً منه، أتوسل واتوسل -

لكنه يصر على قتله. قال إنه يريدني أن أعيش بالحسرة والحزن طيلة عمري وبينما أنا أتوسله وارتمي علي بندقيته وأديرها عن ابني، وضع يده خطأ على صدري. كنت أخبىء في «عبي» اثنى عشر ألف ليرة فانتبه وسألني ماذا أخبأ. قلت: «إذا أعطيتك إياهم تعطيني ابني، فقال نعم. طلبت منه أن يقسم بشرفه ففعل!!! أعطيته المال وأخذت ابني الذي كان يرتجف من الخوف. منذ ذلك اليوم ظهرت خصلة بيضاء في شعره.

وصلنا إلى المدينة الرياضية فوجدنا «الإسرائيليين» هناك أخبرناهم بما يحدث وطلبنا منهم أن يساعدونا ويذهبوا لإنقاذ أولادنا ورجالنا، قالوا: «لا دخل لنا، هؤلاء لبنانيون منكم وفيكم، وحبسونا في المدينة الرياضية طيلة النهار، كانوا يتكلمون العربية. عند المغرب، أخرجونا قائلين: إياكم أن تعودوا إلى المخيم. اذهبوا إلى مكان آخر. ذهبنا إلى الجامعة العربية سيراً على الأقدام. وجدنا اثنين سوريين، ظننا في البداية أنهما «إسرائيليان» فقد كان شعرهما أشقر وعيناهما زرقاوين. أخبرناهما بما حصل لنا، وقلنا لهما إننا نبحث عن مكان نبيت فيه، فتحا لنا الجامعة، وأعطانا أحدهما بعضاً من ثيابه مزقناها ولففنا الصغار بها، إذ لم يكونوا يلبسون ثياباً كافية عندما خرجنا، لم يكن لدينا قرش واحد. لا ندري إلى أين نذهب. ولا نعرف شيئاً عن رجالنا وأولادنا، في أربعين ابنتي فقدت زوجي وأربعة أولاد وستة من أفراد عائلتي».

أم غازي لم تسكن في بيتها مجدداً، إذ لم تحتمل ذلك، عندما عادت إلي المخيم استأجرت منزلاً آخر، تهدم بيتها القديم في حرب المخيمات، وتعيش

الان في ظروف مادية سيئة للغاية، كانت تتكلم على مهل وترتجف طيلة الوقت، تعيش منعزلة عن محيطها في ألم لا ينتهي.

انقضوا على الرجال بالبلطات

شهيرة أبو ردينة التي ترفض التكلم عن المجزرة عادة، تكلمت وأخبرتني ماذا حدث. قالت:«كنا في الغرفة الداخلية نختبئ من القصف لأنها أكثر أماناً وبعيدة عن الشارع - يقع بيتها في الشارع الرئيسي حيث جرت المجزرة الأساسية - كنا كثيرين في المنزل - قالت: بقينا فيه حتى الصباح، كنا نسمع أثناء الليل صراخاً وإطلاق رصاص. عرفنا حينها أنهم يقتلون الناس، كانوا يتراكضون في الأزقة القريبة من بيتنا، فلم نجرؤ على الخروج. عند الفجر خرجت أختي لتفقد الحي وترى ماذا يجري. ما إن أصبحت في الخارج حتى صرخت «بابا» بصوت مرعب ثم سمعنا إطلاق الرصاص. فخرج والدي وراءها فقتل أيضاً. (وجدت جثة أخت شهيرة فيما بعد - مربوطة إلى النافذة وماتت منتفخة جداً. كان عمر أختي ١٧ عاماً، أخي كان في الرابعة والعشرين من عمره. وزوجي في الثالثة والعشرين وابن عمي في الأربعين، أما والدي فكان في الستين، جميعهم قتلوا، جاءوا صباحاً وأخرجونا من البيت، وضعوا الرجال أمام الحائط وانقضوا عليهم بالبلطات.

وانهمر علينا الرصاص كالمطر ثم اقتادونا إلى الشارع الرئيسي وكنا نساءً وأطفالاً فقط. وضعونا أمام الحائط، وما أن هموا بقتلنا حتى سمعنا «إسرائيلياً» يصرخ بالعبرية. لم نفهم ما يقول، لكنهم هم فهموا وتوقفوا

عن قتلنا بعدما تحدثوا معه بالعبرية، عندها أخذونا إلى المدينة الرياضية وحبسونا عند «الإسرائيليين» في غرفة صغيرة، وكانوا طيلة الوقت جالسين معنا يشحذون البلطات والسكاكين، أخبرنا «الإسرائيليين» ماذا يفعلون بنا في المخيم فلم يهتموا بقينا هناك، إلى أن بدأت الانفجارات، بدأت الألغام المزروعة في المدينة الرياضية تنفجر فهرب «الإسرائيليون» إلى ملالاتهم، وهربنا نحن باتجاه الكولا.

حاولوا ذبحنا على الطريق

محمد أبو ردينة ابن عم شهيرة كان في الخامسة من عمره عندما حدثت المجزرة قتل يومها والده وأخته وصهره، أخبرني محمد كيف قتلوا أخته. قال: «كانت حاملاً عندما قتلوها. بقروا بطنها وفتحوه بالسكاكين وأخرجوا الجنين منه ثم وضعوه على يدها. والدي قتل أمام بيت شهيرة ابنة عمه. كنا نختبئ تلك الليلة في بيت عمي. أنا وأمي وأختي اقتادونا مع الباقين من نساء العائلة وأطفالها إلى المدينة الرياضية وحاولوا ذبحنا على الطريق. كنت صغيراً ولم أع ما يحدث لنا. لم أع إلا أني كنت خائفاً جداً، ووعيت المجزرة عندما كبرت بسبب الظروف الصعبة التي عشناها بعد ذلك. تدمر بيتنا في حرب المخيمات وأصبحنا بلا مأوى ننتقل من مكان إلى آخر، دخلت في ضياع تام بعد مرض أمي.

في عام ١٩٩٣ جاء أحدهم وأحضر لها شريط فيديو عن المجزرة فرأيت والدي وأختي. عندها أصيبت بجلطة في الدماغ، تحولت بعدها إلى مجرد صورة. كانت تتوه في الطرقات فأذهب للبحث عنها، كنت في حوالي

الرابعة عشرة من عمري وليس لي أحد، وجدت نفسي مضطراً للاهتمام بها بدل أن تهتم هي بي، إلى أن ماتت عام ١٩٩٥.

اضطررت للعمل وأنا صغير جداً، والدتي عملت لبعض الوقت في تنظيف مكتب علي أبو طوق أثناء حرب المخيمات، كان علي يعطف علينا وساعدنا في ترميم بيتنا. أنا الآن وحيد وليس لي أحد. المجزرة غيرت مجرى حياتي ودمرتني».

محمد الآن في العشرين من عمره. ابيض شعره بعد المجزرة مباشرة وهو في الخامسة من عمره والمأساة حفرت عميقاً في قسمات وجهه. يبدو الآن أكبر من عمره بعشر سنوات على الأقل. قال إنه يسعى حالياً للهجرة إذ لم يعد يحتمل الحياة هنا.

القتل ذبحاً أو بكواتم الصوت منع الفلسطينيين من معرفة ما يجري في المخيم. كثيرون لم يصدقوا أن مذبحة تجري في مخيمهم. روى العديد من أهالي المخيم كيف كانوا يتجمعون في بعض الساحات يتسامرون ويتناقشون ويشربون القهوة، بينما تجري على بعد أمتار منهم عمليات ذبح وقتل. في ساحة الجامع، أخبرنا بعض المسنين كيف لم يصدقوا أن مجزرة تحدث في المخيم إلا بعد قدوم نساء وأطفال تغطيهم الدماء.

قال «أبو محمد» أنه كان ضمن وفد الرجال الذي تشكل لمقابلة «الإسرائيليين» وتسليم المخيم لهم كي تتوقف المجزرة. كان أبو محمد الوحيد الذي نجا من الوفد، إذ تخلف عنهم وذهب لإحضار بطاقة هويته من المنزل. سرعان ما قتل أعضاء الوفد رغم خروجهم حاملين شرشفاً أبيض.

أخبرني أحد الرجال الذي رفض ذكر اسمه أن المخيم كان محاصراً

بالجيش «الإسرائيلي» من جميع مداخله. «عندما علمنا بالمجزرة أردنا أن نخرج لكننا خفنا أن يقتلونا. عند ذلك قام أحد الشباب بإشعال قنينة غاز ،ورميها في مخزن للأسلحة في المخيم. بدأ المخزن يتفجر فهرب «الإسرائيليون» والكتائب بعيداً عن مكان الانفجار. عندها تمكنا من الخروج من طريق على مقربة من المخزن المتفجر.

توقفت المجزرة السبت في ١٨ أيلول، مئات الجثث في الشوارع والأزقة ترقد تحت أطنان من الذباب. أطفال مرميون على الطرقات. نساء وفتيات تعرضن للاغتصاب منهن من بقين على قيد الحياة، ومنهن من بقين عاريات في أسرتهن أو على الطرقات أو مربوطات فى أعمدة الكهرباء !!

رجال قطعت أعضاؤهم الجنسية ووضعت في أفواههم، مسنون لم ترأف بهم شيخوختهم ولم يعطهم المجرمون فرصة أن يرحلوا عن هذا العالم بسلام، ولمن لم يقض منهم في فلسطين عام ١٩٤٨ قضى في المجزرة عام ١٩٨٢، حوامل بقرت بطونهن وانتهكت أرحامهن وأطفالاً ولدوا قسراً قبل الأوان وذبحوا قبل أن ترى عيونهم النور.

المقبرة الجماعية التي دفن فيها الضحايا هي اليوم مكب للنفايات ومستنقع يغرق في مياه المجاري ولا يسع الموتى - حتى في موتهم - أن يرقدوا بسلام !! أما الناجون، فيعيشون في ظروف انسانية وسياسية صعبة، أقل ما يقال فيها إنها موت بطئ يلحقهم - منذ المجزرة - أنى حلوا.

كيف نقرأ المجزرة اليوم؟ أنقرأها كمجرد ذكرى نستعيدها أم نقول «عفا الله عما مضى» ونمضي إلى حياتنا وكأن كل شيء على ما يرام؟ هل نكرر

المطالبة بمحاكمة الفاعلين، اليوم وقبل الغد، أم ننتظر تغير موازين القوى الدولية والمحلية ونقول للعدالة أن تنتظر؟ من يقرر العفو عن المجرمين وباي حق يعفو؟ وإذا قبلنا أن نعفو عن جرائم الحرب في لبنان فكيف نربي أطفالنا بعد ذل؟ أنربيهم أن الحق للقوي أم نربيهم على الخوف بحجة حمايتهم من القتلة، أم نطلب منهم التغاضي عن دم الأبرياء، فينشأون «بلا دم» وفاقدي الحس والعدالة؟ وإن أكملنا على هذا النحو - ونحن أكملنا - أنمنع «إسرائيل» من ارتكاب مجازر جديدة؟! وهل نمنع المجرمين الذين يعيشون بين ظهرانينا من تكرار ما فعلوا؟!! وهل تصدق توبة تائب منهم - لو تاب؟ - لا يضع نفسه طوعاً أمام القضاء؟

١٢- مذبحة عيون قارة ١٩٩٠/٥/٢٠

تقع عيون قارة قرب مدينة تل أبيب، وراح ضحية المذبحة ٧ شهداء جميعهم من العمال الفلسطينيين الذين حاولوا التوجه إلى أعمالهم داخل الخط الأخضر، وكان جندي صهيوني يدعى عامر بوبر جمع عدداً من العمال العرب قرب حائط في المدينة قبل أن يفتح عليهم نيران سلاحه العسكري.

١٣- مذبحة المسجد الأقصى ١٩٩٠/١٠/٨

في يوم الأثنين الموافق ٨ / ١٩٩٠/١٠ وقبيل صلاة الظهر حاول متطرفون يهود مما يسمى بجماعة «أمناء جبل الهيكل» وضع حجر الأساس للهيكل الثالث المزعوم في ساحة الحرم القدسي الشريف، وقد هب

أهالي القدس لمنع المتطرفين الصهاينة من تدنيس المسجد الأقصى، مما ادى إلى وقوع اشتباكات بين المتطرفين الصهاينة الذي يقودهم الإرهابي غرشون سلمون زعيم «أمناء جبل الهيكل» مع نحو خمسة الاف فلسطيني قصدوا المسجد لأداء الصلاة فيه، وما هي إلا لحظات حتى تدخل جنود حرس الحدود الصهاينة المتواجدون بكثافة داخل الحرم القدسي، وأخذوا يطلقون النار على المصلين المسلمين دون تمييز بين طفل وامرأة وشيخ، مما أدى إلى استشهاد أكثر من ٢١ شهيداً وجرح أكثر من ١٥٠ منهم، كما اعتقل ٢٧٠ شخص داخل وخارج الحرم القدسي الشريف.

١٤- مجزرة الحافلة المدرسية في النبطية:

التاريخ : ١٩٩٤/٣/٢١

مجزرة جديدة يضيفها الاحتلال الإسرائيلي إلى سجله الدامي .. وساحتها مدينة النبطية، وكانت حصيلتها ثلاثة شهداء وأكثر من سبعة وعشرين جريحاً جلهم من الأطفال.

ففي يوم عيد الأم والطفل في ٢١ آذار ١٩٩٤، وقرابة الواحدة والنصف بعد الظهر، مع بدء خروج تلامذة المدارس، وبينما كانت الأمهات ينتظرن عودة أطفالهن من المدارس، باقات الورود، هدية الطفولة والبراءة إلى الأم، رمز التضحية والعطاء في يوم عيدها، إذ بعشرات القذائف الإسرائيلية المتنوعة الأحجام والأصناف والأعيرة تتساقط على أحياء النبطية السكنية مستهدفة باصات الطلاب، والمدارس، لتغتال الطفولة وتسرق فرحة

الانتظار وبسمة العيد من قلوب الأمهات اللاتي فجعن بأطفالهن الذين حولتهم القذائف الإسرائيلية باقات أشلاء لفت بالأكفان.

الشهداء:

طفلان شهيدان سقطا هما: الطالبة زينب سلمان (١٣ عاماً) والطالب قاسم وهبي (١٤ عاماً) وثمانية وعشرون طفلاً جرحوا تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و١٢ سنة، أوردت وكالات الأنباء والصحف اللبنانية الصادرة في تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٢ أسماءهم على الشكل الآتي:

علي سليمان، خضر سليمان، قاسم سليمان، زينب وهبي، فاطمة وهبي، فضل سليمان، داليا حلال، زينب نعمة، بلال حسن سليمان، ماجد رضا، فاطمة حسن شكرون، رنا صباغ، جيهان صباغ، علي مشيمش (معاق)، أحمد حطيط، كرم سليمان، عبد الله لزيق، محمد صباغ، يوسف صباغ، اسماعيل لزيق، علي يوسف، مصطفى سلمان، بلال نعمة، رجاء صباغ، وفاء شريفة، نور رمال، حسن رشيد ضيا.

أتت هذه المجزرة بعد ثلاثة أيام فقط من صدور قرار مجلس الأمن القاضي بإدانة مجزرة الحرم الإبراهيمي والمطالب بتوفير حماية دولية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما أتت المجزرة بعد استكمال التحقيقات في جريمة تفجير كنيسة سيدة النجاة. حيث تؤكد الجهات الرسمية اللبنانية ارتباط المنفذين بجهاز الاستخبارات الإسرائيلية «الموساد».

في تلك الأثناء كانت القذائف الإسرائيلية تزرع في أحياء المدينة

وشوارعها فسقطت قذائف قرب الحسينية والسنترال، وأصيبت بناية غازي قديح وموقف سيارات مجاور لها حيث احترقت سيارة، كذلك أصيب موقف سيارات لعلي جابر قرب الضمان الاجتماعي وقرب كنيسة السيدة، ومحيط المدرسة الانجيلية ومدرسة الراهبات الانطونيات. ودار المعلمين وسقطت قذيفة أمام جامع المدينة ولم تنفجر، وانفجرت قذائف أخرى قرب الفروع الجامعية وثانية الصباح الرسمية ومحيط مدرسة المقاصد وحي البياض، وقرب مركزي «اليونسيف» والصليب الأحمر اللبناني.

واستمرت الاعتداءات حتى الثالثة بعد الظهر، وشملت كفر رمان وحبوش وعربصاليم والنبطية الفوقا وجرجوع وعين بوسوار وأطراف جباع وكفر تبنيت وزوطر الشرقية وزوطر الغربية، إضافة إلى مثلث كفر رمان ـ حبوش ـ النبطية.

وأسفرت الاعتداءات عن وقوع خسائر جسيمة في الممتلكات والأبنية والسيارات.

١٥- مجزرة دير الزهراني

التاريخ ١٩٩٤/٨/٤

ثمانية شهداء وثمانية عشر جريحاً حصيلة الغارة «الإسرائيلية» على بلدة دير الزهراني قرب مدينة النبطية اللبنانية، وبعد غارتين نفذتا، أدت الغارة الجوية الثالثة إلى مجزرة بحق مواطنين لبنانيين ملتجئين إلى بيوتهم حيث لا ملجأ لهم من آلة الفتك «الإسرائيلي» سوى هذه البيوت غير المحصنة من الأسلحة والمتفجرات.

فعند الساعة السادسة والنصف مساء استهدفت الطائرات الحربية «الإسـرائيليـة» نادٍ مـؤلفـاً من طابقين في بلدة الزهراني يملكه محـمـد الطرابلسي - أبو قاسم - مما أدى إلى استشهاد مالا يقل عن ٢٠ شخصًا مابين أطفال ونساء ورجال وشيوخ.

ردود الفعل:

موكب تشييع الضحايا الذي ضم عشرة الاف شخص شارك فيه رئيس الحكومة اللبنانية السيد رفيق الحريري الذي أعلن خلال المراسم موقفاً جاء فيه:

إنه إذا كان المقصود من المجزرة ضرب المدنيين، وادعاء «إسرائيل» أنها أخطأت كلام غير صحيح لأن المنطقة مدنية ولا يوجد فيها مسلحون، ومن الواضح أن «إسرائيل» تقوم بعمل إرهابي ضد المدنيين والجريمة كاملة متكاملة ومدروسة، وهذا أمر لا يخدم السلام ولا يخدم ما حدث في المنطقة.

وأضاف: «إن إسرائيل تعربد في المنطقة ولا أحد يردعها ولا نسمع إلا كلمات جوفاء واعتذارات وتعازٍ من السفراء، والتعزية لا ترد شهيداً».

ولم تدين أي من الدول الغربية المجازر ولم تعلق عليها رغم بشاعة المجزرة بحق المدنيين ورغم كل انتهاكات العسكر «الإسرائيلي» لكل قوانين الحرب والسلم والإنسان.

١٦- مجزرة المنصوري (نيسان ١٩٩٦)

الطريق إلى المجزرة:

كان يفر من القصف العشوائي الذي ألهب الجنوب اللبناني في شهر نيسان من العام ١٩٩٦ عندما ترصد له طيران العدو «الإسرائيلي» وأطلق عليه صواريخه المجرمة.

ستة من الشهداء وسبعة من الجرحى من النساء والأطفال صغراهن لم تتجاوز الشهر الأول من عمرها، وكبراهن لم تتعدَّ الخامسة والثلاثين منه.

كيف حدثت المجزرة؟

حوالي الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ١٩٩٦/٤/١٣، عبرت سيارة إسعاف تابعة لكشافة الرسالة الإسلامية - الجمعية الخيرية لبلدة المنصوري - تقل نازحين حاجز القوات الفيدجية العاملة في إطار القوات الدولية على طريق الحنية، ولم تكد السيارة وهي من نوع ڤولڤو بيضاء اللون، وتحمل ضوءاً أحمر على سطحها، تبتعد حوالي عشرين متراً عن الحاجز حتى هاجمتها المروحيات الإسرائيلية وأطلقت عليها صاروخاً موجهاً، مما أدى إلى انحراف السائق عن الطريق وتحطمها لدى دخولها في بناء مجاور. وقد استطاع أحد الناجين مغادرة السيارة والوصول إلى مركز الوحدة الفيدجية التي تلكأت قرابة ربع ساعة، بشهادة وكالة رويتر، عن مد يد المساعدة، قبل أن تتحرك ناقلة جند نحو مكان وجود سيارة الإسعاف وتبدأ بنقل المصابين.

وتروي نجلاء أبو جهجاه المصورة الصحفية لوكالة رويتر تفاصيل عن المجزرة فتقول: «لقد رأيت مجازر من قبل، ولكن مجزرة سيارة اسعاف المنصوري

هي الأبشع»، تقول نجلاء أبو جهجاه التي تسرد القصة الكاملة للمجزرة:

«كعادتي في كل مرة يحصل فيها عدوان صهيوني على الجنوب، أقوم بجولة ميدانية على القطاع الأوسط لأنقل مشاهد الدمار والقتل الذي تمارسه «إسرائيل» بحق الجنوبيين، إلى الرأي العام الدولي، بعد جولة لي على عدد من قرى القطاع، وصلت قرابة الساعة الثانية والربع ظهراً يوم ١٣ نيسان إلى طريق المنصوري - القليلة، حيث قررت أن أتحين الفرصة لالتقاط صورة لحاجز قوات الطوارئ الدولية، وهو خال من العناصر بسبب القصف الإسرائيلي العنيف، وما أن فرغت من ذلك حتى سمعت صوت سيارة اسعاف، فجهزت نفسي لألتقاط الصور ظناً مني أنها تنقل جرحى. مرت سيارة الإسعاف بالقرب منا، فشاهدت بداخلها على عكس ما توقعت، عائلة نازحة معظمها من الأطفال، وقد وضع على سطحها ضوء أحمر وشارة تدل على أنها سيارة اسعاف وكتب عليها أنها تابعة للجمعية الألمانية لأبناء المنصوري - الوقف الإسلامي.

في هذه الأثناء كان السائق قد أشار لي أن أمر قبله، لكنني فكرت بالتقاط بعض الصور الأخرى. وفجأة سمعت صوت مروحيات إسرائيلية تقترب من المكان. اختبأت جانب جدار لالتقاط الصور لها للحظات قليلة، وإذا بدوي انفجار يسمع في المكان، فارتفعت سحب الدخان، ثم سقط صاروخ آخر، بدأت بالتقاط الصور. وسرعان ما اتضحت الرؤية. نظرت إلى الطريق، لم أشاهد شيئاً، قلت الحمد لله لم يصب أحد بأذى.

وعملت على تهدئة روعي من هول الغارة التي لم تكن قد انجلت بالكامل صورة الموقف الذي خلفته. ولم يخطر ببالي أن تكون سيارة

الاسعاف قد أصيبت. ثم ظهرت فجأة سيارة مرسيدس بيضاء. وبعد لحظات ظهر رجل يحمل طفلتين تسيل الدماء من وجهيهما اللذان اختلطتا بغبار الأرض، وهو يصرخ ويردد« لقد قتلوا أولادي». ثم ظهر رجل آخر يحمل طفلة وهو يهرول أيضاً مذعوراً، حاولت أن ألتقط صوراً لهما، وما إن اقتربا حتى اتضح لي أنهما جريحان وأن الطفل الذى حمله أحدهما لا يتجاوز الشهر الواحد من عمره، قد أصيب بجرح بالغ في رأسه، فتهشم جزء منه، بينما الطفل الآخر كان في السابعة من عمره تقريباً وكان الدم يسيل بغزارة من وجهه. وكان أحد الرجلين يصرخ ويقول بصوت مخيف ردد صداه أرجاء المكان: «أربعة أولاد يا عالم». بينما الرجل الآخر كان يضرب رأسه، بينما الفتاة التي برفقته كانت تقول: أختي انفجر رأسها.

حاولت الدخول إلى البستان حيث كان ينبعث دخان خفيف، فسلكت طريقاً جانبياً، وهناك وجدت المفاجأة: سيارة الإسعاف عينها التي مرت قبل قليل، اصطدمت بالحائط من جراء إصابتها بصاروخ الطوافة الصهيونية، وكان المشهد مرعباً، كان بداخلها امرأتان، واحدة في الخمسين والأخرى في الثلاثين من العمر ومعهما ثلاثة أطفال، جميعهم كانوا ملطخين بالدم.

وكانت هناك طفلة تلقي رأسها على نافذة السيارة وتحاول أن تفتح عينيها. كانت تحتضر، وما لبثت أن فارقت الحياة بوداعة لافتة.

وفي المقعد الخلفي وبين جثث عائلتها شاهدت طفلة كانت تقوم وتقعد، ثم نامت من دون حراك، ظننتها ماتت ولكني عرفت فيما بعد انها مصابة.

بينما الصغيرة في حضن أمها كانت أيضاً جثة هامدة وإلى جانبها فتاة تصرخ «يا عمتي .. يا عمتي».

حاولت فتح الباب لأنقذ أحد ما ... لم أستطع طلبت من حاجز قوات الطوارئ أن يفعل شيئاً، فلم يجاوب.

كان الموت هو الأقوى، أطفال يرقصون من حلاوة الروح بين جثث أهلهم. طفلة تفتح عينيها وتحتضر بهدوء تحت أشعة الشمس وفوق جثة أمها». (الوسط ١٩٩٦/٤/٥).

ويقدم سامر أبو هواش في جريدة السفير ١٩٩٦/٤/١٧ أفكاراً حول المجزرة ورواية فيقول:

«كان في الجنوب أكثر من ٤٠ قرية مهددة بالقصف. والمهلة المعطاة للأهالي لكي يغادروا منازلهم وقراهم ويلحقوا بمواكب النازحين شمالاً، تنتهي عند الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ١٩٩٦/٤/١٣. غير أن القصف بدأ قبل ذلك بكثير، والنزوح أيضاً. من بين النازحين عائلة «جحا»: أب وزوجته وصهره وأخته وأطفالهم السبعة. الساعة الثانية ظهراً: عائلة جحا تحاول النزوح مع النازحين من قرية المنصوري إلى مدينة صور. سيارة الإسعاف التي تقل أفراد العائلة الأحد عشر سوف تمر على الطريق العام لقرية الحنية المجاورة، غير أنها سوف تبقى هناك. طائرتان مروحيتان سوف تحلقان في المدى القريب، صاروخ سينطلق. معظم أفراد عائلة جحا سوف يقتلون، وبعد قليل حكايتهم سوف تثير العالم بأسره.

صحفية كانت موجودة لحظة قصف الإسعاف وقامت بالتقاط مشاهد كاملة عن المجزرة. هذه الصحفية هي نجلاء أبو جهجاه، تقول:

«وصلنا إلى مفرق الحنية حوالي الساعة الثانية ظهراً» تقول نجلاء، وتضيف راوية لنا عبر اتصال هاتفي أجريناه معها من مكانها المتنقل من مدينة صور، وقائع الحادثة:

«كان هدفنا تصوير النازحين بالإضافة إلى تغطية الغارات المحتملة. لدى وصولنا كان الحاجز التابع لقوات الطوارئ الدولية خالياً تماماً من عناصره. حاولت التقاط طورة للحاجز الخالي، وصادف في هذه اللحظة مرور أشخاص نازحين من قرية المنصوري وقرى أخرى. بين النازحين كان هنالك سيارة إسعاف، وقد ظننت للوهلة الأولى أنها تنقل جريحاً فالتقطت صورتها وهي قادمة باتجاهنا. وعند اقترابها لمحت في داخلها أطفالاً ونساء فأدركت أنها عائلة نازحة».

دوي القصف يسمع عبر سماعة الهاتف. تخبرنا نجلاء أنه في هذه اللحظات تتعرض مدينة صور للقصف المكثف، ثم تتابع فتوضح أن سيارة الإسعاف بيضاء اللون كانت تطلق نفيرها وأضواءها في اللحظة التي وصلت فيها إلى مفرق الحنية ولم تكن كما تردد في بعض وسائل الإعلام سيارة ڤولڤو خضراء تابعة لحزب الله، كما أكدت لنا أن سائق السيارة كان شخصاً مدنياً كما يبدو من ذقنه الحليقة وثيابه العادية. وتتابع: حولت نظري قليلاً عن سيارة الاسعاف وحاولت التقاط مشاهد أخرى. في

هذه الأثناء سمعت أصوات طائرات مروحية تحلق قربنا. التفت فرأيت طائرتين مروحتين تحلقان فوق رؤوسنا مباشرة. حاولت التقاط صور للطائرتين غير أن إحداهما أطلقت صاروخاً في هذه اللحظة. ذهبت ناحية سيارة الإسعاف فرأيت لهباً قوياً ينبعث منها ودخاناً.

بعد دقيقة لمحت نجلاء أشخاصاً يهرعون باتجاهها. رجل يحمل طفلين أحدهما رضيع والآخر فتاة في السابعة. الدماء كانت تغطي وجهه وكان يصرخ ويقول «أولادي ... راحوا أولادي الأربعة .. راحوا». صوت الرجل اختلط مع صوت طفلة في الحادية عشرة من عمرها: «بدي اخواتي .. أختي انفجر رأسها» رجل آخر كان يصرخ: «يا مرتي .. يا مرتي .. راحوا أولادي». تؤكد لنا نجلاء أن هؤلاء حاولوا الاستعانة بمركز القوات الدولية القريب «غير أن أحداً لم يحرك ساكناً، وكان الأمر لا يعنيهم».

بعد دقائق عرفنا أن سيارة الإسعاف هي التي قد أصيبت»، تقول نجلاء، أما بقية الحكاية فنعرفها جميعاً، ذلك أننا رأيناها، كما العالم أجمع في الفيلم الذي صورته نجلاء: امرأتان جثاتهما شوهت بالكامل، أربعة\ أطفال يحتضرون. وباختصار صورة حقيقية عن الموت هي الأكثر رعباً بين صور أخرى كثيرة.

العالم أجمع رأى هذه الصور غير أن القصف لم يتوقف بعد، والنزوح لم يتوقف بعد. الإسرائيليون لم يستطيعوا عرض شريط المجزرة عبر وسائل إعلامهم لأنها، بنظرهم، «أبشع من أن تعرض». هذا ما قاله الإسرائيليون بينما أكدوا أن عملياتهم «الجراحية الرائعة» لا تستهدف

المدنيين بقدر ما تستهدف مواقع عسكرية لـ «حزب الله». هذا ما يفترض أن توحي به المهلة التي منحوها للمدنيين لكي يغادروا بيوتهم وقراهم تمهيداً .. لقصفها.

فالإسرائيليون يحسبون، ويريدون العالم أن يحسب معهم، أن تهجير الناس ورميهم في العراء لا يعد استهدافاً لهم. وهم يحسبون أن الموت لا يتأكد إلا من خلال الصورة، ولذلك يخافون منها. الصورة بالنسبة لهم هي الشهادة الحقيقية على القتل. وخارج الصورة ليس ثمة قتلى وجرحى ونازحون.

بمحض المصادفة تمكنت كاميرا نجلاء أبو جهجاه يوم السبت الماضي من التقاط نموذج صغير عن المجازر التي يرتكبها الإسرائيليون. أمامي هنا صورة طفلة يتدلى رأسها من النافذة. لا أعرف اسمها أو اسم أحد أخوتها وأهلها. لا أحد في العالم يعرف، لا أحد في العالم سيعرف.

ويروي أبو شهداء مجزرة المنصورة عباس جحا تفاصيل الجريمة كما عاشها فيقول: «إنها سيارة إسعاف، ليست سيارة عسكرية. هدد اليهود الناس بإخلاء القرية، فرحت آخذ الناس والجرحى إلى صور، وبقيت عائلتي وعائلة أخوتي في البلدة. وضعت الأطفال مع عائلتين في سيارة الاسعاف، أي ١٣ فرداً. وعندما تخطينا حاجز الطوارئ اغارت علينا مروحية صهيونية، فاصابت السيارة بصاروخ. صرت أصرخ وأطلب النجدة والمساعدة من الجنود الفيدجيين، ولا أحد يتحرك، رحت أبكي وأضرب نفسي، رفعت جثث أولادي الأربعة بيدي.

غير أن ناطقاً باسم الجيش الإسرائيلي أقر لاحقاً بأن إحدى الطوافات الإسرائيلية قصفت سيارة إسعاف في جنوب لبنان فقتل فيها ستة مدنيين.

لكنه برر ذلك بأن السيارة عائدة إلى «إرهابي من حزب الله».

وقال «إذا كان أشخاص آخرون أصيبوا في الهجوم فلأن حزب الله استخدمهم غطاء لأنشطته»، وأضاف: «على حد معلوماتنا فإن الإرهابي أصيب».

وخلص: «لقد حذر الجيش الإسرائيلي المدنيين مراراً بضرورة الابتعاد عن مراكز حزب الله لأنه سيشن عمليات ضدها. ونحن نكرر تحذيرنا للمواطنين اللبنانيين للابتعاد عن ارهابيي حزب الله لتجنب الإصابة بأذى.

منظمة العفو الدولية والانتهاكات:

قال عضو وفد منظمة العفو الدولية إلى لبنان كلاوديو كورودوني انه حصل انتهاك واضح للقوانين الدولية التي تؤكد ضرورة عدم إطلاق النار على المدنيين. لكن هذا لم يتحقق في العملية التي استهدفت سيارة الإسعاف في المنصوري، والإسرائيليون اعترفوا فيما بعد».

ـ هل تأخذ منظمتكم بالتبريرات الإسرائيلية؟

«اسرائيل» قالت إن سائق سيارة الإسعاف ينتمي إلى حزب الله لكن لا شيء يثبت إلى الآن أن السيارة المستهدفة كانت تستعمل لأغراض عسكرية.

– أي سلاح قتل أطفال المنصوري؟

بعد حصول الصحفي روبرت فيسك (الاندبنت) على بقية صاروخ المنصوري من أحد عناصر القوة الدولية وجد عليه كتابة تدل على صنعه في الولايات المتحدة. فقام بالسفر إلى هناك لمعرفة هل أن الشركة المصنعة تعلم كيف استخدم هذا الصاروخ، وهل تتحمل أية مسئولية في ذلك، أو تشعر بذنب.

وقال مسئولوا شركة «روكويل» التي تصنع هذه الصواريخ، إنها غير معنية بوجهة الإستعمال ونفوا علمهم بها «الذين يعطون الكثير من المعلومات» علماً أن هذه الصواريخ تصدر أيضاً إلى بلدان أخرى كمصر وأفريقيا الجنوبية والإمارات العربية.

وكشف أحد المسئولين في الشركة أن «هذا الصاروخ هو بلا شك الأكثر دقة من نوعه في العالم».

وعندما قال لهم الصحفي أن هذا الصاروخ استخدم ضد سيارة إسعاف، وليس ضد هدف عسكري، نفوا علمهم بذلك مؤكدين أنهم يصنعون أنظمة للصواريخ «وفقاً لطلب الولايات المتحدة، ونأخذ الإذن ببيعها من دول عديدة .. لكننا لا نصنع صواريخ مجهزة لاستهداف المراكز غير العسكرية».

وبعد بضعة أيام عادت شركة «روكويل» ونفت للصحفي صنعها الصاروخ نتيجة درس الجزء المتبقي منه ونصحوه بالتوجه إلى شركة أخرى في فلوريدا، قالوا إنها تصنعه. وفي هذه الشركة التي يملكها لوكيد مارتين، سمع الصحفي الأقوال نفسها ومنها: «كل يوم تطلق النار على ٦٠٠ شخص في أمريكا، ولم يذهب أحد ويستفهم عن ذلك عند صانعي هذه الأسلحة».

- فمن يتحمل مسئولية المجازر الإسرائيلية؟!

وهل أن الولايات المتحدة الأمريكية مسئولة أخلاقياً فقط عن السلاح الذي يوجه لردع «اسرائيل» ودرء مجازرها الدموية. والسؤال هو إن كان أطفال المنصوري وقانا وكل لبنان وفلسطين يستحقون شيئاً من الرعاية التي تؤمنها القوانين والشرائع الدولية ... والأمريكية خصوصاً.

١٧- مجزرة قانا

في نيسان / أبريل ١٩٩٦ أقدمت قوات العدو الصهيوني على تصعيد اعتداءاتها ضد التجمعات السكانية العربية في جنوب لبنان، وأغار طيران العدو على قرى وبلدات ومخيمات الجنوب اللبناني بحجة محاربة قوات المقاومة اللبنانية وعلى رأسها منظمة حزب الله.

وفي يوم الخميس ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ قصفت مدفعية العدو ومروحياته ملجأ داخل ثكنة الكتيبة الفيجية العاملة ضمن قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان مستخدمة قنابل تنفجر في الجو لزيادة الإصابات في صفوف المدنيين الذين حاولوا الهرب من القصف والاحتماء بالملجأ، مما أدى إلى استشهاد نحو ١٦٠ مدني معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ اللبنانيين الذين عجزوا عن الفرار من القصف الصهيوني باتجاه بيروت، واضطروا للاحتماء بمقر الكتيبة الڤيجية في قرية قانا اللبنانية.

تقرير لجنة كاهان

حول مذبحة صبرا وشتيلا

إن طريق إسرائيل فى لبنان منذ بداية العدوان حتى اقتحام بيروت الغربية ودكها على من فيها كان طريقا مليئا بالجثث مخضبا بالدماء.وليست مذبحة صبرا وشاتيلا هي الوحيدة التي فعلتها إسرائيل والتي سوف نعرض تفاصيلها كما وردت في تقرير لجنة كاهان التي شكلتها الحكومة الإسرائيلية للتحقيق في المذبحة ومسئولية الجيش والحكومة الإسرائيلية فيها برئاسة اسحق كاهان رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية وعضوية جنرال ميجور متقاعد يوما ايفرات وأهارون ياراخ من أعضاء المحكمة العليا الإسرائيلية.

من تقرير لجنة كاهان

جاء تقرير لجنة كاهان الإسرائيلية التي تولت التحقيق في ما حدث في صابرا وشاتيلا في ١٠٨ صفحة حيث عقدت ٦٠ جلسة للاستماع إلى ٥٨ شاهداً.

وقد رأينا نقل أجزاء من هذا التقرير كما هي بنفس العبارات من الجمل والكلمات ليتعرف كل إنسان على حجم الجرم الذي ارتكبه شارون في هذه المذبحة.

١ - بدأت حرب السلام للجليل (يقصد التقرير غزو إسرائيل للبنان) فى ٦ يونيو ٨٢. وفى الفترة من ١٢ - ١٤ يونيو احتلت قوات إسرائيل ضواحى بيروت واتصلت بالقوات المسيحية التى تسيطر على بيروت الشرقية. وفى ٢٥ يونيو اكتمل تطويق بيروت الغربية واصبحت قوات

إسـرائيل تسـيطر على طريق بيـروت - دمـشق. وخـلال ذلك طلب من الكتائبـيين المساعدة فى العمليات التى تجرى للتعرف على الارهابيين » وهى مهمة كانت خبرة الكتائبيين فيها أكبر من تلك التى تملكها قوات الأمن الإسرائيلية. ولكن كان هناك ذهول على المستوى السياسى كما فى وسائل الاعلام من عدم مشاركة الكتائبيين فى القتال على الرغم من أن الحرب هى معركتهم أيضا ومن الواجب أن يشاركوا فيها.

٢ - فى ١٩ أغسطس ٨٢ انتهت المفاوضات حول اخلاء الارهابيين والقوات السورية لبيروت الغربية وفى ٢٣ أغسطس انتخب بشير الجميل رئيسا للبنان. وكان قد بدأ من ٢١ إلى ٢٦ أغسطس وصول القوة متعددة الجنسيات إلى بيروت وبدأ اخلاء «الارهابيين» والقوات السورية وعندما اكتمل الانسحاب غادرت القوة المتعددة الجنسيات لبنان فى ١٠-١٢ سبتمبر ١٩٨٢.

اغتيال بشير الجميل

٣ - بعد ظهر يوم الثلاثاء ١٤ سبتمبر انفجرت قنبلة كبيرة فى بناية منطقة الاشرفية فى بيروت الشرقية حيث كان بشير الجميل يعقد اجتماعا مع قياديين وعناصر أخرى من حزب الكتائب. ولم يكن واضحا فى الساعات القليلة الأولى ما الذى حدث لبشير الجميل. وفى حوالى الساعة الحادية عشرة مساء وصل نبأ وفاة بشير إلى إسرائيل . وقد اعقب ذلك محادثات بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وبين رئيس الوزراء ورئيس

الاركان بأن يدخل جيش إسرائيل إلى بيروت الغربية. وما ان اتخذ هذا القرار حتى صدرت الأوامر الملائمة لتنفيذه. وقد صدر الأمر رقم واحد في الساعة ١٢,٢٠ بعد منتصف ليلة ١٤ سبتمبر. واعقبه صدور ٤ أوامر يوم الأربعاء ١٥ سبتمبر لم تتضمن أى شئ بشأن دخول مخيمات اللاجئين، ولكن الأمر رقم ٦ الذى صدر صباح الخميس ١٦ سبتمبر نص في الفقرة الثانية منه على عدم دخول المخيمات . تفتيش وتطهير المخيمات سيقوم به الكتائبيون والجيش اللبنانى».

اتفاق مع الكتائب

٤ – فى اعقاب قرار دخول الجيش الإسرائيلى بيروت الغربية وفى الليلة ما بين ١٤ و ١٥ سبتمبر طار رئيس الاركان إلى بيروت مع عدد من الأشخاص والتقى هناك مع القائد العام للجبهة الشمالية (يقصد جبهة لبنان) الميجر جنرال أمير دروری ومعه قائد الفرقة جنرال بارون.

بعد ذلك توجه رئيس الاركان والأشخاص الذين يرافقونه إلي المركز الرئيسى لحزب الكتائب حيث أمر قيادة الكتائب حسب شهادته باعلان التعبئة العامة لجميع قواتهم وحظر التجول فى كافة المناطق التى يسيطرون عليها وان يكونوا على استعداد للمشاركة فى «القتال» وكان رد فعل قادة الكتائب الذين شاركوا فى هذا الاجتماع هو أنهم يحتاجون إلى ٢٤ ساعة لتنظيم صفوفهم.

وفى خلال هذا الاجتماع ابلغ رئيس الأركان قادة الكتائب بأن الجيش الأسرائيلى سوف يدخل مخيمات اللاجئين فى بيروت الغربية. إلا أن «القتال» (اكرر كلمة القتال) الذى سيجرى هناك سيكون على عاتق الكتائب. وقد شهد رئيس الأركان بأن قرار دخول قوات الكتائب إلى مخيمات اللاجئين تم بناء على اتفاق بينه وبين وزير الدفاع فى الساعة الثامنة والنصف مساء من الليلة السابقة (يقصد مساء الثلاثاء) والمخيمات المعنية هى صابرا وشاتيلا.

المخيمات والقيادة

٥ - يمتد مخيم صابرا على مساحة قدرها حوالى ٣٠٠ × ٢٠٠ متر، ومخيم شاتيلا على مساحة تقدر بـ ٥٠٠ × ٥٠٠ متر وحسب تقدير غير دقيق كان يوجد ٥٦ الف نسمة فى مخيم صابرا فى أواسط سبتمبر ولكن ليس هناك تاكيد بأن هذا الرقم يعكس الحقيقة.

وعلى بعد ٢٠٠ متر جنوب غربى مخيم شاتيلا اقيم مركز القيادة المتقدم للجيش الإسرائيلى على سطح مبنى مؤلف من خمسة طوابق. وكان ممكنا من هذا المركز مشاهدة منطقة المخيمات بشكل عام، ولكن بحسب ما قاله كافة الشهود الذين زاروا مركز القيادة وهؤلاء هم عدد كبير من الشهود الذين يعتبر ان شهادتهم يمكن الاعتماد عليها، كان من المستحيل مشاهدة ما يجرى فى أزقة المخيمين من مركز القيادة حتى بمعونة المكبرات عيار ٢٠ × ١٢٠ التى كانت مركزة على السطح فوق مركز القيادة.

٦ – كان رئيس الاركان موجـودا فى مركـز القيادة المتقدم (السـابق الاشارة اليه) منذ ساعات الصباح الأولى ليوم الأربعاء ١٥ سبتمبر، وبعد السادسة صباحا بقليل من هذا اليوم بدأ الجيش الإسرائيلى دخول بيروت الغربية وفيما بين الثامنة والتاسعة صباحا وصل وزير الدفاع والتقى هناك برئيس الاركان الذى ابلغه بما اتفق عليه مع الكتائبيين وبالذات حول التعبئة العامة، وحظر التجول، ودخول الكتائبيين إلى المخيمات. وصادق وزير الدفاع على هذا الاتفاق. ومن على سطح مركز القيادة اتصل وزير الدفاع برئيس الوزراء وابلغه بأنه ليست هناك مقاومة فى بيروت وان جميع العمليات تسير بشكل حسن.

شارون مع الكتائب

٧ – من مركز القيادة المتقدم انتقل وزير الدفاع إلى المركز الرئيسى لحزب الكتائب. وفى اجتماع حضره عدد من قادة الكتائب ومدير الاستخبارات العسكرية ورئيس جهاز الأمن العام وممثلون عن الموساد قال وزير الدفاع ان الجيش الإسرائيلى سيتمركز فى النقاط الحيوية ومفاصل الطرق فى بيروت الغربية، وأن على جيش الكتائب ان يدخل ايضا إلى بيروت الغربية وأن يبقى قادة الكتائب على اتصال بالميجر جنرال أمير دروى قائد عام جبهة لبنان فيما يتعلق بمراحل العملية. وقد قام ضابط من الاستخبارات هو الضابط «ب» بتسجيل محضر للاجتماع. ومن هناك انتقل وزير الدفاع إلى بكفيا – حيث تنزل عائلة الجميل – ليقدم التعازى

إلى أسرة الجميل، ثم انتقل إلى المطار فى الساعة الثانية بعد الظهر، وبعدها عاد إلى إسرائيل.

كل شئ هادئ

٨ - فى الساعة العاشرة صباح الخميس ١٦ سبتمبر (اليوم التالى لدخول إسرائيل بيروت الغربية) عقد وزير الدفاع اجتماعا فى مكتبه حضره رئيس الاركان ومدير الاستخبارات العسكرية البريجادير جنرال يهوشو ساجى، ورئيس مكتب رئيس الاركان. وطبقا للمحضر المسجل عن هذا الاجتماع افتتح رئيس الاركان الاجتماع بقوله «ان المدينة بكاملها بين ايدينا هادئة تمام وتحت سيطرتنا والمخيمات مغلقة ومطوقة، والكتائبيون سيدخلونها ما بين الحادية عشرة والثانية عشرة وقد تكلمنا معهم أمس».

وفى خلال الاجتماع ابلغ وزير الدفاع رئيس الوزراء تليفونيا «بأن القتال انتهى ومخيمات اللاجئين محاصرة. واطلاق النار توقف ولم نتكبد خسائر اضافية كل شئ هادئ وساكن فى مواجهتى يجلس رئيس الاركان الذى وصل قبل قليل من هناك. كل النقاط الرئيسية فى ايدينا كل شئ انتهى وسأحضر مع رئيس الاركان إلى اجتماع الوزارة . هذه هى الحالة الآن».

دخول المخيمات

٩ - فى حوالى الساعة الحادية عشرة قبل ظهر يوم الخميس ١٦ سبتمبر وصل قادة حزب الكتائب والتقوا بالميجر جنرال أمير درورى فى مقر قيادة احدى الفرق واتفق فى هذا الاجتماع على أنهم سيدخلون

المخيمات بالتنسيق مع البريجادير جنرال بارون قائد الفرقة وقد اتفق في هذا الاجتماع على :

- ان تدخل وحدة مخابرات من ١٥٠ مقاتلا من الكتائب يقودها ايلى حبيقة رئيس مخابرات الكتائب.

- أن يكون موجودا ضابط اتصال كتائبي في كل مركز مراقبة يقيمه بارون على سطح مركز القيادة المتقدم وعلى سطح مبنى آخر قريب للتحقيق من اعمال قوات الكتائب خلال عملياتهم في المخيمات.

١٠- تراجع ايلى حبيقة رئيس مخابرات الكتائب عن دخول المخيمات مع وحدته وبقى على سطح مركز القيادة المتقدم خلال الليل. وقد بدأت قوات الكتائب في حوالى الساعة السادسة من مساء يوم الخميس ١٦ دخول مخيم شاتيلا من الغرب والجنوب في مجموعتين وبعد ما اجتازوا البطارية الإسرائيلية التي تحاصر المخيمات لم تعد تحركاتهم داخل المخيم منظورة من سطح مركز القيادة المتقدم أو من مراكز المراقبة في اماكن أخرى . وقد طلب الضابط «ج» من الجيش الإسرائيلي تزويد القوة التي دخلت المخيمات بالانارة لأن دخولها المخيمات تم مع حلول الظلام. ومع دخول قوات الكتائب إلى المخيمات فأن النيران التي كانت تأتي من المخيمات تغير اتجاهها، والرماية التي كانت توجه ضد الجيش الإسرائيلي بدأت تتحول مباشرة نحو اتجاهات أخرى.

١١- فى حوالى الساعة السابعة مساء سمع الملازم أول (هذا هو اسمه) الذى كان يعمل مديرا لقائد الفرقة محادثة تمت على جهاز الاتصالات الكتائبى كانت بين أحد ضباط قوة الكتائب التى دخلت المخيمات يقول فيها بالعربية لايلى حبيقة (رئيس مخابرات الكتائب) ان لديه خمسين امرأة وطفلا فماذا يفعل بهم . وقد رد عليه حبيقة عبر الراديو بقوله أنها المرة الأخيرة التى تسألنى فيها سؤالا كهذا . انك تعلم تمامًا ماذا عليك أن تفعل!

وفى أثناء ذلك تلقى رئيس قسم المخابرات الذى كان موجودًا فى مركز القيادة المتقدم تقريرًا أشار إلى أن ضابط الاتصال الكتائبى سمع عبر الراديو من أحد الكتائبيين داخل المخيمات أنه امسك ب ٤٥ شخصا ، وكان هذا الكتائبى يسأل. ماذا عليه أن يفعله بهم فأجابه ضابط الاتصال اعمل بمشيئة الله.

وقد جاء من ضابط الاتصال الكتائبى (ق) انه حين دخل إلى غرفة الطعام فى مبنى القيادة المتقدم حوالى الساعة الثامنة مساء قال أكثر من شخص ان الكتائبيين قتلوا حوالى ٣٠٠ شخص ارهابى ومدنى ولكنه عاد بعد فترة قصيرة إلى غرفة الطعام وصحح تقريره الأول حين قلل عدد الضحايا من ٣٠٠ إلى ١٢٠.

١٢- فى الساعة ٨,٤٠ مساء الخميس عقد البريجادير جنرال بارون (قائد الفرقة الإسرائيلية المشرفة على التنسيق مع الكتائب) اجتماعًا

لتوضيح الموقف طبقا للشريط الذى تم تسجيله لهذا الاجتماع تكلم ضابط المخابرات فى الغرفة فقال «اليوم دخلت قوات الكتائب لا أعرف ما هو مستوى المعارك التى يقومون بها من الصعب مشاهدتها بسبب الظلام الانطباع هو أن قتالهم ليس جديا كثيرا(تعليق) وقد تكبدوا خسائر كما تعلمون جريحان، واحد فى ساقه، وواحد فى يده (تعليق: !!) وتم اخلاء الاصابات فى احدى سيارات الأسعاف التابعة لهم. ويبدو انهم فكروا مليا ماذا سيفعلون بالأشخاص الذين يجدونهم فى الداخل من جهة يبدو انه لم يجدوا «الارهابيين» هناك فى المخيم . مخيم صابرا فارغ، ومن جهة أخرى يبدو انهم جمعوا النساء والأطفال والشيوخ الذين لا يعرفون ماذا عليهم أن يفعلوا بهم بالضبط وبالتأكيد كان لديهم نوع من القرار المبدئى بتجميعهم وقيادتهم إلى مكان ما خارج المخيمات. من جهة أخرى سمعت من ضابط الاتصال الكتائبى (ج) ان .. «قوموا بما يمليه قلبكم عليكم لأن كل شئ يأتى من عند الله».

مجلس الوزراء الإسرائيلى يعلم

١٣- فى الساعة السابعة والنصف مساء الخميس ١٦ سبتمبر (بعد ساعة ونصف من دخول الكتائب مخيمات اللاجئيين) دعى مجلس الوزراء إلى اجتماع كان موضوعه الوضع فى لبنان على أثر اغتيال بشير الجميل . وقد قدم رئيس الاركان الذى حضر الاجتماع تفاصيل عملية دخول الجيش الإسرائيلى إلى بيروت الغربية واجتماعاته مع المسئولين

الكتائبيين وأنه ابلغهم ان على رجالهم الاشتراك فى العملية والدخول إلى حيث حدد لهم. وأنهم سيبداون خلال ذلك المساء القتال وسيدخلون إلى حدود صابرا وأن الجيش الإسرائيلى سيتعهد بعدم افشال عمليتهم. وفى ملاحظاته أوضح رئيس الاركان أن المخيمات محاصرة «من قبلنا» وأن الكتائبيين سيبدأون عمليتهم فى تلك الليلة فى المخيمات.

وخلال الاجتماع قدم رئيس الموساد (المخابرات الإسرائيلية) ملخصًا بعد اغتيال بشير الجميل لكنه لم يشر إلى دخول الكتائبيين إلى المخيمات.

واستأذن فى تعليق آخر واقول : أن الادعاء بأن مجلس الوزراء الإسرائيلى لم يكن يعلم بما يجرى غير صحيح. فهو حتى وأن لم يكن قد ابلغ بدخول قوات الكتائب إلى المخيمات وما فعلوه، إلا أن الثابت حسب تحقيق لجنة كاهان أن هذا المجلس تم إبلاغه بأن قوات الكتائب ستدخل المخيمات. وبالتالى فلأن أصغر طفل لا وزير كان عليه أن يتنبأ بما حدث خصوصا وأن رئيس المخابرات ذكر لهم « أن الجيش الإسرائيلى سيتعهد بعدم إفشال عملياتهم».

لقد دخلت قوات الكتائب مخيمات اللاجئين السادسة مساء الخميس ١٦ سبتمبر.

وفى يوم الجمعة ١٧ كانت هذه القوات تواصل مهمتها. وقد استمرت هذه المهمة التى جرت فى منطقة سكنية حدودها ٢٠٠ × ٣٠٠ متر حتى الساعة الثامنة من صباح يوم الجمعة أى بعد ٣٨ ساعة وعلى أثر ذلك كما يقول تقرير كاهان بالحرف «اذيع بلاغ من مكبرات الصوت يدعو السكان المقيمين في المنطقة إلى الخروج والتجمع فى أحد الامكنة وقد اقتيد جميع الذين خرجوا إلى الملعب الرياضى حيث تجمع لاجئو المخيم بينما قامت

قوات الجيش الإسرائيلى بتقديم الطعام والماء اليهم وفى غضون ذلك انتشرت الأخبار عن مجزرة المخيمات ووصل إلى المنطقة العديد من الصحفيين ورجال الاعلام.

لقد سأل الكاتب الكبير صلاح منتصر بعد خروج تقرير كاهان في جريدة الأهرام قضاة العدل قائلاً: «عندما يتم حصار الشاه فى حظيرتها بحيث لا تجد منفذا تستطيع الهروب اليه. وعندما يستدعى هؤلاء الذين احكموا الحصار الجزار ومعه السكين ويفتحون له طريق الدخول إلى الشاة فى الظلام ويضيئون له الأضواء لكى يرى فريسته فما الذى يمكن أن يتوقعه أى صاحب فكر؟

من يكون القاتل؟ الجزار الذى احضروه وأصابهم الهلع لأنه لم يستطع أن يحقق مهمته بسرعة وقد أصيب له جريحان (!) أثناء المجزرة أم الذين قاموا بتكتيف الشاة ورتبوا كل شئ لارتكابه المذبحة؟!».

قيادة إسرائيل تطالب شارون بالاستقالة:

لقد اتضح جلياً للجميع منذ اللحظات الأولى لمعرفة المجزرة أن القيادة الإسرائيلية في الحكومة والجيش ضالعة في أحداث المجزرة وهو ما أوردته وكالات الأنباء ونشرته الصحف العربية والعالمية بعد وقوع الأحداث والتي اتفقت معظمها على أن المجزرة دبرها شارون ورفاقه من مجرمي الحرب الإسرائيليين.

وهاهي القيادة العليا للجيش الإسرائيلي تطالب بعد اجتماع سري لها في تل أبيب شارون بالإستقالة من منصبه احتجاجاً على مذابح الفلسطينيين في ٨٢/١٠/٢ حيث أن القيادة العسكرية العليا للجيش الإسرائيلى بكامل هيئتها تقريبا بما فى ذلك الجنرال رافييل ايتان رئيس

الأركان قد طلبت من أريل شارون وزير الدفاع الإسرائيلى أن يستقيل من منصبه وذلك فى الاجتماع السرى الذى عقد مؤخرا فى احدى ضواحى تل أبيب، والذى تم فى جو مشحون بالاتهامات بما يشبه حالة التمرد العسكرى المعلن.

وذكرت الصحيفة البريطانية أن الاجتماع الذى حضره ما يزيد على مائة ضابط ممن لا تقل رتبهم عن رتبة العقيد يعتبر أخطر سابقة من نوعها يدان فيها وزير فى الحكومة الإسرائيلية على هذا النحو من العنف من جانب القيادة العسكرية العليا لجيش الدفاع وذلك احتجاجا على مذابح الفلسطينيين فى بيروت وردود الفعل الملتوية التى اتخذها كل من مناحم بيجين رئيس الوزراء، وارييل شارون وزير الدفاع فى حكومته .

وقالت (الصنداى تايمز) ان أكثر اشكال الادانة التى واجهها شارون فى ذلك الاجتماع قد جاءت من قائد قوات الصاعقة الإسرائيلية الذى صاح أمام وزير الدفاع بقوله : أنه لن يكون فى وسعه بعد مذابح بيروت ومحاولة شارون القاء مسئوليتها على الجيش كى يبرئ نفسه وكى يبرئ الحكومة - أن يقود القوات التابعة له بضمير مرتاح.

ومن ناحية أخرى اشارت التقارير الصحفية فى واشنطن إلى احتمال اجراء تعديل وزارى فى حكومة إسرائيل يتم بمقتضاه تعيين عيزر وايزمان أو موشى ارتز السفير الإسرائيلى لدى الولايات المتحدة فى منصب وزير الدفاع.

كما اشارت المصادر السياسية والقضائية فى القدس إلى أن التحقيق فى تورط حكومة إسرائيل فى مذبحة اللاجئين الفلسطينيين فى بيروت الغربية سيبدأ بعد ثلاثة أسابيع.

وذكرت هذه المصادر أن لجنة التحقيق ستنتهى من اعداد تقريرها النهائى فى النصف الثانى من عام ١٩٨٣ واشارت إلى أن الحكومة ستقرر عندئذ أى اجزاء من التحقيق سوف تنشرها وتذيعها على الرأى العام.

لجنة إسرائيلية لمراقبة شارون:

ذكر راديو إسرائيل ان حكومة مناحم بيجين شكلت لجنة وزارية رباعية أثناء حرب لبنان لمراقبة اريل شارون وزير الدفاع ولكبح جماحه.

واضاف الراديو أن اعضاء اللجنة الأربعة صنعوا لأنفسهم شبكة اتصالات خاصة بالجيش ووزارتى الدفاع والخارجية.. لأنهم لم يثقوا على الدوام فيما يقوله لهم أريل شارون.

وقد ضمت هذه اللجنة كلا من ديفيد ليفى وزير المالية ويورام أريدور نائب رئيس الوزراء ووزير المواصلات موردخاى زيبورى بالاضافة إلى وزير التعليم ريفوليم هامير.

وأكد الراديو ان شارون حاول ست مرات الحصول على موافقة مجلس الوزراء على قيام الجيش الإسرائيلى بغزو بيروت الغربية وقد فشل فى خمس مرات منها بفضل جهود اللجنة.

وفى الشهر الماضى بعد مصرع ستة جنود إسرائيليين فى كمين نصب لهم بالقرب من مدينة «عالية» اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلى لاتخاذ قرار بالقيام بعمل انتقامى.. واقترح مناحم بيجين رئيس الوزراء القيام بغارات جوية انتقامية على الأهداف التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية فى طرابلس إلى الشمال من بيروت.. لكن جاءت نتيجة التصويت على القرار سبعة أصوات ضد سبعة اصوات وتم رفض الاقتراح.

بناء على ذلك وافق مجلس الوزراء على اقتراح بديل.. وتقرر الهجوم على صواريخ سام ٩٠ السورية الموجودة فى سهل البقاع.

وذكر مصدر وثيق الصلة برئيس الوزراء الإسرائيلى مناحم بيجين انه لا يعلم شيئا عن هذه اللجنة الوزارية.

ويبدو ان تسرب مثل هذه المعلومات يستهدف البعد بالوزراء الأربعة عن التورط فى سلوك شارون أثناء الحرب.

حكومة بيجين مسئولة بالإهمال
عن مذابح الفلسطينيين ببيروت

وأكدت الصحف الإسرائيلية في ١٠ نوفمبر ١٩٨٢ في تعليقاتها حول شهادة مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل أمام لجنة التحقيق القضائية في مذابح الفلسطينيين في مخيمي صابرا وشاتيلا أن اللجنة أثبتت بعد شهر من بدء أعمالها إن حكومة مناحم بيجين مسئولة بدرجة كبيرة بالاغفال والاهمال.

وقـالت وكـالة رويتـر في تقـرير لهـا في نفس اليـوم أن الإدعـاءات الإسرائيلية التي حاولت تحديد الدور الإسرائيلي في مجرد السماح لقوات ميلشيا الكتائب بدخول المخيمات قد تحطمت تماماً وأثبتت التحقيقات التي أجـريت حـتى الآن أن الدور الإسـرائيلي تضـمن التـخطيط للعمليـة ومتابعة ومراقبة تنفيذها.

ويلاحظ المراقبون في إسرائيل أن أعمال لجنة التحقيق أتاحت حتى الآن تحديد مستويين للمسئولية أولهما خطأ تقديري من جانب الحكومة بشأن السماح للكتائب بدخول المخيمات رغم وجود تحذيرات من نزعة الانتقام التي انتابتهم عقب اغتيال الرئيس اللبناني الراحل بشير الجميل والتي أبداها ديفيد ليفي نائب رئيس الوزراء في اجتماع للحكومة والجنرال رافائيل ايتان رئيس الأركان.

ويرى المراقبـون أن مناحم بيـجين رئيس الوزراء الإسـرائيلي لم يستطع في شهادته تفسير سلبية الحكومة إزاء هذه التحذيرات.

والمستوى الثاني هي أوجه القصور التي يتعذر تبريرها في أجهزة وزارة الدفاع ورئاسة الأركان التي أرادت فيما يبدو تغطية نفسها بتاخير المعلومات التي كان ينبغي تبليغها إلى رئيس الحكومة، والتي اتضحت في تضارب الأقوال التي أدلى بها المسئولون للجنة التحقيق.

وقالت صحيفة جيرازاليوم بوست أنه حتى واذا قبل الرأي العام الإسرائيلي شهادة بيجين والتي أكد فيها أنه لم يعلم بالمذبحة إلا بعد وقوعها بيومين فانه ينبغي أن يطرح التساؤل الخاص بأسباب عدم ابلاغ رئيس الحكومة بالمذبحة فور وقوعها.

وينبغي التساؤل أيضاً حول أسلوب اتخاذ القرارات داخل الحكومة.

ويرى المراقبون أنه على الرغم من أن اللجنة اقتربت من نهاية تحقيقاتها إلا انه ليس من المتوقع أن تصدر قرارها إلا بعد عدة أشهر.

شهادة شارون تكشف
دوره فى التستر على المذبحة

أشارت وكالة «يونايتد برس» إلى أن شهادة أرييل شارون وزير الدفاع الإسرائيلى حول مذابح «صابرا وشاتيلا» تضمنت اشارات لها مغزى هام.

وقالت الوكالة أن أول ما يلفت النظر ان شارون كشف انه لم يبلغ مناحم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلى بدخول ميليشيا الكتائب الى المخيمات الفلسطينية كما أنه لم يبلغه بالمعلومات الأولية التى تلقاها حول المذبحة.

وأضافت الوكالة أيضا أن شارون كشف فى اعترافاته أنه لم يعارض أوامر الجنرال رافائيل ايتان يوم ١٧ سبتمبر وهى الاوامر التى منحت ميليشيا الكتائب يوما آخر للاستمرار فى المذبحة رغم توافر المعلومات لديه بأن الأمور تجاوزت الحدود داخل المخيمات وكان شارون قد ذكر فى شهادته أنه لم يستطع التصرف فور علمه بانباء المذابح نظرا لأنه كان يتعين أولا تنظيم ميليشيات الكتائب واخراجها من المخيمات.

ومن ناحية أخرى أعلن اليوم أن لجنة التحقيق الإسرائيلية. لن تستمع إلى أقوال شهود آخرين هذا الاسبوع وأنها سوف تركز فى الايام

القادمة على تقييم المعلومات التى جمعتها حتى الآن وعلى شهادة شارون.

ولم يحدد حتى الآن موعد ادلاء بيجين بشهادته امام اللجنة وما إذا كانت شهادته ستكون فى جلسة علنية أو سرية.

شارون يعترف بمذابح الفلسطينيين
أصدرت أوامرى بدخول الميليشيا

اعلن اريل شارون وزير الدفاع الإسرائيلى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٢ أنه هو الذى اصدر أوامره بدخول ميلشيا الكتائب اللبنانية لمخيمى صبرا وشاتيلا اللذين تعرض سكانهما من اللاجئين الفلسطينيين للمذابح الوحشية.

قال فى شهادته أمام لجنة التحقيق الثلاثية فى مذابح المخيمين والتى يرأسها اسحق كاهان رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية أنه اصدر هذا الأمر بعد زيارته لمقر القيادة الإسرائيلية المطل على المخيمين فى ١٥ سبتمبر قبل المذابح بيوم واحد وذلك بعد ان قررت الحكومة الإسرائيلية فى اليوم نفسه اشراك ميليشيا الكتائب اللبنانية فى القتال لتقليل الخسائر فى الأرواح بين الجنود الإسرائيليين.

وقال شارون أنه علم بنبأ المذابح التى تجرى فى المخيمات بعد ٢٤ ساعة من بدايتها من الجنرال ايتان رئيس الأركان وأنه ابلغ مناحم بيجين رئيس الوزراء بذلك فى اليوم التالى بعد ان تعذر الاتصال به فى نفس اليوم لتواجده فى المعبد اليهودى.

هناك عدة حقائق هامة تكشفت من خلال اعترافات شارون أمام لجنة التحقيق الإسرائيلية وهذه الحقائق تكفى وحدها لتدين أية حكومة محترمة فى أى بلد فى العالم!

لقد اعترف شارون بأن مجلس الوزراء كله متورط فى قضية المخيمات بقرار سرى اتخذه بتاريخ ١٥ يونيو أى بعد الغزو بتسعة أيام . ونص القرار هو «أن تسعى إسرائيل إلى اشراك القوات اللبنانية فى القتال فى لبنان وذلك بهدف التخفيف من خسائر القوات الإسرائيلية » ومن الواضح أن هذا القرار ينم عن نيات إسرائيلية مبيتة فى التعامل مع لبنان، أولها أن إسرائيل دولة احتلال يحق لها أن تستعين بالقوى الداخلية الموالية فى تولى بعض مهامها، وثانيا أنها تنظر إلى القوات اليمينية، أى ميليشيا الكتائب على أنها القوات الشرعية من دون قوات الجيش اللبنانى النظامى، وهذا يرتب لها تمكين هذه القوات مما ليس لها فيه حق قانونى من «حفظ الأمن» فى غير مناطقها. وثالثا أنها خلت بين هذه القوات وبين القيام بدور قذر تعففت هى نفسها عن القيام به بعد أن ادانها العالم فى مذابح القصف. وليس بخاف أنها كانت تعلم مسبقا بالعلاقة الدموية بين الكتائب والفلسطينيين. فلا يمكن أن تزعم لنفسها او يزعم قادتها أنهم لم يعلموا بالمذبحة إلا بعد حتى لو برئت من الدم المباشر لأنها أسهمت بالحصار والتسهيل والمراقبة.

ومن الدعاوى الغريبة التى ساقها شارون فى دفاعه أن قواته اقتحمت بيروت الغربية تخوفا من عودة القوات الفلسطينية إلى السيطرة عليها

بعد مصرع الجميل، أى قوات ؟ .. القوات التى خرجت فى حراسة دولية وتشتت فى ست دول عربية ؟ أم ما بقى من فلول فى طرابلس والبقاع؟! وكيف يمكن ان تصل هذه الفلول بعد نكسة الانسحاب إلى بيروت الغربية والقوات الإسرائيلية تحاصرها من كل الجهات؟!

ان حجة شارون الوحيدة هى أنه سمح للكتائب بالتقدم حماية لأرواح جنوده طبقا لقرار مجلس الوزراء فهل حماية أرواح الجنود، وهم خارج المخميات تاتى بذبح المدنيين المحاصرين داخل المخيمات؟!.

فى لجنة التحقيق الإسرائيلية
تسيبورى يشكك فى تفويض الحكومة لشارون
بالسماح للكتائب بدخول المخيمات

استمعت لجنة التحقيق الإسرائيلية فى «مذابح صابرا وشاتيلا» إلى شهادة موردخاى تسيبورى وزير المواصلات الذى اعرب عن اقتناعه بان المناقشات التى جرت خلال اجتماع الحكومة الإسرائيلية فى ١٥ يونيو الماضى عقب الغزو الإسرائيلى للبنان لم تمثل تفويضا لاريل شارون وزير الدفاع الإسرائيلى لاتخاذ قراره بالسماح لقوات ميليشيا الكتائب بدخول المخيمات الفلسطينية دون الرجوع إلى الحكومة.

وقال تسيبورى فى شهادته التى كان جانب منها فى جلسة مغلقة ان كل مادار فى اجتماع الحكومة كان فى شكل تساؤلات من جانب الوزراء حول أسباب وقوف الكتائب كمشاهدين فى الوقت الذى كان فيه الجنود

الإسرائيليون يدخلون فى معارك مع الفلسطينيين مما دفع الجنود الإسرائيليين إلى وصف ميليشيات الكتائب بأنهم «جنود ما بعد الحلاقة» وأعرب تسيبورى عن اعتقاده بأن مسألة السماح لقوات الكتائب بدخول المخيمات كان ينبغى أن يطرح كموضوع مفصل ويصدر بشأنه تكليف محدد وهو ما لم يحدث.

وكان مناحم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلى قد ذكر فى شهادته أمام اللجنة أن مناقشات الحكومة التى سبقت المذبحة بنحو شهرين كانت كافية لاعطاء شارون حرية التحرك فى اتخاذ قراره بدخول الكتائب.

وأوضح تسيبورى الذى كان يتولى من قبل منصب نائب وزير الدفاع ومعروف بمعارضته سياسات شارون انه علم بأنباء المذبحة لأول مرة فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الجمعة عندما ابلغه زيف شيف المراسل العسكرى لصحيفة ها ارتس بها فى مكالمة تليفونية وقال ان الصحفى لم يوضح له مصدر النبا وان كان يعتقد أنه استند فى معلوماته إلى ضباط فى الجيش الإسرائيلى فى مركز قيادى واضاف تسيبورى أنه عقب المكالمة مباشرة اتصل بمكتب رئيس قوات الأمن الإسرائيلية ورئيس جهاز المخابرات العسكرية للاستفسار ولكنه لم يجد ايا منهما بالمكتب وتوقع أنهما فى طريقهما إلى القدس للاشتراك فى اجتماع بين اسحاق شامير وزير الخارجية الإسرائيلية وموريس دريبر مساعد وزير الخارجية الأمريكية فاتصل باسحاق شامير ونقل اليه ما وصل اليه من معلومات بشأن المذابح وأجابه شامير بقوله أننى اسمعك.

وكشف شهادة تسيبورى نقطتين فى غير صالح الحكومة اولهما ادعاء بيجين وشارون بأن مناقشات الحكومة فى شهر يونيو تمثل تفويضا كافيا لشارون لاتخاذ قراره منفردا بادخال قوات الكتائب إلى المخيمات.وهو ما نفاه تسيبورى والنقطة الثانية تتعلق بان كبار المسئولين بالحكومة كانوا على علم بأنباء المذبحة بناء على تقارير من ضباط الجيش منذ صباح الجمعة وليس فى مساء اليوم نفسه.

اجتماع طارئ لحكومة بيجين لبحث موقفها بعد اذاعة تقرير لجنة كاهان
الخبراء الدستوريون فى إسرائيل :
الحكومة لن تستطيع تجاهل توصيات اللجنة

لقد اضطرب الموقف السياسى فى إسرائيل بصورة مفاجئة بعد ظهر ٧ فبراير ١٩٨٣ حينما ابلغت لجنة التحقيق القضائية فى مذابح اللاجئين الفلسطينيين ببيروت الغربية، مناحم بيجين رئيس الوزراء أثناء حضوره اجتماعا فى الكنيست أنها انتهت من اعداد التقرير النهائى حول نتائج تحقيقاتها .

وقد بعث بيجين على الفور دان ميريدور مستشاره القانونى وسكرتير عام مجلس الوزراء إلى مقر اللجنة حيث تسلم نص التقرير فى مظروف مغلق.

ودعا رئيس الوزراء الإسرائيلى أعضاء حكومته إلى اجتماع طارئ لبحث موقفها فى ضوء محتويات تقرير لجنة كاهان، وأذاع راديو إسرائيل

فى هذا الوقت أن مشاورات وزارية قد بدات بالفعل فور تلقى بيجين نص التقرير وأن ديفيد ليفى نائب رئيس الوزراء ويوران آريدور وزير المالية قد الغيا سفرهما للخارج اليوم لحضور اجتماع الحكومة، كما أعلن الراديو انه من المتوقع أن يقطع اسحاق شامير وزير الخارجية زيارته الحالية لالمانيا الغربية.

وبالرغم من عدم اذاعة شئ من محتويات تقرير لجنة التحقيق فى مذابح صابرا وشاتيلا الا ان الخبراء القانونيين فى إسرائيل صرحوا بانه من المتوقع ان يتكون التقرير من جزءين الأول عبارة عن ملخص واف لنتائج التحقيق بصورة موضوعية والثانى يحتوى على توصيات اللجنة للحكومة، وقال هؤلاء الخبراء أن الحكومة سوف تكون ملزمة بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق القضائية - التى يراسها رئيس المحكمة العليا ويشترك فى عضويتها قاض فى نفس المحكمة وجنرال متقاعد - من الناحية المعنوية والاخلاقية وذلك على الرغم من أن هذه التوصيات ليست ملزمة من الناحية القانونية البحتة. وأكد البروفيسور كلودكلين استاذ القانون الدستورى بالجامعة العبرية بإسرائيل أنه من العسير جدا تخيل أن الحكومة لن تنفذ توصيات اللجنة، واضاف خبير إسرائيلى آخر فى القانون الدستورى فى تصريح لراديو إسرائيل ان من صلاحيات اللجنة أن توصى باقالة بعض الوزراء، كما ان من صلاحياتها أن توصى بتغييرات ذات طبيعة دستورية.

قالت وكالة الأنباء الفرنسية أن المراقبين فى القدس يتوقعون أن تؤثر نتائج تقرير اللجنة إلى حد كبير على مستقبل حكومة بيجين.

ومما يذكر ان اللجنة سبق أن انذرت بعد انتهاء المرحلة الأولى من تحقيقاتها مناحم بيجين رئيس الوزراء و ٩ من وزرائه وجنرالات الجيش باحتمال ثبوت تورطهم فى المذبحة.

وكان مساعدو مناحم بيجين رئيس الوزراء قد صرحوا بانه يعتزم الاستقالة من منصبه إذا حملته لجنة كاهان ادنى قدر من المسئولية عن مذابح صابرا وشاتيلا أو إذا حملت اللجنة ايا من وزرائه المسئولية عن هذه الاحداث.

وطالبت لجنة التحقيق الإسرائيلية فى مذابح مخيمى صابرا وشاتيلا للفلسطينيين باقالة أرييل شارون وزير الدفاع الإسرائيلى من منصبه بعد ان حملته مسئولية الاهمال فى تقدير مخاطر السماح لميليشيات الكتائب بدخول مخيمات اللاجئين، كذلك طالبت باستقالة الجنرال ياشوا أساجوى رئيس المخابرات الحربية الإسرائيلية، وحملت مناحم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلى بعض المسئولية لكنها لم تدع إلى اتخاذ أية اجراءات ضده.

وعقب اذاعة نتائج التحقيق الذى احدث زلزالاً فى الدوائر السياسية الإسرائيلية عقد مناحم بيجين اجتماعًا طارئًا لحكومته لمناقشة الآثار المترتبة على نتائج تحقيقات لجنة كاهان.

وقالت وكالة الانباء الفرنسية ان اريل شارون وزير الدفاع الإسرائيلى رفض الاستقالة من منصبه وأيد بيجين بقاءه ونقلت عن راديو

إسرائيل ان الوزراء الذين ينتمون الى الحزب القومى الدينى المشترك فى الائتلاف الحاكم أصروا على أن يقدم شاورن استقالته.

واضافت الوكالة أنه من المحتمل ان يصبح شارون وزيرًا بلا وزارة ويمكنه الاستمرار فى المجموعة الحكومية التى تعالج المسالة اللبنانية، الا ان الحزب القومى الدينى قد يهدد بالانسحاب من الائتلاف إذا لم يخرج الجنرال شارون من الحكومة وفى هذه الحالة ستفقد الحكومة الاغلبية فى الكنيست.

وقد اكد التقرير النهائى حول نتائج التحقيق فى مخيمى صابرا وشاتيلا مسئولية عدد من القادة المدنيين والعسكريين الإسرائيليين على رأسهم ارييل شارون وزير الدفاع والجنرال يوشوا اساجوى رئيس المخابرات الحربية عن هذه المذابح التى راح ضحيتها الالاف من المدنيين الفلسطينيين فى شهر سبتمبر الماضى.

وطالبت اللجنة التى عرفت باسم لجنة كاهان أمس باستقالة ارييل شارون أو اقالته بسبب اخطائه بالغة الخطورة وعثراته التى تهدد مستقبل حكومة مناحم بيجين» وبسبب «إهماله فى تقدير مخاطر قيام الكتائب باعمال انتقامية وبمذابح ضد سكان مخيمات اللاجئين» ولأنه لم يتخذ الاجراءات المناسبة لتجنب أو للحد من مخاطر هذه المذابح.

اما مناحم بيجين فقد اعتبرته اللجنة «مسئولا إلى حد ما» لأنه بعد يومين من ابلاغه بدخول الكتائب مخيمات الفلسطينيين ابدى لامبالاة كاملة ازاء تصرفاتهم فى المخيمات ولم توص اللجنة بشئ ضد رئيس الوزراء الإسرائيلى.

ووجهت اللجنة انتقادات للجنرال رافائيل ايتان رئيس الاركان وقالت انه لم يأخذ فى الاعتبار مخاطر العمليات الثأرية واراقة الدماء التى كان من الممكن ان تترتب على دخول الكتائب المخيمات واعطى من خلال تقديمه بلدوزورات للقوات اللبنانية انطباعًا بأن بإمكان هذه القوات مواصلة عملياتها فى المخيمات. واشار تقرير اللجنة إلى أن تقاعس الجنرال ايتان يعد تقصيرًا منه فى الوفاء بالمسئوليات الملقاه غلى عاتقه.

وقالت اللجنة انه لولا ان خدمة ايتان تنتهى فى شهر ابريل القادم لكانت قد اوصت بطرده من منصبه!

وكذلك وجهت اللجنة انتقادًا لاسحق شامير وزير الخارجية الإسرائيلى لاستهانته بما تلقاه من معلومات تثير القلق . وانتقدت ايضا رئيس المخابرات الإسرائيلية.

وفيما يتعلق بالثلاثة : بيجين وشامير ورئيس المخابرات نص تقرير اللجنة على انه «بعد الاطلاع على الادلة توصلنا إلى قرارات بشأن مسئولية رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس المخابرات ورأينا أنه يمكن تحديد مسئولية الثلاثة دون الحاجة إلى اضافة توصيات اخرى.

وأوصت اللجنة باقالة الجنرال يوشوا ساجوى رئيس المخابرات الحربية وبعدم تعيين الجنرال عاموس يارون قائد قوات المشاه والمظليين وقائد قطاع بيروت الذى كان يتولى قيادة القوات الإسرائيلية المرابطة حول مخيمى صابرا وشاتيلا وقت حدوث المذابح فى أى منصب ميدانى بالمنطقة.

واعتبرت اللجنة أن الجنرال أمير دروري قائد عام القوات الإسرائيلية فى لبنان مسئولاً «ولكنها أوصت بعدم توقيع عقوبات عليه نظرًا لتعدد مهامه والمسئوليات التى ألقيت على عاتقه على الجبهة ولكونه تولى لعدة شهور تنفيذ عمليات عسكرية شاقة وعسيرة!

وفى جو سياسى يبدو مضطربًا للغاية بعد اعلان نص تقرير لجنة كاهان الذى وصف بأنه كان زلزالاً هز الحياة السياسية فى إسرائيل، جمع مناحم بيجين حكومته فى جلسة عاجلة طارئة، ووزع عليهم فيها نص تقرير اللجنة ثم عقد الاجتماع الرسمى لمجلس الوزراء فى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم إعلان التقرير.

وقد انتهى اجتماع الحكومة الإسرائيلية الطارئ دون اصدار بيان رسمى حول ما دار فيه واكتفى المتحدث باسم الحكومة بالقول ان الحكومة ستعقد جلسة طارئة أخرى فى اليوم التالى غير انه أوضح أن غالبية الوزراء بما فيهم شارون نفسه يميلون إلى قبول توصيات اللجنة.

وفى الوقت نفسه علم من مصدر واسع الاطلاع فى القدس أن مناحم بيجين رئيس الوزراء هو الذى رفض اقالة وزير الدفاع استجابة لتوصية لجنة التحقيق، واضاف المصدر نفسه أن ديفيد ليفى نائب رئيس الوزراء اقترح تقديم الاستقالة الجماعية للحكومة وذكرت وكالة الانباء الفرنسية ان هذه الفكرة رفضت على ما يبدو لتعطى الحكومة نفسها مهلة قدرها ٢٤ ساعة .

وفى الوقت نفسه اعلن اريل شارون أنه لن يستقيل لأن بقاءه يسد الطريق على تنفيذ مبادرة الرئيس الأمريكى للسلام فى الشرق الأوسط ويمنع قيام دولة فلسطينية.

وذكر راديو إسرائيل أن شارون طالب مجلس الوزراء بالالتزام بتوصيات لجنة كاهان فيما يتعلق بالسياسين وأن ترفض التوصيات المتعلقة بالعسكريين فى حين طالب اسحاق زامير المدعى العام الإسرائيلى الحكومة بضرورة الالتزام بجميع توصيات اللجنة، وتقول مصادر الحكومة أن قرار التأجيل اتخذ بعد أن طالب الجنرال رافائيل ايتان رئيس الاركان بالسماح لكل من يوشوا ساجوى رئيس المخاربات العسكرية وعاموس يارون قائد القوات الإسرائيلية فى لبنان اللذين طالبت اللجنة بإقلتهما بعرض موقفهما على مجلس الوزراء.

وكان شارون قد غادر جلسة مجلس الوزراء قبل اختتام اجتماعها بحوالى ساعة وتوجه إلى تل أبيب حيث حضر حفل استقبال لوزير دفاع زائير واستمر باقى أعضاء المجلس فى اجراء مشاوراتهم التى انتهت بتاجيل اتخاذ القرار.

وكان شارون قد أبلغ الجنرال ايتان قبل ذلك بانه لن يستقيل من منصبه ولكنه لن يغضب من بيجين إذا اقاله فى حين قال بيجين فى حديث مع احد الساسة أنه لن يقيل شارون.

وفى الوقت نفسه أكد المقربون من مناحم بيجين انه يفضل استقالة الحكومة على اقالة وزير دفاعه.

وأكد افراهام شابيرا رئيس اغلبية ائتلاف ليكود فى الكنيست أن بيجين لن يقيل شارون فى حين ذكر راديو إسرائيل ان رئيس الوزراء الإسرائيلى اتخذ بالفعل قراراته بشان حل الأزمة السياسية غير انه لم

يذكر اية تفاصيل ومن ناحية أخرى اذاع راديو إسرائيل أن حزب «تحيا» الذى يمثل أقصى اليمين الوطنى فى الائتلاف الحاكم قدم اليوم الى الكنيست مشروع قرار يطالب باجراء انتخابات عامة جديدة فى ٢٥ اكتوبر القادم.

الحكومة الإسرائيلية تقرر اقالة شارون من منصبه

قررت الحكومة الإسرائيلية فى ١٠ فبراير فى جلستها الثالثة غير العادية التى استغرقت خمس ساعات قبول توصيات لجنة كاهان للتحقيق فى مذابح مخيمى صابرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين فى بيروت فى شهر سبتمبر الماضى بالكامل بأغلبية ١٦ صوتا ضد صوت واحد لشارون وهى التوصيات التى تقضى باخراج أرييل شارون وزير الدفاع من الوزارة.

وفى حين امتنع المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية عن ايضاح ما إذا كان قرار الحكومة يعنى أن شارون قد خرج من منصبه اعلن ابراهام شارير وزير السياحة أن شارون قد خرج من الحكومة.

ولكن اسحق موداى وزير الطاقة صرح عقب الاجتماع بأن شارون رفض أن يقدم استقالته. ويقول المراقبون تفسيرا لذلك أن شارون يتحدى مناحم بيجين رئيس الوزراء أن يطرده وهو الأمر الذى سبق لبيجين أن اعلن أنه لن يقدم عليه.

وقال وزير العدل موشى نسيم أن قرار الحكومة ينص أنه أصبح على شارون أن يستقيل، وأضاف، الا ان شارون لم يستقل الآن، ولكنه أوضح انه ما لم يقدم شارون استقالته فسوف يكون من المتعين على بيجين ان يطرده من الحكومة أو يعينه فى منصب وزارى أخر.

وذكر حاييم ثورفو وزير النقل بأن الحكومة الإسرائيلية ستقرر فى اجتماعها القادم يوم الاحد المقبل كيفية معالجة مسألة رفض شارون الاستقالة من منصبه.

ولقد تمسك شارون برفضه كل مقترحات الذين طالبوه بأن يخرج بكرامته وكان رده الوحيد : ما الذى يجعلنى اقطع رأسى بيدى؟ .. إذا كنتم مصرين على ذبحى فهيا افعلوا!

استمرت الازمة السياسية الداخلية التى فجرها اخراج شارون من منصب وزير الدفاع، وطالبت المعارضة الإسرائيلية باستبعاد شارون من الحكومة كلية لأن بقاءه داخل الحكومة فى منصب وزارى آخر يتنافى مع توصيات لجنة كاهان التى أكدت المسئولية الشخصية لشارون فى ارتكاب مذابح بيروت.

كما اجتاحت منطقة الجليل الاعلى فى شمال إسرائيل مظاهرات نظمها عدة مئات من أعضاء حركة السلام الآن الإسرائيلية، تطالب بطرد شارون من الحكومة.

وصرح المسئولون فى الحكومة الإسرائيلية بأن اتجاه بيجين لاحلال موشيه ارينز المعروف بتشدده محل شارون فى منصب وزير الدفاع، فى الوقت الذى يعمل فيه لاسناد منصب وزارى آخر لشارون يؤكد اصراره على التمسك بسياسته الحالية فى الشرق الأوسط، وخاصة بالنسبة للبنان والقضية الفلسطينية.

وأكد شيمون بيريز زعيم حزب العمل أكبر احزاب المعارضة الإسرائيلية ان اخراج وزير الدفاع كلية من الوزارة هو المضمون الحقيقى

لتوصية لجنة كاهان، واتهم المسئولون فى الحزب مناحم بيجين رئيس الوزراء بعدم الاستجابة الحقيقية لتقرير لجنة التحقيق إذا ابقى على شارون فى حكومته..

وتقدم عدد من نواب حزب شينوى - حركة التغيير - فى الكنيست بمشروع لسحب الثقة من الحكومة فى بداية خطة يبدو انها متفق عليها بين احزاب المعارضة لنقل المعركة السياسية بينها وبين الحكومة إلى البرلمان.

كان مؤكداً منذ أن اكتشفت مذابح مخيمى « صابرا » و« شاتيلا » فى بيروت أن إسرائيل هى المسئول الأول والأخير عن تلك المذابح الوحشية . وكان أمراً لايقبل الجدل ولا يتسع لنقاش ولا يحتاج إلى تحقيقات أن إسرائيل ممثلة فى شخصى بيجين وشارون ليست ولا يمكن أن تكون بعيدة أو مجرد متواطئة فى ارتكاب هذه الجريمة ولكنها المنفذة والمدبرة لها .... بأيدى من ؟ ليس هذا هو المهم ... الم يثبت التاريخ أن النازيين استخدموا بعض الزعماء الصهيونيين أمثال « رودلف كاستنر » و « الفريد نوسيج » فى تنفيذ مخططات إبادة اليهود ... فقام الأول بتسليم يهود المجر مقابل السماح لبعض أقاربه بالهجرة إلى فلسطين فى حين قام الثانى بتنظيم مشاريع إبادة اليهود المسنين والفقراء فى بولندا ؟

ماجاء فى تقرير لجنة كاهان

يكشف التقرير أن قرار دخول الكتائب إلى مخيمات صابرا وشاتيلا قد اتخذ بإتفاق بين شارون وزير الدفاع وإيتان رئيس الأركان فى الساعة

الثامنة والنصف مساء يوم الثلاثاء ١٤ سبتمبر أى قبل ساعتين ونصف ساعة من وصول نبأ موت بشير الجميل إلى إسرائيل كما يقول تقرير كاهان - وأن المهمة التى طلب إلى الكتائب القيام بها هى بالتحديد دخول المخيمات وتولى القتال الذى سيجرى هناك فهل كان شارون هنا يتصرف وحده أم أن ذلك كان ولابد باتفاق مع بيجين ولكن تحقيق كاهان اغفل التدقيق فى هذه النقطة .

ومع ذلك ومع التسليم - طبعاً - بان ما اخفاه الشهود - وعلى راسهم شارون - أمام لجنة التحقيق الإسرائيلية اهم بكثير مما قالوه الا ان قراءة هذه الأقوال لاتخلو من فائدة . فقيمتها الأساسية ... بل ربما قيمتها الوحيدة هى انها تكشف إلى اى حد يمكن للإسرائيليين أن يغالطوا ويكذبوا ليس فقط على العالم وشعوبه ولكن حتى على انفسهم إذا ظلوا يعيشون بعد ذلك فى وهم إسرائيل « أرض السلام والخلاص ومهد المعذبين فى الشتات».

شارون يغالط

عندما وقف شارون يصول ويجول فى القاعة الصغيرة بمبنى الجامعة العبرية بالقدس حيث تجرى التحقيقات كان واضحًا تمامًا أن براعة وزير الدفاع الإسرائيلى فى الدفاع عن نفسه لا ترقى اطلاقًا إلى مستوى براعته فى تدبير المذابح وارتكابها.

قال شارون أنه هو شخصيًا صاحب قرار دخول ميليشيات الكتائب إلى مخيمات الفلسطينيين بعد ساعات قليلة من اغتيال الزعيم الكتائبى بشير الجميل. ورغم ادراكه لحقيقة مشاعر الكتائبيين ازاء الفلسطينيين فانه لم يكن يتخيل «حتى فى أسوأ احلامه» أن مثل هذه الفظائع سوف ترتكب بل كان خوفه ينحصر فى الا تكون ميليشيات الكتائب على الدرجة الكافية من التسليح وكأنه فاته أن سكان هذه المخيمات ليسوا إلا أطفالا ونساء وشيوخا عزل.

وكشف شارون كيف تفقد بنفسه المخيمات الفلسطينية من المواقع الإسرائيلية القريبة منها فى حين كانت قوات الدفاع الإسرائيلية تحاصرها من كل مكان وأنه يعرف جيدا من دخل المخيمات ومن خرج منها. ومع ذلك فهو لا يستطيع أن يقسم ويقول من الذى قام بعمليات القتل الجماعى داخلها!!

إن النتائج التى إنتهت إليها لجنة كاهان حاولت أن تبرىء إسرائيل حكومة وجيشاً وشعباً من جرم المذبحة التى جرت وأن تضع وزرها فى رقبة شارون ونفر آخر من العسكرين اتهمتهم بالإهمال والتقصير.

ثم يكشف شارون كيف أغمض عينيه وتستر عندما اتصل به الجنرال ابتان الذى حدد هذه المدة فى أقواله - ليبلغه أن ميليشيات الكتائب قد تجاوزت الحدود. لكنه لم يتدخل الا بعد ١٢ ساعة أخرى.

وعندما سئل لماذا لم يتدخل على الفور يقول مرة آنه ظن أن جيش الدفاع الإسرائيلى قد فعل اللازم. ومرة أخرى يقول أنه كان لابد لميليشيات الكتائب أن تاخذ وقتها لتنظيم نفسها والخروج من المخيمات!

ثم حاول شارون أن يحمى نفسه فادان حكومته لقد كشف كيف خططت حكومة بيجين منذ اليوم الأول للغزو لاستغلال المتناقضات والصراعات على أرض لبنان لصالحها ولتستمد من إثارتها مبررات بقائها هناك. وكشف التقرير أيضًا أن مجلس الوزراء الإسرائيلى اتخذ فى الأسبوع الثانى من الغزو قرارًا باشراك ميليشيات الكتائب فى الحرب. الا يفضح ذلك مغالطة بيجين وخداعه عندما وقف فى الكنيست يوم ٨ يونيو - أى بعد الغزو بيومين - يعلن أن عملية «السلام فى الجليل» «لا تستهدف سوى ابعاد المقاومة الفلسطينية عن مواقع اطلاق النيران على الجليل حتى يستطيع الأطفال الإسرائيليون أن يلعبوا ويذهبوا إلى مدارسهم فى أمان مثل زملائهم فى روما وباريس؟!!.

هذه بعض من أقوال شارون وليست كلها.. ولسنا بحاجة إلى الاستطراد أكثر من ذلك .. فالمغالطة واضحة ومحاولات اللف والدوران حول الحقيقة مكشوفة خاصة عندما نسمع شهادة الجنرال أمير دروری قائد المنطقة العسكرية الإسرائيلية الشمالية أمام نفس اللجنة.

كشف الجنرال الإسرائيلى كيف نسفت القوات الإسرائيلية عملية الهجوم الكتائبى على المخيمات، وقال بالحرف الواحد : أن القوات الإسرائيلية ساعدت الكتائبيين باطلاق القذائف المضيئة وأنها كانت مستعدة عند الضرورة لتغطية العملية باطلاق النيران.

ومع ذلك لم يقل الجنرال دروری أن القوات الإسرائيلية اشتركت بالفعل فى المذبحة داخل المخيمات وهو ما كشف عنه طبيبان بريطانيان وممرضة امريكية كانوا يعملون بمستشفى غزة فى مخيم «صابرا».

قال الشهود الثلاثة وهم شهود محايدون ليسوا إسرائيليين ولا فلسطينيين رغم أن الممرضة الأمريكية يهودية أن عمليات قتل الفلسطينيين بدأت قبل ٨ ساعات من الموعد الذى أعلنته إسرائيل لدخول ميليشيات الكتائب المخيمات . قالوا أن سيلاً من اللاجئين الجرحى تدفقوا على مستشفى غزة ورووا كيف تقوم قوات جيش الدفاع الإسرائيلى ورجال ميليشيات الكتائب وقوات سعد حداد بحصد سكان المخيمات.

قالت الممرضة الأمريكية أنها رأت بنفسها البولدوزرات الإسرائيلية تحفر المقابر الجماعية فى مخيم صابرا.

ثم اليس هذا هو شارون الذى ارتكب مذبحة قرية قبية الأردنية فى الخمسينات وذبح فيها ٦٩ شخصاً من النساء والأطفال ؟

واليس بيجين الآخر هو زعيم منظمة « الأرجون » الإرهابية التى اشتهرت بمذابحها ضد المدنيين الفلسطينيين فى الأربعينات والذى قال فى كتابه « الثورة » أنا أحارب إذن أنا موجود » ؟

فى محكمة التاريخ لن ينظر فى أقوال شارون أمام لجنة « كاهان » بالأمس أو فى أقوال بيجين فى الغد ولكن سوف ينظر بالقطع فيما قاله البروفيسور الإسرائيلى « بيشاهو ليبويتس » الذى وصف فى مؤتمر صحفى قبل اكتشاف مذبحة المخيمات سياسة حكومة بيجين بأنها سياسة « يهودية نازية » والذى قال فى نفس المؤتمر « أن إسرائيل فعلت ما فعله هتلر خلال السنوات الست الأولى من حكمه ... إن الحرب فى لبنان ليست بأى حال النهاية ولكنها مجرد مرحلة واحدة من مراحل مسلسل الإبادة اللانهائى».

رأى بعض كبار القضاة المصريين
فى تقريرلجنة كاهان
(١)
من قاض مصرى إلى القاضى كاهان
التقرير مسخ الوقائع وأهدر المسئولية
ونتائجه تتناقض مع مقدماته ومع القانون

بقلم : د. إبراهيم على صالح

نائب رئيس محكمة النقض

السيد الزميل القاضى الجليل اسحاق كاهان قاضى قضاة إسرائيل فقد طالعت بكل الاحترام والتقدير مع عشرات الملايين من البشر التقرير الذى يحمل اسمكم الصادر عن اللجنةالموقرة التى شرفت برئاستكم للتحقيق فى الملابسات التي صاحبت جريمة العصر وفى اقتحام مخيمى اللاجئين فى صبرا وشاتيلا. ولا مراء أن التقرير يستأهل الاحترام والتوقير ذلك بأنه من البين أنه اقتضى من اللجنة بذل الجهد الوفير فقد تطلب عقد ستين جلسة واستمعت فيه إلى ثمانية وخمسين شاهدًا فضلاً عن الظروف الصعبة التى تكتنف مثل هذه التحقيقات التى تمس كبار الشخصيات وهم فى قمة السلطة السياسية والعسكرية فى بلدكم.

وإذ سمحت لنفسى بالتعليق فذلك لأنه ليس حكمًا بل مجرد تقرير عن تحقيق اجرى وفقًا لقانون لجان التحقيقات الصادر فى ١٩٦٨.

من حق الضمير العالمى أن يعرف

ويجدر بادئ ذى بدء آن اسجل بعض التحفظات قبل التعرض للموضوع

١ - أن الحقائق الذى كشف عنها التحقيق قد صبت فى تقريرين، التقرير « أ » وهو الذى صرحت اللجنة الموقرة بنشره والتقرير «ب» وهو الذى حجبته اللجنة، استنادا إلى المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر، بمقولة انه يتعرض «لامن إسرائيل والعلاقات الخارجية لها» ولاشك أن حجب هذا الشق من التحقيقات وآن سوغته تلك المادة الا انه لما كان الرأى العام العالمى جميعه طرفًا فى هذه المأساة الانسانية فقد كان الاجدر بكم نشر الحقائق جميعها حتى لو استطالت إلى أطراف أخرى عزيزة على إسرائيل لان من حق الضمير العالمى ان يكون على بينة ممن اسهموا سواء بالموافقة أو بالمشاركة.فى هذه الجريمة النكراء التى اطلق عليها قرار مجلس الوزراء الإسرائيلى مذابح صابرا وشاتيلا والتى اسماها الرأى العام العالمى «الهولوكست» آى الابادة الجماعية التى كان يطبقها النازى على اليهود فى النصف الأول من هذا القرن، ومن ثم فان ماورد فى أسباب القرار توسلاً لاخفاء محتواه وستر خباياه لا يكفى لحمل النتيجة وهى عدم النشر.

٢ - ان اللجنة الموقرة ولئن استظهرت حقائق تلك المذابح التى جرت منذ الساعة السادسة من مساء الخميس ١٦ سبتمبر حتى صباح يوم السبت ١٨ سبتمبر فى مخيمى الاجئين الفلسطينيين فى صبرا وشاتيلا الا أنها اغفلت تمامًا اصل الداء ومنبت البلاء فامسكت عن الحديث عن الأسباب التى ادت إلى نشاة هذه المخيمات ومسئولية المؤسسة العسكرية

الإسرائيلية فى تشريد الشعب الفلسطينى واجباره على العيش فى ظروف لا انسانية مما كان يوجب على لجنة التحقيق ليس مجرد الاشارة، بل والتزاما بضمير القاضى فى المطالبة والاصرار على وضع حد لسياسة الاستيطان الإسرائيلى على حساب أصحاب الحق الشرعى فى الأرض وهو عيب خطير فى التقرير، هذا إلى أن اللجنة كان يتعين عليها ان توجه نداء إلى الرأى العام الإسرائيلى وتهيب به لكى ينهض مطالبًا السلطات الحاكمة بالكف عن بناء المستوطنات واعادة اللاجئين إلى ديارهم.

٣ - ان التقرير قد خلص إلى نتائج تتنافى بل وتتجافى مع الاصول العامة فى القانون ذلك بانه خلاف القواعد المبدئية فى المساهمة فى الجرائم الايجابية والسلبية منها على السواء. وكذلك حول تحديد مسئولية من أسهم فيها وفقا لدوره فى تنفيذ الاعمال السابقة أو المعاصرة أو اللاحقة على اقترافها. وبدلا من ان ينطلق تقرير اللجنة من هذه المسلمات فقد عمدت إلى مسخ الوقائع وتبعيض المسئولية الجنائية، والسياسية وتمزيقها بمعنى أنه لما كان البين من مدونات التقرير - أخذاً من الثابت بالتحقيقات - ان قرار السماح للكتائب بدخول المخيمين هو قرار سياسى وعسكرى مما وقد وافق عليه مجلس الوزراء الإسرائيلى جميعه - ماعدا خمسة وزراء كانوا متغيبين في الخارج - واناط تنفيذه إلى القيادة العسكرية مجتمعة فانه مما يثير العجب بل والغضب ان التقرير قد عمد إلى بعثرة المسئولية على بضعة مسئولين - وان لم تتكافأ سيئاتهم - كما ان النتيجة التى خلص اليها التقرير من تقسيم المسئولية

إلى مسئولية مباشرة يتحمل وزرها رجال الكتائب ومسئولية غير مباشرة جعلتها اللجنةمن نصيب بعض القادة العسكريين وفى مقدمتهم الوزير اريل شارون - وان تفاوتت درجة الجرم - ومع توجيه اللوم إلى رئيس الوزراء فان ذلك كله يتناقض كما سلف البيان مع صحيح القانون . ويتضح ذلك جميعه من مدونات التقرير ذاته على النحو التالى..

القسم الأول

مسئولية مجلس الوزراء الإسرائيلى : لعل اللجنة الموقرة لا تتنازع أن من بديهيات القانون وابسط معطياته أن المسئولية - سواء كانت سياسية أو جنائية أو مدنية - تقوم على ركائز ثلاث وهى الخطأ والضرر وعلاقة السببية وان توافرها قرين باكتمال عناصرها. ومن هنا فان مقدمات التقرير تتنافى مع النتائج التى خلص اليها بل والاهم من ذلك ان محاولة استحداث ضربين من المسئولية هى المباشرة وغير المباشرة لا سند لها من صحيح المنطق القانونى السليم الا ان يكون تمييزًا بغير ميزة ولتأذن لى اللجنة الموقرة بالقول أن ذلك لا يعدو خلطًا بين الادلة المباشرة وغير المباشرة فى مقام التدليل والثبوت. ومع ذلك فاذا كان المقصود بالمسئولية المباشرة انها تلك التى تتطلب توافر العلم واتجاه الارادة للمساهمة فى ارتكاب الجريمة فانه لا مراء ان المساهم فى الجريمة اما ان يكون فاعلاً أصليًا وهو الذى يتولى تنفيذها أى ارتكاب الفعل المادى أو جزء منه واما أن يكون بالمشاركة بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة. ولتاذن لى اللجنة الموقرة التى يراسها قاضى قضاة إسرائيل ان اشير إلي المخالفة الصريحة

للمبادئ القانونية الاولية بل والى أبسط المسلمات بلوغًا لما انتهت اليه فى شأن التكييف القانونى الذى لم يقل به أحد من قبل وتوسلاً لنفى المسئولية «المباشرة» عن مجلس الوزراء استنادًا إلى ما ورد بالتقرير من انه:

«قبل أن نناقش جوهر مشكلة المسئولية غير المباشرة أو هؤلاء الذين يتحملونها، نرى انه من الضرورى ان نتناول الاعتراضات التى ظهرت فى مناسبات عديدة فترى اللجنة انه مادام دم هؤلاء الضحايا يراق بايدى جنود الجيش الإسرائيلى ومادامت المؤسسات الأخرى لم تشترك مع منفذي المذبحة فانه لن يكون هناك محل لمناقشة المشكلة من ناحية المسئولية المباشرة ولكن اللجنة لا تستطيع أن تقبل هذا الوضع، فإذا اتضح فعلاً ان هؤلاء الذين قرروا دخول الكتائب إلى المخيمات كانوا يتوقعون ان هناك خطر محتملاً لوقوع مذبحة ولم يتخذوا خطوات كافية تمنع هذا الخطر أو على الأقل تقلل من احتمال وقوع هذه الاعمال اذن فهؤلاء الذين اتخذوا القرار يتحملون مسئولية غير مباشرة بصدد ما وقع كنتيجة لقرارهم فقد علموا بأمر القرار حيث كان من واجبهم أن يحذروا من الخطر وبالتالى فلقد قصروا فى أداء الواجب لأنهم لم يقدموا هذا التحذير».

ان هذه التقريرات كافية بذاتها لاسناد المسئولية إلي مجلس الوزراء جميعه وكبار القادة العسكريين إلا ان اللجنة إذا استندت إلى ما اوردته من أنه «مادام دم هؤلاء الضحايا لم يرق بأيدى جنود الجيش الإسرائيلى ومادامت المؤسسات الأخرى لم تشترك مع منفذى المذبحة فانه لن يكون هناك محل لمناقشة المشكلة من ناحية المسئولية المباشرة».

ان هذا الاستخلاص ياقاضى القضاة يدعو للعجب ويثير الغضب إذ كيف يتأتى الا تفطن اللجنة إلى أن مسئولية كل من أسهم فى المذبحة تتوافر باحدى طرق الاشتراك الثلاثة سالفة البيان ثم كيف لم تطبق اللجنة نظرية «القصد الاحتمالى» والتى تؤسس عليها المسئولية الجنائية للافراد مادام ان الفهم العادى لطبائع الأمور تقطع فى الدلالة على أنه كان ينبغى عليه التحوط من احتمال ارتكاب جريمة اخرى طالما ان ارادته اتجهت إلى المساهمة في الجريمة التى اتفقت ارادة الجميع عليها.

مسرح الجريمة وبواعثها..

ومن الغريب أن اللجنة قد ساقت فى أسبابها ما يقطع بإدراك القيادة السياسية والعسكرية لتلك الاحتمالات وهو ما يستفاد مما سطرته «ونظرًا للاسباب المعروفة للجميع كان يجب توقع خطر حدوث مذبحةإذا تسنى للكتائبيين ان يدخلوا للمخيمات دون اتخاذ اجراءات لمنعهم من ارتكاب عمل كهذا ولا تستطيع اللجنةان تقبل قول رئيس الوزراء بأنه كان لا يعلم اطلاقًا بهذا الخطر. كما ان رئيس الوزراء كان يعلم بالمذابح المتبادلة التى جرت فى لبنان أثناء الحرب الاهلية .

وكان يعلم مشاعر الكتائبيين وكراهيتهم للفلسطينيين ولكن على أى حال لا تستطيع اللجنة أن تاخذ بقول رئيس الوزراء بأن وقوع المذبحة كان أمرًا لم يتوقعه أى شخص على الاطلاق. أو قوله ان هذا الاحتمال لم يرد فى الذهن أثناء اتخاذ القرار بادخال الكتائب إلى المخيمات».

وبرغم ان هذا الذى سجلته اللجنة يشكل بجلاء توافر «القصد الاحتمالى» ويرتب مسئولية مجلس الوزراء جميعه الا أنها مع ذلك اغفلت تطبيقه وترتيب النتائج القانونية عليه وذهبت إلى تكييف خاطئ وهو أن المسئولية غير مباشرة. ولتأذن لى اللجنة الموقرة ان اسجل ما تواترت عليه احكام المحاكم العليا حين يعرض عليها مثل هذا الخطأ فى أحكام المحاكم الدنيا - وهو ما تردت فيه اللجنة - فانها تصفه بالتناقض والتخاذل والتهاتر وهو ما كان خليقا باللجنة ان تتفاداه وتشق طريقها لتبلغ بالتقرير إلى غايته وليكون تقريرها بمنجاة من الفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالاوراق بدلا من تقرير انتفاء المسئولية الجنائية «المباشرة» ووصولاً إلى تقرير ما سمته «بالمسئولية غير المباشرة» فى حين ان البين من مدونات التقرير يكشف بجلاء ان الأدلة تاخذ بتلابيب مجلس الوزراء جميعه - ماعدا الغائبين منهم - استمدادًا من مدونات التقرير ذاته. وهذا يتضح مما يلى :

١ - مسرح الجريمة ..

فقد ورد بتقرير اللجنة «وقد كانت المخيمات محاطة من كل جانب. فمن ثلاثة جوانب كانت تحيط بهم قوات الجيش الإسرائيلى ومن الجانب الرابع كان هناك الخط الفاصل بين شرق وغرب بيروت والذي يسيطر عليها رجال الكتائب».

٢ - بواعث ارتكاب الجريمة..

ورد بتقرير اللجنة «وترى اللجنة ان القرار الإسرائيلى بادخال الكتائب إلى المخيمات كان يهدف منع حدوث خسائر اخرى إلى الجانب

الإسرائيلى فى حربها فى لبنان. وكذلك استجابة لضغط الرأى العام فى إسرائيل الذى كان يشتعل غضبًا بسبب آن الكتائبين يجنون ثمار حرب لم يشتركوا فيها وايضا للاستفادة بمهارات وخدمات رجال الكتائب للتعرف على الارهابيين ولاكتشاف مخابئ اسلحتهم وقد قيل ان الاعمال الوحشية التى ارتكبت فى المخيمات كانت واضحة جدا من فوق اسطح مكاتب القيادة كما كان هناك من الأصوات ما يدل على وقعها. وأن أحد كبار الضباط كان فى مركز القيادة الإسرائيلة الامامى رأى وسمع ما حدث على مدى اليومين».

ولتسمح لى اللجنة الموقرة ان اتساءل عما تقصده بعبارة القرار الإسرائيلى ومن هم المسئولون عن اتخاذه ان لم تكن القيادة السياسية الإسرائيلية والعسكرية معا ولماذا لم تفصح اللجنة ليكون التقرير سويًا ومحددًا ثم الا ترى ان الباعث الذى ساقته والعذر الذى قدمته لا يقل قبحًا عن الذنب..؟

٣ - أما عن الأدلة على ثبوت ارتكاب الجريمة فى حق مجلس الوزراء الإسرائيلى جميعه فقد حصلت اللجنة الموقرة فى تقريرها ما أسفر عنه التحقيق من وقائع اقتنعت بها واستخلصت منها صورة المذبحة البشعة بعد أن اطمئن وجدانها إلى الادلة التى ارتاحت اليها فقد اورد التقرير :

أ - خلال جلسة مجلس الوزراء التى انعقدت فى إسرائيل قبيل ليلة المذبحة وبالتحديد فى تاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٨٢ نوقش الموقف فى لبنان فى اعقاب مقتل بشير الجميل واحتمالات التطورات السياسية. هذه الجلسة حضرها رئيس الوزراء «بيجين» وكل أعضاء مجلس الوزراء ماعدا خمسة

كانوا بالخارج، وحضرها ايضا رئيس الأركان «رافاييل ايتان» إلى جانب كل قادة أفرع الجيش الإسرائيلى فى لبنان وفى هذه الجلسة قدم وزير الدفاع «اريل شارون» مسحًا شاملاً لتحركات الجيش الإسرائيلى فى لبنان فى الفترة التالية لمقتل «الجميل» معلنا فيه اعتزام القيادة غزو بيروت الغربية. وذكر شارون ايضا مقابلته مع قادة الكتائب الذين أبدوا استعدادهم «للعب دور» فى التحركات الإسرائيلية وأعلنوا عزمهم على اقتحام مخيمى اللاجئين فى صابرا وشاتيلا. وهنا يؤكد شارون أن الجيش الإسرائيلى لن يكون طرفًا فى عملية اقتحام المخيمات هذه وحتى لو دخل الكتائبيون المخيمات بطرقهم الخاصة. والمح شارون أيضا إلى أن منطقة المخيمات التى تشمل «صابرا وشاتيلا والفكهانى» مُحاطة تمامًا بواسطة الجيش الإسرائيلى وأشار أيضا الى أن عملية صابرا وشاتيلا ستبدأ فى مساء هذا اليوم وانه سوف يعطى أوامره للكتائب - وإلى جيش لبنان إذا دخل طرفًا - بجمع الاسلحة من الفدائيين المختبئين وتمشيط المخيمات».

هل فطنت اللجنة الموقرة لعبارة «للعب دور» وهل هناك ابلغ فى الدلالة على الاصرار السابق على ذبح الفلسطينيين؟ على ضوء ما ورد فى فقرة أخرى من التقرير :

«ولا تستطيع اللجنة أن تقبل قول رئيس الوزراء بانه كان لا يعلم اطلاقًا بهذا الخطر. كما ان رئيس الوزراء كان يعلم بالمذابح المتبادلة التى جرت فى لبنان أثناء الحرب الأهلية. وكان يعلم مشاعر الكتائبيين وكراهيتهم للفلسطينيين مسئولية كل الكوارث التى حلت بلبنان» انه من المسلمات فى قواعد الاثبات ان الادلة متساندة وأنه إذا سقط احدها تهاوت

جميعها ومن هنا فقد كان حرياً باللجنة الموقرة أن تفطن إلى ذلك كله حتى يكون استخلاصها للنتائج وترتيب المسئولية سائغا وسديدا.

ب - ومما يؤيد توافر المسئولية الجنائية والسياسية لمجلس الوزراء حد الاصطلاح الذى استعملته اللجنة رغم عدم اتفاقنا معها عليه - مباشرة وجماعية ما ورد بتقرير اللجنة مما يثبت توافر علم مجلس الوزراء من أنه «ونود ان نكرر هنا ان قرار ادخال قوات الكتائب التى جرت بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع فى الليلة بين يومى ١٤ - ١٥ سبتمبر ١٩٨٣ ولا نستطيع أن نقول أن القرار قد اتخذه هذان الاثنان فقط دون ان يجتمعوا مع مجلس الوزراء ذلك ان مجلس الوزراء بأكمله وافق على قرار ادخال الكتائب فى جلسة يوم ١٥ -٩ - ١٩٨٢».

ج - وفضلا عن ذلك فلقد أثبت التحقيق حسبما ورد بتقرير اللجنة أن الاعمال الاجرامية البشعة التى كانت تجرى مساء الخميس ١٦ سبتمبر قد عرضت فى اجتماع مجلس الوزراء مساء ذلك اليوم حين توجه نائب رئيس الوزراء ليفى بالتحذير من مغبة ارتكاب رجال الكتائب لأعمال انتقامية وان السيد بيجين لم يعر ذلك أى اهتمام وهو ما أفصح عنه التقرير بقوله «وفى جلسة مجلس الوزراء التى عقدت يوم ١٦-٩-١٩٨٢ علم رئيس الوزراء أن الكتائب قد بدأوا عملهم مساء هذا اليوم فى المخيمات ولم يحدث فى هذا الاجتماع أو بعد ذلك أن أظهر رئيس الوزراء معارضته لدخول الكتائب للمخيمات كما أنه لم يظهر أى رد فعل لملاحظات نائبه ليفى التى حذرت من أن هناك خطرا متوقعا من جانب الكتائب لم يتوقع أحد ان ترتكب هذه الاعمال الدموية ببساطة لم يتوقع أى وزير أو أى شخص ان هذا سيحدث».

ومن عجب أن يذهب التقرير بعد ايراده الادلة على توافر علم رئيس الوزراء مناحم بيجين قبل دخول الكتائب إلى المخيمين وأثناء قيامهم بعملهم بالمخيمين - على حد الالفاظ التى أوردها التقرير - وكذلك قبل اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلى فى يومى ١٥و ١٦ سبتمبر ثم المعلومات المستمرة التى كان يتلقها من وزير الدفاع ايرييل شارون بل وما أثاره نائب رئيس الوزراء ليفى فى الاجتماع الذى عقد مساء يوم ١٦ سبتمبر على ما سلف البيان ثم نقرأ فى التقرير هذه الفقرة المفجعة «واللجنة على استعداد لأن تقبل أن رئيس الوزراء نظرًا لانشغاله باعداد قرارات اجتماع مجلس الوزراء لم يعط اهتمامًا كافيًا لملاحظات نائبه الوزير ليفى والتى جاء عقب مناقشات مطولة». قد أفصح التقرير أن الكتائب بدأت «عملها» بالمخيمين فى الساعة السادسة من مساء يوم ١٦ سبتمبر وكان اجتماع مجلس الوزراء فى الساعة السابعة والنصف مساء فإذا اضفنا إلى ما تقدم حديث السيد / ليفى نائب رئيس الوزراء على ما سلف بيانه الا يعد ذلك وفقا لصحيح القانون والتكييف السليم «ارتكاب جريمة بطريق الترك» وهى من القواعد الأصولية فى الفقه والقضاء القديم والحديث.

الفلسطينيون يُذبّحون وبيجين مشغول

القسم الثانى

مسئولية بيجين وشامير

لما كان التقرير قد أسفر بجلاء عن مسئولية مجلس الوزراء الإسرائيلى جميعه - ماعدا الغائبين منهم - وكانت الادلة قد تساندت وتوافرت على أنه فى جلسة مجلس الوزراء التى عقدت بتاريخ ١٩٨٢/٩/١٥ والتى حضرها القادة العسكريون ورؤساء الافرع والمناطق طرح موضوع دخول الكتائب إلى مخيمى صبرا وشاتيلا وقد اثبت تقرير اللجنة - على ما سلف بيانه - ان هذا القرار لم يتخذه رئيس الوزراء ووزير الدفاع وحدهما بل ووفق عليه بعد المناقشة. ولما كان الثابت من مدونات ذلك التقرير ان نائب رئيس الوزراء المستر ليفى قد طرح اثناء اجتماع المجلس فى الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ١٩٨٢/٩/١٦ وبعد دخول قوات الكتائب إلي المخيمين فى الساعة السادسة مساء طرح كل ما تناهى إليه من معلومات وحذر من مغبة الأمر على مسمع من جميع الوزراء والحاضرين، وكان الثابت مما سجلته اللجنة ان رئيس الوزراء لم يعر ما عرضه نائبه أى اهتمام بمقولة «أنه كان مشغولاً بإعداد محضر الاجتماع» وهو تعليل مضحك - وشر المصائب ما يضحك- الا أنه من الثابت ايضا من مدونات التقريرما يحتم توافر مسئولية كل من السادة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع وذلك استنادا إلى ما أورده التقرير مما سبق ايراده ومن أنه «وخلال زيارته لمقر القيادة تقابل شارون

أيضـاً مع أنـى دوادى مـسـاعـد وزير الدفـاع ومـدير الـعـمليـات الـعـسكرية ورئيس جـهـاز المخـابرات فى الجـيش الإسـرائيلى والنائب الأول لمدير الموسـاد والماجـور جنرال أمـيـر دروری قـائد المنطقـة الشـمـاليـة واللواء الجنرال أمـوس يارون وعـدد اخـر من مـسـاعـدى وزير الدفـاع وقـد ذكـر «دوادى» فى مـلاحظاته من الذى قـيل ومـا الذى تم الاتفـاق عليه خـلال هذا الاجـتـمـاع وفـى شـهـادته أمـام اللجنة قـال «داودى» ان هذه الملاحظات تم نقلها فى نسخة ثانية وهى تتعلق بهجوم الكتائب على المخيمات فى صبرا وشـاتيلا وقـال «دوادى» ان الكتـائب قد أرسلوا إلى المخـيـمات. وان شـارون وزير الدفـاع قد اتصل بمناحم بيجين مرتين كانت الأولى حول الكلمة التى أعلنها المتحدث باسم جيش إسرائيل عقب مقتل بشير الجمل والتى قال فيـها ان قوات إسرائيل قررت غزو بيروت الغربية عقب عملية الاغتيال لتأمين الموقف هناك وقد تم هذا بنجاح ودون مقاومة تذكر ثم توجه شارون بعد ذلك لمقر قيادة الكتائب حيث اجتمع مع القادة».

وكذلك فانه بالنسبة للمستر شامير وزير الخارجية فقد أثبت التقرير « وفى تل ابيب ذكر أحد الصحفيين أنه توفر لديه معلومات مؤكدة بتقرير تسلمه من أحد الأشخاص عن أحداث المخيمات وقال الصحفى واسمه «زييف شيف» ان الشخص الذى سلمه التقرير رفض ذكر اسمه ولكنه أوضح أن مذبحة تجرى فى صابرا وشاتيلا وأضاف «شيف» ان هذا الشخص استخدم كلمة «ذبح» بالعربية لوصف أحداث المخيمات وقد حاول «شيف» الحصول على تاكيد أو نفى لهذه المعلومات التى حصل عليها فذهب إلى

وزارة الدفاع وغرفتى المتابعة والعمليات فى إسرائيل ايضا ذهب إلى الموساد ولكنه لم يستطع الحصول على ما يؤكد أو ينفى معلوماته. بعد هذا توجه «شيف» إلى أحد الوزراء ويدعى «زيبورى» حيث أطلعه على التقرير وقد حاول الأخير الاتصال بقائد جهاز المخابرات فى الجيش أو بقائد خدمات الأمن العام بالجيش لكنه لم يجد أيًا منهما. فى الساعة الحادية عشرة والربع من صباح نفس اليوم «الجمعة ١٧ سبتمبر ١٩٨٢اتصل الوزير «زيبورى» و«شيف» أمام اللجنة قالا أن الوزير زيبورى طالب اسحاق شامير بالتدخل من خلال قنواته لوقف المذبحة أو لإيضاح الموقف على الأقل. ولكن يظهر عكس هذا الأمر فى أقوال شامير أمام اللجنة الذى قال أنه - حسبما يتذكر - لم يات ذكر كلمة مذبحة خلال المكالمة التليفونية مع زيبورى وأن الأخير لم يطلب منه أن يتدخل فى أمر هذه «المذبحة».

ويتضح مما سلف البيان وما شهد به الصحفى «زييف شيف» والوزير «زيبورى» توافر علم وزير الخارجية السيد شامير مما يصح معه ان يسند اليه المسئولية الكاملة على أساس المساءلة بطريق الترك فضلا عما يلحق به باعتباره عضوا فى الوزارة التى تتحمل كامل تلك المسئولية.

اقتحموا المخيم من شاتيلا

القسم الثالث

١ - الوزير ايرييل شارون.

٢ - رئيس الاركان رافائيل ايتان.

٣ - الجنرال بوشو اساجوى.

٤ - ماجور جنرال دروری.

٥ - قائد اللواء أموسى يارون.

لابد هنا ان يكون ماثلا فى الاذهان ما ورد على لسان مساعد رئيس جهاز المخابرات فى الجيش «كان مقر قيادة الجيش هو اسطح خمسة مبان ضخمة تبعد حوالى ٢٠٠ متر جنوب غربى مخيمى صابرا وشاتيلا «مخيم صابرا تبلغ مساحته ٣٠٠ × ٢٠٠ متر بينما تبلغ مساحة مخيم شاتيلا ٥٠٠ × ٥٠٠ متر ولم تكن الحدود بين المخيمين واضحة». ولقد اسفر التحقيق حسبما ورد فى تقرير اللجنة عن الادلة الدامغة التى تثبت مسئولية أولئك القادة العسكريين والتى لا فكاك لهم منها فقد اثبت التقرير بالنسبة للاولين:

أ - «أيضا حدث فى يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨٢ يوم اقتحام بيروت الغربية أن وصل ايرييل شارون وزير الدفاع إلى مقر القيادة حيث تقابل مع رافاييل ايتان رئيس الاركان، وكان التقرير النهائي لهذه الزيارة يؤكد على الاتفاق بين الجيش والكتائب على دخول المخيمات وهو ما وافق عليه وزير الدفاع. ومن مقر قيادة الجيش الإسرائيلى فى بيروت اتصل شارون بمناحم بيجين رئيس الوزراء تليفونيا مرتين يبلغه بأنه لا مقاومة هناك لتقدم الجيش وان كل العمليات تتم بنجاح».

ب - وبالنسبة لتوافر الادلة بالنسبة لرئيس الاركان رافائيل ايتان ووزير الدفاع ايرييل شارون والجنرال دروري قائد المنطقة الشمالية فقد ثبت من تقرير اللجنة «ومع دخول الليل تقابل «دروري» مع قادة الكتائب حيث ابلغهم ان اقتحام المخيمات يجب أن يبدأ عن طريق شاتيلا وقد قام الجنرال «دروري» قبل هذا بمحاولة اقناع الجيش اللبناني النظامي بأهمية اقتحام المخيمات وأن يحاولا اقناع رئيس الوزراء اللبناني «شفيق الوزان» باهمية هذه الخطوة ولكن رد فعل قادة جيش لبنان وقتها كان سلبيًا مما يعني عدم موافقتهم على هذه الفكرة.. كما ورد في تقرير اللجنة.

ج - بالنسبة لقائد اللواء آموسي يارون فقد ثبت من تقرير اللجنة «في شهادة الملازم «آلول» أحد ضباط مكتب القيادة العسكرية الإسرائيلية قال أنه كان قريبًا من محطة الراديو التي كانت القيادة العسكرية الإسرائيلية تتلقى من خلالها المعلومات عن تحركات الكتائب وأنه سمع حديثا «بالعربية» بين ضباط الاتصال الكتائبي من داخل المخيمات و«أيلي حبيقة» قائد وحدة الكتائب التي قامت بالمذبحة والذي كان في هذه الأثناء متواجدا في مقر القيادة العسكرية الإسرائيلية، وقال ضابط الاتصالات أنه وجد «٥٠» سيدة وطفلا وتساءل ماذا يفعل بهم وكان رد «حبيقة» انت تعلم تمامًا ماذا تفعل - لا تسأل أسئلة من هذا النوع مرة أخرى «وكان الجنرال «آموسي يارون» موجودا بالقرب من محطة الراديو حيث سأل «آلول» عن محتوى الرسالة التي سمعها فاخبره الأخير بذلك.

ولعل فصل الختام بالنسبة لمسئولية النظام الإسرائيلى جميعه العسكريين منهم والسياسيين قد اجمله اللواء يارون فى اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلى الذى عقد فى يوم الاحد ١٩٨٢/٩/١٩ وحضره رئيس الاركان ومدير المخابرات العسكرية والميجور جنرال درورى وغيرهم ذلك انه اعترف حسبما ورد بالتقرير «... وبعد مناقشة مطولة اختتم يارون قوله بالاتى «ان الخطأ كما اراه هو خطأ كل مسئول بالنظام. وأنا اتحدث عن النظام العسكرى فقط ولا اقصد النظام السياسى فالجميع لم يبدوا اى حساسية تجاه ما يحدث».

إسرائيلى يعترف : كلنا اخطأنا

لا أحسب انك تنازع فى القاعدة الاصولية التى يلتزم بها القاضى وهى انه فى مقام تحديد الجريمة والعقاب فانه يتعين عليه أن يزن الادلة ويقسط كل دليل حقه فان هو لم يفعل وراح يهدرها فان ما يخلص اليه يكون معيبًا. وانه ولئن كان من الخطأ ان يكون القاضى عقيدته دون ان يقرأ التحقيقات أو ما اصطلح على تسميته بالمفردات الا اننى قد استندت إلى ما أوردته اللجنة فى التقرير استمدادًا مما اجرته من تحقيقات ولقد وقفت مليًا أمام ما شهد به الميجور جنرال يارون فى أقواله «ان الخطأ كما اراه هو خطأ كل مسئول بالنظام وانا اتحدث عن النظام العسكرى فقط ولا اقصد النظام السياسى».. ذلك بأن هذا القائد الذى تقطر يداه بدم الابرياء الذين ذبحوا فى المخيمين قد اطلق هذه الصرخة واذناه فيها رجع الصدى

للطلقات التى أصمت اذنيه ومن هنا فقد كان خليقًا باللجنة الموقرة وهى تزن الادلة وتسند مسئولية كل من القادة العسكريين والسياسيين الا يغيب عن عقلها ذلك الاعتراف وتلك الشهادة. وأنه ولئن ادان النظام العسكرى جميعه الذى ينتسب اليه وقرر أنه لا يقصد النظام السياسى فانه واضح وجلى ان هذا الرجل العسكرى لم يشأ نزولا على الانضباط والنظام آن تستطيل شهادته وادانته لغير العصبة التى يندرج فيها ولأن تقييم موقف القادة السياسيين والعسكريين معا هو جوهر مهمة اللجنة الموقرة.

ولما كانت اللجنة بعد أن استظهرت الوقائع والأدلة وقد خلصت إلى نتائج تتناقض تمام مع الثابت من مدونات تقريرها رغم الثابت من التحقيقات لذلك فان ما أسندته من مسئولية لكل من القادة السياسيين والعسكريين جاء مشوبًا بالتناقض والتخاذل وجاء الجزاء الذى اقترحته غير سوى ولذلك فان التقرير جاء مُخيبًا للآمال التى كان يُعلقها العالم كله ويتوقعه من أن يكون نقطة تحول فى الحياة السياسية فى إسرائيل. واود في هذا المقام أن أضرب مثلاً بقاضى قضاه مصر المرحوم عبد العزيز باشا فهمى رئيس محكمة النقض المصرية فقد عرضت عليه قضية كانت اجهزة السلطة متهمة فيها بالاعتداء على حريات المواطنين - وليست حياتهم - فأصدر حكمًا فى سنة ١٩٣٢ - قبل أن تنشأ دولة إسرائيل على الأرض العربية - وصف فيه عمل الحكومة وهو ما كان ينبغى أن تقوله فى ختام تقريرك بأنه «اجرام فى اجرام فى اجرام» مما ترتب عليه أن سقطت الحكومة بسبب ما سجله القضاء عليها من انحراف بالسلطة.. وترتيبًا

على ما تقدم جميعه فأن العالم كله قد أدرك سبب أهمال التوصية التى انتهت اليها اللجنة الموقرة بالنسبة لوزير الدفاع السيد ايرييل شارون الذى أبقاه السيد مناحم بيجين عضوًا فى وزارته وأن تغيرت الغرفة التى يجلس فيها وكذلك عدم اتخاذ أية اجراءات بالنسبة لغيره من القادة السياسيين والعسكريين. وختامًا فأن حسب العالم كله الذى تمزقت قلوب الملايين فيها حسرة وأسى وتحجرت الدموع فى أعين عشرات الملايين ما أعترف به الميجور جنرال دروري «ان الخطأ كما آراه هو خطأ كل مسئول بالنظام.. فالجميع لم يبدوا أى حساسية تجاه ما يحدث» رحم الله الشهداء الفلسطينيين وانزلهم فسيح جناته وكتب لنضالهم الشريف النصر..

ملاحظات على تقرير لجنة التحقيق القضائية الإسرائيلية

د. مصطفى كيرة
رئيس محكمة النقض

اصدرت لجنة التحقيق القضائية برئاسة القاضى كاهان رئيس المحكمة العليا فى إسرائيل تقريرها عن مذابح صابرا وشاتيلا التى وقعت فى سبتمبر الماضى وتوصلت اللجنة إلى القاء قدر من المسئولية على عدد كبير من المسئولين ورفضت حجة الحكومة بأن احدًا من المسئولين فيها لم يتورط فى عملية القتل وقررت انه ينبغى القاء المسئولية على عاتق وزير الدفاع لأنه قصر فى القيام بواجبه وارتكب عدة اخطاء عندما تجاهل

الخطر الناتج من اعمال الانتقام وسفك الدماء من رجال الكتائب. كما انه لم يأمر باتخاذ اجراءات لمنع خطر المذبحة وتقاعس عن اداء واجبه واوصت اللجنة بأن يستخدم رئيس الوزراء الصلاحية المقررة له فى المادة ٢١/١ من قانون تشكيل الحكومة وطبقًا لهذا النص فان على رئيس الوزراء ان يعفى وزير الدفاع من منصبه.

ويطرح هذا التقرير من الناحية القانونية موضوعات جديرة بالمناقشة

١ - ان تقرير لجنة كاهان يعيد إلى الأذهان تقرير لجنة اجرانات التى شكلت للتحقيق فى احداث حرب اكتوبر وهو امر يؤكد على أن دور القضاء ليس فقط فى اصدار الأحكام بل فى تقصى الحقائق التى يمكن ان يسهم فى القيام بها وهو امر ينص عليه القانون الإسرائيلى. كما انه يبرز دور القضاء فى مواجهة السلطة التنفيذية باخطائها تحقيقًا لرقابة السلطات على بعضها وقد جاء هذا التقرير ايجابيا فى بعض جوانبه اذ نبه إلى الأخطاء التى وقع فيها كبار المسئولين وابرز على وجه التحديث مسئولية وزير الدفاع عندما بين عناصر هذه المسئولية بأنه تجاهل خطر اعمال الانتقام ولم يأمر باتخاذ اجراءات ملزمة لمنع خطر المذبحة ولم يؤد واجبه الملقى عليه وتقاعس عن اداء واجبه.

٢ - ومع ذلك فان المقدمات التى اوردها التقرير بالنسبة لوزير الدفاع لا تؤدى إلى النتيجة التى انتهى اليها وقد اوضحت من قبل فى عدد الاهرام الصادر بتاريخ ٥ اكتوبر الماضى تحت عنوان التحقيق القضائى فى مذبحة بيروت ومسئولية مجرمى الحرب «ان اصبع الاتهام تشير إلى

الجنرال شارون وزير الدفاع الإسرائيلى لأنه سمح بدخول القوات الكتائبية المخيمات الفلسطينية ومكنها بذلك من ذبح الفلسطينيين وامتنعت القوات الإسرائيلية عن مد يد المساعدة للمدنيين اذ كان فى قدرة هذه القوات منع وقوع المجزرة وهو ما يعد طبقًا لقواعد القانون جريمة قتل بطريق الترك. كما ان القادة الإسرائيليين الذين ساعدوا على دخول القوات الكتائبية وشهدوا الابادة والذبح هم فى مقدمة المسئولين، ويتفق هذا الاستخلاص مع ما انتهت اليه لجنة كاهان فى تحديد عناصر الخطا ولكن اللجنة احجمت عن توجيه اتهام لوزير الدفاع وهو امر لا يحول دون مساءلته جنائيا.

٣ - ان لجنة كاهان لم تلتزم خطة واحدة فى تقرير توصياتها ذلك أنها بعد ان انشات نوعًا من التفاوت فى درجة الخطا بين الزعماء السياسيين وسجلت على رئيس الوزراء قدرًا من الأهمال ووصفته باللامبالاة اذ لم يبد اهتمامًا مدة يومين بعد سماعه بارسال الكتائبيين إلى المخيمات وان تقصيره يُلقى على عاتقه درجة محدودة من المسئولية - لم توصى باتخاذ أى اجراء يتناسب مع هذا التقصير الذى يلقى مسئولية ضخمة على عاتقه بوصفه رئيسا للوزراء مما يضع أكثر من علامة استفهام على تقرير اللجنة.

٤ - ان التقرير اعترف بنوع من العلاقة بين الحكومة وارسال رجال الكتائب إلى المخميات والقى بالمسئولية المباشرة على ارتكاب الجرائم على عاتق الكتائبيين وحمل الزعماء السياسيين المسئولية غير المباشرة عن النتائج التى حدثت واكتفى بتقرير المسئولية من الناحية السياسية

وقصرها على وزير الدفاع مع ان اللجنة رفضت ادعاء الحكومة بأن احدًا من المسئولين فيها لم يتورط فى عملية القتل وهو ما يشير إلى أن المساءلة الجنائية كانت امرًا مطروحاً عليها.

٥ – انه مع التسليم بأن تقرير لجنة كاهان ينطوى على توصيات وهى غير ملزمة وتختلف بذلك عن الأحكام الا انه فى دولة ترفع شعار سيادة القانون فى داخلها وتنكره خارج حدودها فأن تنفيذ هذه التوصيات وتبنى ما اشتملت عليه جملة وتفصيلاً هو الذى يجعل من هذا الشعار حقيقة واقعة والقول بغير ذلك يؤدى إلى أن تكون هذه التوصيات حبرًا على ورق. ولم تجد الحكومة الإسرائيلية مناصًا من قبول توصيات اللجنة وتنفيذها.

تبقى بعد ذلك كلمة حق يجب ان تقال وهى ان تقرير لجنة كاهان ينطوى على قدر من الشجاعة فى بلد يموج بالتعصب والتطرف وهو بما اشتمل عليه من حقائق ينطوى على قضاء بأدانة زعماء إسرائيل ولن ينسى التاريخ ان مذابح صابرا وشاتيلا هى من اسوا الجرائم فى تاريخ الانسانية وستظل نقطة سوداء في جبين إسرائيل تلطخ شعبها بالعار مدى الدهر.

خاتمة

أما بعد .....،

هذا هو الجزء الثاني أو الكتاب الثاني في معركة طويلة الأجل على ما يبدو للملاحقة القانونية لمجرمي الحرب الإسرائيليين، ولأننا لم ننجح حتى الآن في طرح قضيتنا في إطار القانون الجنائي الدولي وقوانين الأمم المتحدة، وعلى مجلس الأمن، لإنشاء محكمة خاصة لمجرمي الحرب الإسرائيليين، على شاكلة محكمة يوغوسلافيا السابقة لمجرمي الصرب أو محكمة رواندا، ولأن ذلك يبدأ قانوناً بأن تتقدم الدولة التي لديها ضحايا جرائم حرب، كالأسرى المصريين في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ بطلب إنشاء محكمة لمجرمي الحرب ADHOC ، وقد يسبق هذا الطلب أن تتقدم الدولة بطلب تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، وذلك كله بغض النظر عن الإشكالية المعروفة الخاصة بحق النقض ـ الفيتو ـ لأعضاء مجلس الأمن الكبار.

وحتى في إطار «المحكمة الجنائية الدولية» الحديثة التي بدأت مرحلة تصديقات الدول على اتفاقيتها التي صدرت في روما ١٩٩٨، نظل أمام إشكالية عدم المحاسبة على جرائم بأثر رجعي التي وردت في اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية الجديدة، والذي يزلزل القاعدة الذهبية لاتفاقيات جنيف الأربعة والخاصة بجرائم الحرب ومعاملة الأسرى المدنيين والعسكريين واتفاقية منع الجرائم ضد الإنسانية، وهذه القاعدة هي عدم سريان التقادم على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

كذلك فإن طرح القضية أمام المحاكم الأوروبية يمثل أهمية كبري، حيث يقبل القضاء الوطني لبعض البلدان الأوروبية هذا النوع من المحاكمات الخاصة بجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية، ولكنه يظل محفوف من وجهة نظري بمخاطر متعددة يرتبط بعضها بالمحامين الأجانب والبعض الآخر بالقاضي الأجنبى الذي ينظر دعوى العرب، مصريين أو فلسطينيين ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين، وتاثيرات المناخ السياسي وغيره من الضغوط المحتملة.

ويبقى أن القضاء الوطني في بلادنا يتحمل عبئاً أساسياً في هذه القضية بعد أن سدت - على الأقل حتى الآن - الكثير من سُبل طرح القضية، وكما هو وارد في التأسيس والأسانيد القانونية التي أوردناها في بلاغنا للنائب العام.

وفي جميع الأحوال فإنه يبقى أمامنا على المستوى الشعبى سبيل المحاكمات الشعبية الوطنية والعربية والدولية، وهدفها بسيط وواضح، هو فضح عدوانية وعنف ونازية دولة إسرائيل وتوجيه الإدانة العلنية لها، والذي يترتب عليه قطع الطريق على الدعاية الصهيونية والتي روجّت وما تزال لأن يهود العالم ضحايا، وأنهم ضحايا المحرقة النازية والهولوكست

المزعوم، والذين جنوا من وراءه تعاطف الرأي العام العالمي! وأفرغوا جيوب الأوروبيين والأمريكان لحساب تعويض الهولوكست.

هذا الهدف السياسي الدعائي والإعلامي للمحاكمات الشعبية، على شاكلة المحكمة الشعبية بقيادة «جان بول سارتر» ضد الجرائم الأمريكية في حرب فيتنام، يمثل وزناً هائلاً للضغط على ما يسمى بالرأي العام العالمي وعلى المؤسسات الدولية المعنية والحكومات، ويكسر صورة دولة إسرائيل وديمقراطيتها المزعومة، وباعتبارها واحة إنسانية في صحراء العرب القاحلة ..!

ولكن وللأسف وحتى الآن فإن فكرة المحاكمات الشعبية لمجرمي الحرب الإسرائيليين، سقطت مصرياً وعربياً في بئر المتاجرة السياسية، وأصبحت جثث الشهداء وعذابات الأسرى، خطباً منبرية ومبارزات تنافسية، بل وأشبه بصراعات عشوائية بين قوى سياسية وأفراد، وتكاد القضية الأساسية والحقيقية تتوه بين أقدام لاعبين لا يعرفون قواعد اللعبة، حتى الصحافة التي تحمست لتناول القضية ظل ترمومتر علاقتها بها يرتفع وينخفض تبعاً لتوجهات رياح الدولة.

يبقى بعد هذا، ورغم هذا، أن محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين سواء أمام المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة خاصة بقرار من مجلس الأمن أو أمام محكمة شعبية محلية أو عالمية، معركة طويلة الأجل، لا يجب رغم كل المنغصات والمعوقات أن تُغلق ملفها، فموضوع توقيع الجزاء الجنائي العادل والتعويضات عن جرائم الحرب لا يسقط ولا يجب أن يسقط بالتقادم.

أمير سالم
مصر الجديدة
١٥ أغسطس ٢٠٠١

الفهرست

إصدارات مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان

اسم الكتاب	المؤلف	تاريخ النشر
العلمانية والمجتمع المدنى	صادق جلال العظم	١٩٩٨
حقوق الانسان وتأخر مصر	مجموعة مؤلفين	١٩٩٣
دستورية حقوق الانسان	د. وجدى ثابت غبريال	١٩٩٣
خرافة التنمية أو السوق العالمى لتجارة الجوع	أمير سالم ود. علاء غنام	١٩٩٤
البنك الدولى «الحكومات وحقوق الانسان»	أمير سالم	١٩٩٥
حقوق الانسان معارك مستمرة بين الشمال والجنوب	أمير سالم	١٩٩٤
المواطنة المنقوصة «تهميش المراة فى مصر»	د. مارلين تادرس وآخرون	١٩٩٥
حرية الابداع وحقوق المبدعين	مجموعة مؤلفين	١٩٩٥
محكمة سيناء الدولية	أمير سالم	١٩٩٥
الفن بين العمامة الدولة	على أبو شادى وآخرون	١٩٩٨
المرأة الافريقية بين الحكم والدين	د. محجوب التيجانى	١٩٩٦

اسم الكتاب	المؤلف	تاريخ النشر
الفعل الثقافى فى سبيل الحرية	باولو فريرى	١٩٩٥
التاريخ الفكرى والسياسى للإعلان العالمى لحقوق الانسان	ألبير بابيه	١٩٩٦
الدين والدولة فى السودان	د. محجوب التيجانى	١٩٩٥
نبلاء وأوباش	سليمان فياض	١٩٩٧
ارهاب الفكر وحرية الابداع	مجموعة مؤلفين	١٩٩٦
التعصب الدينى بين ارهاب الصحافة وصحافة الارهاب	أسامة خليل	١٩٩٤
تقرير واقع الطفل المصرى فى نهاية القرن العشرين	د. عماد صيام	١٩٩٧
الحركة الاسلامية فى مصر فى العصر الحديث	د. كمال مغيث	١٩٩٧
السينما والتربية فى مصر	د. أحمد يوسف سعد	١٩٩٧
حماية البيئة فى مصر	د. حسن ابو بكر وآخرون	١٩٩٧
احكام القضاء المصرى وحقوق الانسان	أمير سالم وآخرون	١٩٩٧

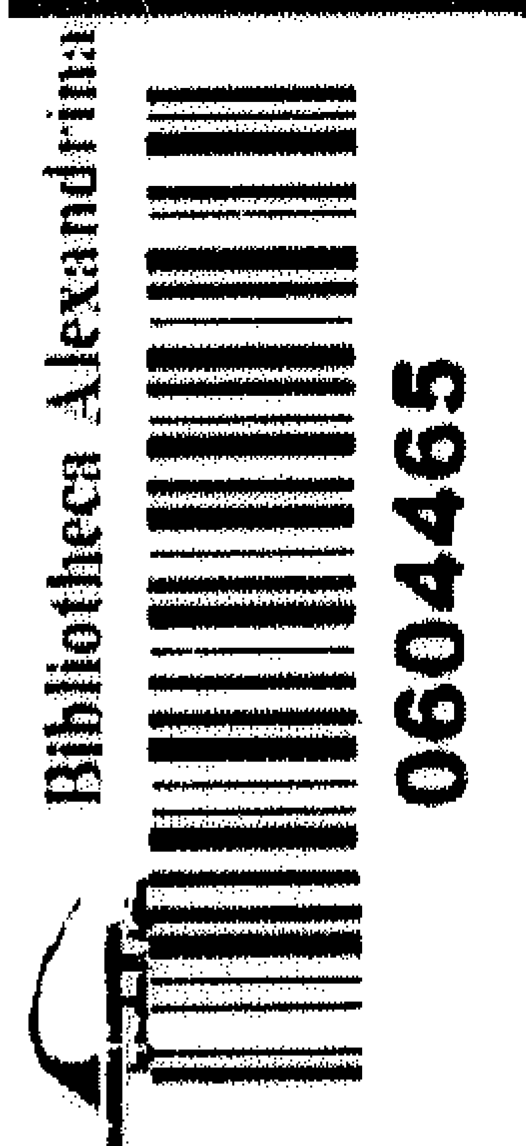
اسم الكتاب	المؤلف	تاريخ النشر
الشرع الاسلامى بين حقوق الانسان والقانون الدولى	د. محجوب التيجانى	١٩٩٦
التعليم وحقوق الانسان فى مصر	د. الهام عبد الحميد ود. كمال مغيث	١٩٩٧
تعليم الحق وحق التعليم	د. عماد صيام	١٩٩٧
مصر فى العصر العثمانى	د. كمال مغيث	١٩٩٧
المجتمع المدنى والصراع الاجتماعى	الين مكسينز وآخرون	١٩٩٧
طه حسين	د. كمال مغيث	١٩٩٧
السعودية والاخوان المسلمون	د. محمد ابو الاسعاد	١٩٩٦
الحرب الاهلية فى نقابة المحامين	مصطفى عويس	١٩٩٦
العلمانية فى مصر	صابر احمد نايل	١٩٩٧
سدوم سدوم	د. مارلين تادرس	١٩٩٧
تأشيرة دخول «مسرحية»	بهيج اسماعيل	١٩٩٧
الشرق الآخر «رواية»	اسامة خليل	١٩٩٧
الاصولية الاسلامية	د. صادق جلال العظم	١٩٩٦

اسم الكتاب	المؤلف	تاريخ النشر
موسوعة الرقابة والاعمال المصادرة	د. رمسيس عوض	١٩٩٧
نساء بلا حقوق رجال بلا قلوب (عربى)	د. مارلين تادرس	١٩٩٨
نساء بلا حقوق رجال بلا قلوب (انجليزى)	د. مارلين تادرس	١٩٩٨
مصر القبطية	محمود مدحت	١٩٩٨
الريشة ضمير الوطن	رؤوف عياد	١٩٩٥
الورشة الافريقية	مجموعة مشاركين	١٩٩٥
عالم بلا اغلال	جلال الجميعى	١٩٩٥
دفاعًا عن حق تكوين الجمعيات	امير سالم	١٩٩١
قاموس مصطلحات حقوق الانسان	مبارك على عثمان	٢٠٠٠
رياح العنصرية تعصف ببلدان الجنوب	حلمى شعراوى	٢٠٠١
من يحاكم القتلة	أمير سالم	٢٠٠١

« لقد كنا مثل الإعصار الذى يحطم كل ما يصادفه فى طريقه. إننى اعترف فقط، أننى لم أفكر فى تلك اللحظات التوقف ولو مرة واحدة، من أجل أخذ الأسرى، كنت استبدل خزانات الرشاش مثل المجنون، بدون أن أشعر بذلك عامة. وطاردت المصريين. كنا نصطادهم بلا أى قواعد، وكل من نجح منهم فى الهرب من رصاصى عندما هرب بجلده. فقد عاش إلى اليوم بمعجزة. والتفسير الوحيد لذلك هو الكراهية للعدو.

لم أكره هذا العدو فى حرب الأيام الستة وعيد الغفران، ولكن فى قادش كنت أريد تحطيم عظامهم، أردت أن أذبحهم. لقد اجتاح الفدائيون الدولة لمدة سنتين ونصف، كانوا يقتلون غدرا ويمثلون بأجساد نسائنا وأطفالنا. كنت ممزقاً من الداخل، ما بين القيم التى تربينا عليها فى حركة « هاشومير هتسعير »، وبين إيتان وبيرو اللذين علمانا كيف نمقت العدو. لقد دخلت هذه الحرب بكأس مليئة بالكراهية أفرغتها تماما »

عاموس نئمان





مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان
٧ شارع الحجاز - روكسى - مصر الجديدة - القاهرة ت: ٤٥٢٠٩٧٧ - ٢٥٩٦٦٢٢
(lrrc@briany1.ie-eg.com)